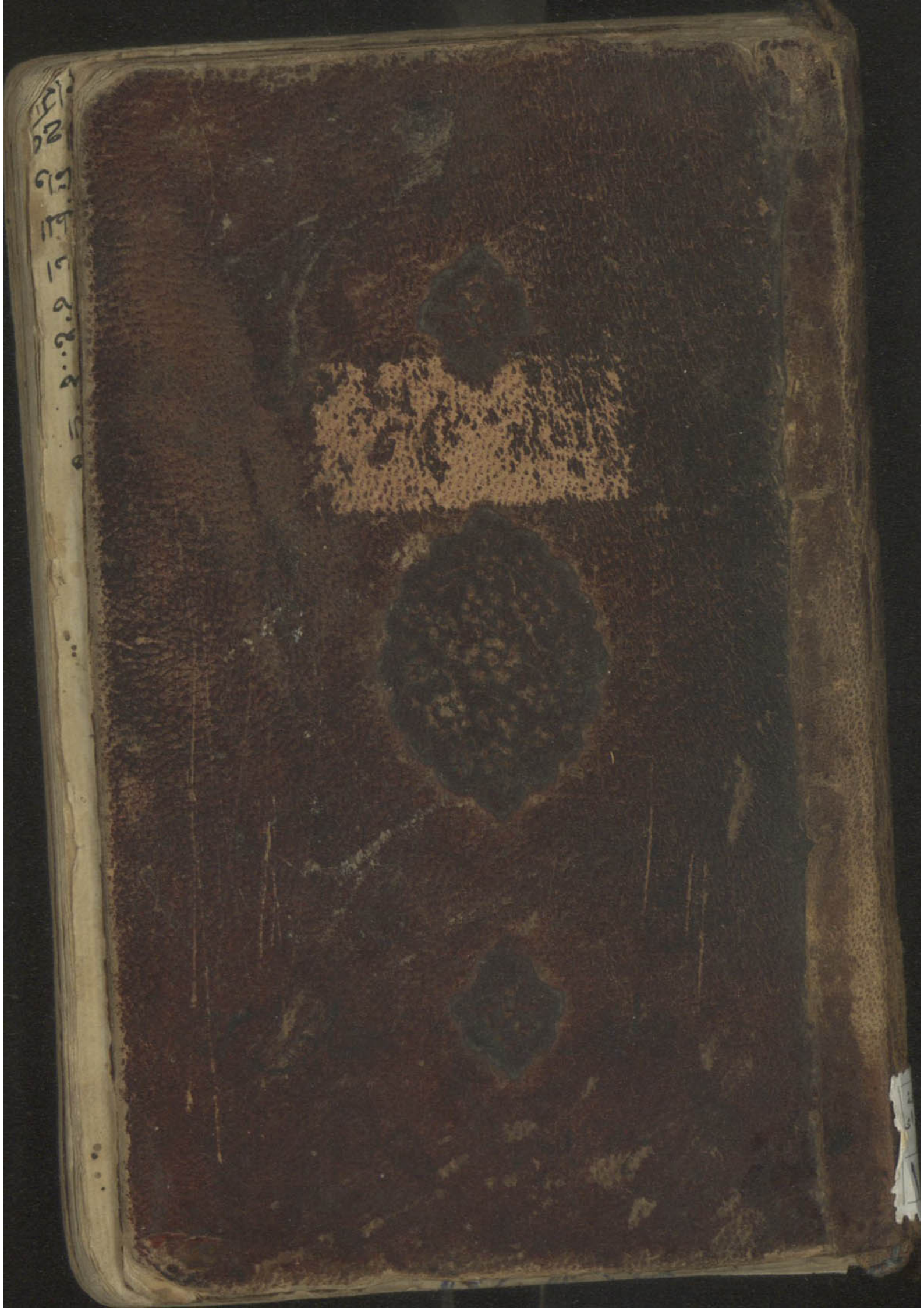

٨٨٧٧١

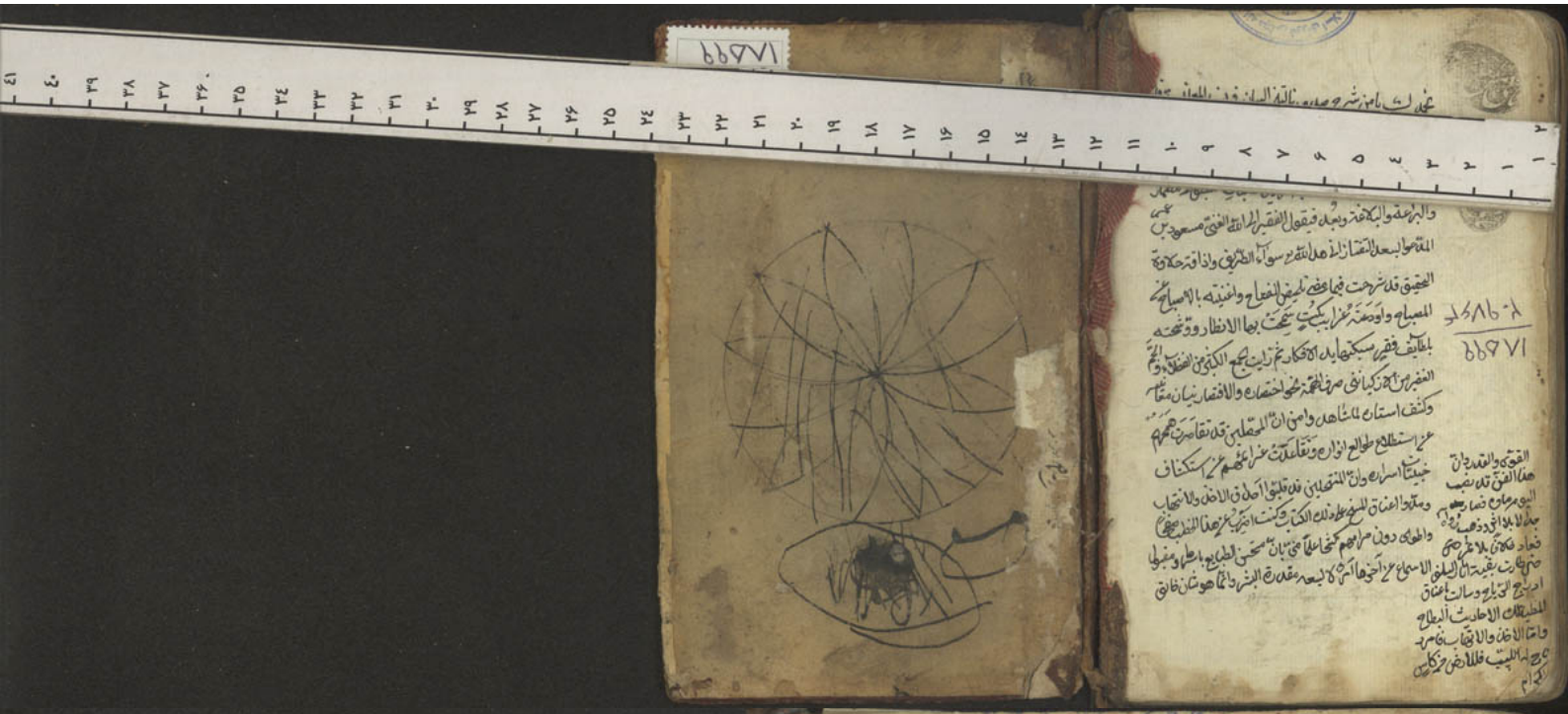

٨٨٧٧١

٨٨٧٧١

نحمدك يا من شرح صدور ذوي التلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوب
بلواميع البيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائله على
باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحررين قصبات السبق في مضمار
والبراعة والبلاغة وبعد فيقول الفقير الى الله الغني مسعود بن
المدعو بسعد التفتازاني هدى الله سواء الطريق واذاقه حلاوة
التحقيق قد شرحت فيما عرض تلخيص المفتاح واغنيته بالايضاح عن
المصباح واودعته غرائب نكت سحت بها الانظار ووشحته
بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت لجمع الكثير من الفضلاء وهم
الغفير من اهل زكيانفي صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على مقاصده
وكشف استتاره لما شاهدت وامن ان المحصلين قد تقاصرت هممهم
عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت عزائمهم عن استكناف
خبيئات اسراره وان المتحلين قد قلبوا احداق الاخذ والانتهاب
ومدوا اعناق المسخ على تلك الكتاب وكنت احترز عن هذا الخطب صفحا
واطوي دون مرامهم كشحا علما مني بان محسن الطبع باطلاعه مغبوط
حتى طارت بقية اتباع السلوق الاسماع عن آخرها اثرا لا يلحقه مقدوح البشر وانما هو شان طارق
ادلاج الليالي وسالت اعناق
المطي تلك الاحاديث البطاح
واما الاخذ والانتهاب فامر
يرجح له الليب فللارض من كاس
الكرام

القوي والقدر وان
هذا الفن قد نضب
اليوم مواضع فصار بحيث
جدد لا بلا اخذ ورد ذهب رواؤه
فعاد فكانه بلا نشر طي
حتى طارت بقية اتباع السلوق الاسماع عن آخرها اثرا لا يلحقه مقدوح البشر وانما هو شان طارق
ادلاج الليالي وسالت اعناق
المطي تلك الاحاديث البطاح
واما الاخذ والانتهاب فامر
يرجح له الليب فللارض من كاس
الكرام

٨٨٧٧١
٨٨٧٧١

٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
١ ٢

٨٨٧٧١

نحمدك يا من شرح صدور نا لتلخيص البيان
بلوامع التبيان من مطالع المنان ونصلي على نبيك
باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحررين قصبة
والبراعة والبلاغة وبعد فيقول الفقير الى
المنعم عوا بسعد القفار ان هذا الله سوا الط
التحقيق قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح و
المصباح واودعته غرايب كتب سبحت بها
بلطايف فقير سبكتها يد الافكار ثم رايت ج
الغفير من اهل زكيا نفى صرف الهمة نحو اختصار د
وكشف استار لما شاهد وامن ان المحصل
عن استطلاع طوالع انوار ونقاعدت غرا عن
خبيئات اسرار وان المتحليين قد قلبوا احد
وصدوا اعناق المسح على ذلك الكتاب وكنت اضن
واطوى دون مرامهم كشحا علما مني بان محسن
الاسماع عن آخرها امر لا يسعه مقدرة البشر

القوى والقدر وان
هذا الفن قد نضب
اليوم ماؤه فصار
جدا لا بلا انوده ذهب رواه
فعاد فلانى بلا غرض
حتى طارت بقية اتباع اليلمق
ادبج الى ياء وسالت باعناق
المطيء تلك الاحاديث البطاح
واما الاخذ والانتهاب فامر
يح له اللبيب فللارض خمر كاس
الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدور المخلصين لبيان فوائد تلويحاته بلوامع التبيان من معالم
المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد بالايجاز بأسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المجردين
قصبات السبق في مضامين الفصاحة والبلاغة وبعد فيقول الفقير الى الله
الخفي مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني لما هداني الله تعالى سواء الطريق وأفاقني حدائق التحقيق
قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واعنيته بالايضاح عن الصباح وأدعت عن غرائبه نكتا
سمحت بها الافكار وشحته بلطائف تقصر مسبكتها بداية الافكار ثم رأيت المجد الكبير
من الفضل الأثير والحظ الخفي الشريف الامير كمالي شرف الهمة فحي احتضار والاقتضاء ببيان
معانيه وكشف استتار ما اشاهد وامن المخلصين فمه تقاصرت هممهم عن
استطاع طوالع انواره ونقاعدت عزائمهم عن استكشاف خليات اسراره وان
المتقدمين قد قلبوا الحدق الاخذ والانتقاد مدة الاعناق المنوطة على ذلك الكتاب وكنت انهب
عن هذا الخطب صفحا لطولي ودون رامهم كفاحا لعلمي بان محسن الطابع باسرها ومقبول
الاصداع من اخرها امر لا يسعه مقدوره البشرية وانما هو شأن الخالق القوي القدير وان هذا الفن
قد نضب اليوم ماؤه فصار جدبا لا بلال اثر وذهب رواؤه فغدا خلاء لا بلاء ثم حتى طارت بقية
اثار السلف اوراق الرياح وسالت باعناق المطيات الاباطح والبطاح وما الاخذ الا اقتفاء

خطی
۹۹

اولى الخطر الاظهار رحمه طاهر كصاحب واصحاب وصحابة الاخبار رحمه خيرا ما
التشديد اما بعد هو مما حذف المضاف اليه وعوض عنه الالف اى بعد الحمد والصلوة
والعامل فيه امّا المحذوف نابتا عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء
والصلوة وهو مما حذف منه الشرط وابقى جوابه وهو مبتدا فالاسمية لازمة للمبتدا ويكون شرطوا الفاء لازمة
لزوم الفين فصلت امّا مع الابتدا والشرط لزوما لفظيا والصوق الاسم بعده
اقامة اللازم مقام الملزوم والفاء الزائدة في الجملة فيها هو ظرف بمعنى او المتعلق
استعمال الشرط بليه فعل ماض لفظا او معنى كان علم البلاغة هو المعاني والبيان
وعلم تواتبعها هو البديع من اجل العلوم قدرا واوفاها سرا اذ به اى بعلم
البلاغة وتوابعها لا يفوق من العلوم كاللغة والصرف والنحو يفوق دقايق
البرية واسرار ما فيه من مزايا العلوم سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز في
نظم القران استارا اى به يعرف ان القران معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة
لاشتماله على الدقايق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى
تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون
من اجل العلوم قدرا لكونه معلوما به وغاية من اجل المعلومات والغايات و
تشبيه وجه الاعجاز بالكشيا المخبية تحت الاستار بوجه قريب اى بوجه
الاستعارة وليا استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهام اوتشبيه الاعجاز بالصور
الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الاستعار

الحمد هو الثنا باللسان على قصد التعظيم سوا تعلق بالنعم او بغيرها والشكر
فعل ينبيا عن تعظيم المنعم لكونه منعما سوا كان باللسان او بالجنان او بالاركان
فورد والحمد لا يصح الا باللسان ومتعلقه يكون النعم وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون
الا النعمت ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو المستحق للذات الواجب الوجود و
المستحق جميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات
ونعديم الحمد باعتبار انه هم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب
الكشاف في تقديم الفعل في قوله اقرا باسم ربك على ما سبق وان كان ذكر الله
اهم نظرا الى ذاته تعالى على العباد ولم نعوض للمنعم به العباد المقصور
العبادة عن الحاجة به ولشانه بتوهم اختصاصه بشئ دون شئ وعلم عطف
الخاص على العام رعاية للمراعة الاستقلال وتنبيها على فضيلة البيان
من البيان بيان لقوله عالم علم قدم رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح
المورث عمان الفير والصلوة على محمد خير من نطق بالصواب وافضل من
اوتى الحكمة نبي علم الشرايع وكل كلامه وانفى الحق مترك فاعل الاتيا لان هذا
الفعل للصلح الآلهة تعالى وفصل الخطاب الكلام الخطاب به وهو الفاصل البين
الذي يتبين به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل بين الحق
والباطل وعلى اله اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل خص استعماله في الاشراف و

الاعجاز كون الكلام متصفا بالبلاغة
على وجه لا يكون لغيره ذلك المتكلم
الا قتدار على الاتيان عليه

خطی
۹۹

ترشيح ونظم القرآن تاليف كلماته مترتبة المعاني ومتناسقة الدلالات على
حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الهباني النطق ونظم بعضها الى بعض كيف ما اتفق
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب
يوسف السكاكي اعظم مصنف فيه اي في العلم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة ببيان ما صنف نفاسة وغزارة لما عظم لكونه اي لكون القسم الثالث
احسنها اي احسن الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل شئ اي كل شئ في مرتبته
ولكونه احسنها واوفرها هو تهذيب الكلام واكثرها اي اكثر الكتب للامور
وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان مصدر المصدر لا يتقدم عليه والحق
جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل ولكن كان القسم الثالث
غير مصون اي محفوظ عن المشوه وهو الزايد المستغنى عنه والتطويل وهو الزايد
على اصل المراد بلا فايدة وستوقف الفرق بينهما من بحث الاطناب والتطويل
وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا جزء بعد جزء اي كان قابلا
للاحصار لما فيه من التطويل منتقرا اي محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
الى التجريد عما فيه من الحشو الثلث جواب لما المختصر انتفى ما فيه اي في القسم
الثالث من القواعد جمع قاعدة هي حكم كلي ينطبق على جزئياته لتتوقف
احكامها منه كقولنا كل حكم متركب فوكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة
وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهي الجزئيات المذكورة

لاثبات القواعد فيخص من الامثلة لم من الالو وهو التقصير بحمد اي اجتهدوا
وقد يستعمل الالو هنا متعديا الى مفعولين بحذف الاول والمعنى لم امنعك
جهدي اي طاقتي الخصر فالتذييل اي تتميم اي تتميم وترتيبه اي تنقيح وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا
اي اخذا من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظ تقريبا مفعول له لما تضمنه من لم ابالغ
اي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتناوله اي تناول المختصر وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه والضمير يرجع الى المختصر وفي وصف مولفه بانه مختصر منقح سهل
الماخذ تعريض بانه لا طويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في مختصر قسم الثالث
واضفت الى تلك المذكورة من القواعد قواعد اي زوايد عثرت اي اطلعت في
بعض كتب القوم عليها اي على تلك القواعد وزوايد لم اقف اي لم اقرء في
كلام واحد بالتصريح بها اي بتلك الزوايد ولا الاشارة اليها بان كلا منهم
على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها وسميته تلخيص المفتاح
ليطابق اسمه معناه وانا اسال الله تعالى المسند اليه قصد الى جعل الواو
للحال من فصله حال من ان ينفع به اي ببذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي يكفي
اي مكفيهم وكافي ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص
محذوف واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل والمخصوص هو المتم المدح على
ما صرح به صاحب المفتاح وغيره وفي يزيد نعم الجمل وعلى كلا التقديرين

مع فصاحته اى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى الى ان يعتبر مع الكلام
الذى يؤدى اصل المراد خصوصية ما وهو المقتضى الحال مثلا كون المخاطب
منكرا للحكم حال يقتضى تاكيدا للحكم والتاكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا
فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه قد ثبت
وذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا
مطابق له سمى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات
وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا فى شرح تعريف علم
المعانى وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار
اللايق بمقام يغاير الاعتبار اللايق بذلك المقام وهذا اعنى تفاوت
مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار
وهو انه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له
وفى هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق
لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام
خلافه اى خلاف كل منها يعنى ان المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه او
المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق
او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او غير ذلك ومقام تقديم المسند اليه
او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكر يباين مقام
حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله مقام الفصل يباين

مقام الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لما فيه
واظهر ان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم شان فصل قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة وكذا
خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان
الذكى بناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية مالا
يناسب الغبى وكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها
مقام ليس لتلك الكلمة مع مايغاير تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا
الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فلا مع ان مقام ليس له مع اداة اكد الكل
من ادوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس
وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب
اى والخطاب ان الخطاب شانه بعد مهما اى بعدم مطابقته للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء بحال اعتبرت التى اذا نظرت
اليه وراعيت حاله وارادوا بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى
الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعنى اذا علم ان ليس
ارتفاع الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب
على ما يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التى هى
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار

الامور العارضة له من التقديم والتاخير والذكر والحذف وغير ذلك و
مقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة كالاثنين
الكيفيات من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير على ما اشار اليه
في المفتاح وصرح به في شرحه والا فالمصرح به في كلامهم هو
مقتضى الحال لانا عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال
الاسناد اي ضم احد اللفظين باعتبار ان يكون للتاكيد وتركه مثلا من
الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح
لان الصناعة انما وضعت لذلك ونحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية
ابواب انحصار الكلي في الاجزاء لان الكلي في الخبريات احوال الاسناد الخبري
واحوال المسند اليه واحوال المتعلقات الفعل العام الاسناد والفصل والوصل
بالايجاز والاطناب والمساواة واما الحصر فيها لان الكلام لاجل او
انشاء لانه لا محالة مشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس
المتكلم وهو تعلق احد الشيئين بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء
كانت ان ايجابا او سلبا او غيرهما كالاستفهامات ونعني بما يتبع
المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطابي هذا المقام لانه لا يشمل
النسبة في كلام الانشاء لكن لا يضر التقسيم فان كان النسبة
خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية
او سلبية تطابقها تطابق تلك النسبة في الخارج بان ثبوتيتين
او سلبيتين او لا تطابقها بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية
والتي في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام خبر والا فانشاء
وان لم يكن النسبة خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون
له نسبة بحيث يحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى
كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء او يكون
نسبة بحيث يقصد ان لها في الواقع نسبة خارجية تطابقها وهو الخبر فالنسبة
المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد ان تكون بين الشيئين ومع
قطع النظر عن الذهن لا بد وان يكون بين هذين الشيئين في الواقع
نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك
فان العنام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية
او ليست منها وهذا وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد له من مسند اليه و
مسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او
في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وما شبه ذلك ولا وجه
لتخصيص هذا الكلام بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر
وكل جملة ترنت بالواو اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما
زيد على اصل المراد لفائدة احترز بقيد على التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد
الكلام بالبليغ او غير زيد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة والمسند اليه و
المسند مثل التاكيد والتقديم بغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان
سبب اقتران ما واوعلها ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه

على تفسير الصدق والكذب الذى قدسبق اشارة اليه فى قوله نظابقة
اولا تطابقة اختلف القايلون بالحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تغيير
فقيل صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه للواقع وهو الخارج الذى يكون نسبة
الكلام الخبرى وكذبه اى كذب الخبر عدمها اى عدم مطابقة للواقع يعنى ان النسبتين
اللتين اوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد ان يكون بينهما نسبة تعلق الواقع مع
قطع النظر عن الذهن وعما يدل عليها الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة
من الكلام للنسبة التى فى الخارج بان يكونا نسبتين او سلبيتين صدق
وعدم مابان يكون احدهما نسبة والاخرى سلبية كذب وقيل صدق
صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان الاعتقاد خطاء غير مطابق
للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فلو
قال السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقولنا السماء فوقنا غير معتقد ذلك
كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم والظن و
هذا ليشمل خبر الشاك لعدم الاعتقاد وفيه فيلزم الواسطة ولا يخفى
الاخصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق
عدم مطابقة الاعتقاد والكلام فى ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور
فى الشرح فليطالع ثم بدليل قوله نعم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم
وان كان مطابقا للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون فى الشهادة

ومن

وفى ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها
خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة تعبر عما فى القلب وخلوص
الاعتقاد ان والله والجملة الاسمية او لانهم لكاذبون فى تسميتها
اى فى تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد
فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى والاول محذوف او المعنى
انهم لكاذبون فى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل
فى زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق
للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا فى نفس الامر فكانه
قيل انهم يزعمون انهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب
الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف
بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد والجاحظ انكر انحصار
الخبر فى الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته
للواقع معه اى مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اى غير هذين القسمين وهى
اربعة اعنى الاالمطابقة مع اعتقاد وعدم المطابقة او بدون الاعتقاد واصلا
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد واصلا ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالنسبة الى القسمين
لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب
عدم مطابقته جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
الاعتقاد

او ما يجرى مجرى ما لا افاده فيه بحيث يفيد بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم
الاخر او منفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه قدم احوال
الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تاخر النسبة عن الطرفين لان
البحث انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين
ولما كان البحث لنا عنها لاشكال ان قصد المخبر اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام
والا فالجملة الخبرية كثيرا ما ترد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه
مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها
انثى وما الانسب وذلك بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب خبرا ان اما
الحكم مفعول الافادة او كونه اى كون المخبر عالما به اى بالحكم والمراد بالحكم هنا
وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره والاستلزام يحقق في
الواقع وبهذا اراد من قال ان الخبر لابد على ثبوت المخبر او انتفائه والا فلا
يخفى ان مدلول قولنا زيد قايم ومفهوم ان القيام ثابت لزيد وعدم
ثبوته له يحتمال عقلا لمدلولا لا لمفهوم اللفظ فافهم وبسمى الاول اى الحكم الذى
يقصد بالخبر افادته فايدة الخبر والثاني اى كون المخبر عالما به لازمها الى لازم
فايدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم وليس كلما افاد انه عالم بالحكم
افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما قولنا في حفظ
التورية قد حفظت التورية وتسميته مثل هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه
من شانه ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول

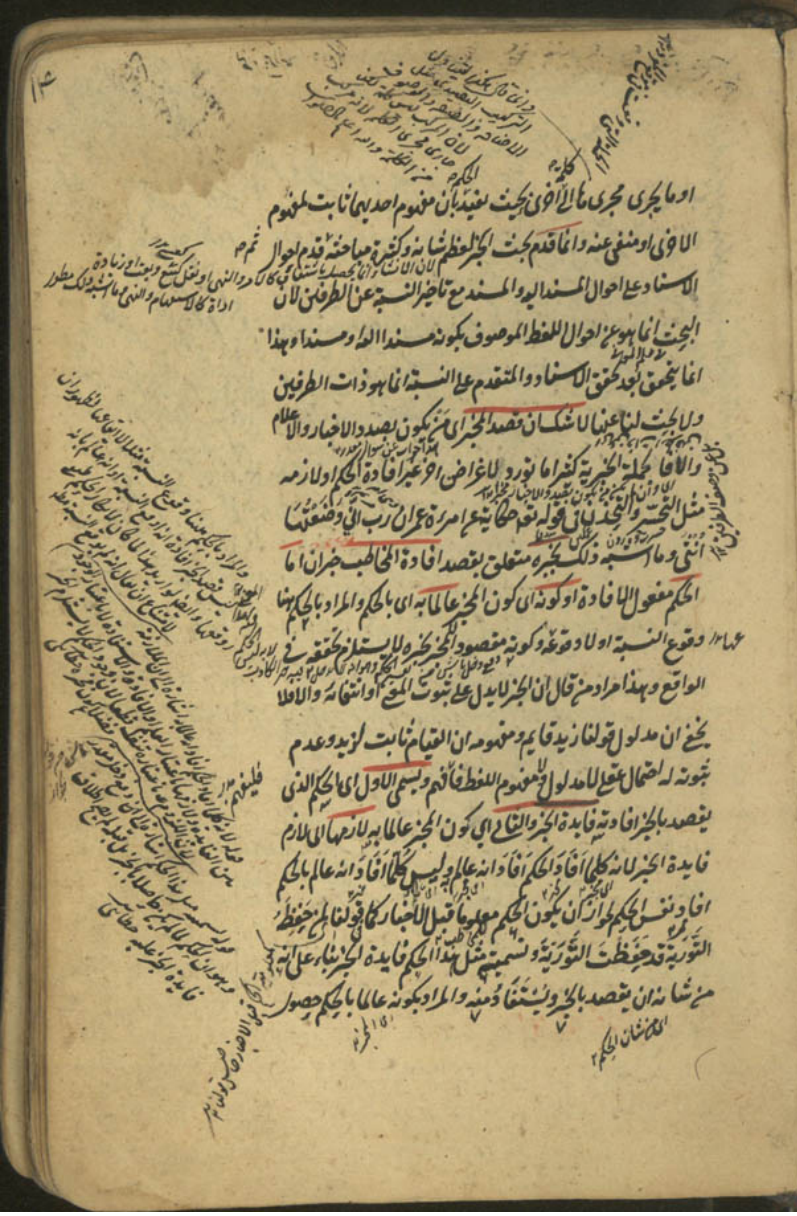

ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وحكذا اعتقاد وعدم المطابقة يستلزم
عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقصر في التفسيرين السابقين على احدهما
اقتصر على الثاني كذا امر به جنة لان الكفار حضروا اخبار النبي صلى الله عليه
بالحشر والنشور على ما يدل عليه قوله تعالى اذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد
جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل مع الخلو والشك
ان المراد بالبناء اى الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى
بعض الاوهام لانه قسيم اى لان الثاني قسيم الكذب اذ
المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره و
غير الصدق لانه لم يعتقدوه اى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون
في هذا المقام الصدق الذي هو مرادف عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا
عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر
ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه
ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق انه لم يحكموا بل على عدم الصدق
بل على عدم ارادة الصدق فليتامل ورد هذا الاستدلال بان المعنى
اى معنى ام به جنة ام لم يفتر عنه اى عدم الافتراء بالجنة لان المجنون
لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس فيه الكذب
بل الما مواخص منه اعني الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد اجوال الاسناد الخبري وهو حكمه

او

قال الله تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وما علينا الا البلاغ المبين قالوا ربنا يعلم

ازدياد الانجار ازالة الله تعالى عن رسله عليهم السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان والجملة الاسمية وفي المرة الثانية قال ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام والجملة الاسمية لمبالغة الخ طيبي في الانجار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة والا فالمكذب اولا اثنان وبسبعي الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وبسبعي اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة هي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال لا يكون مقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير المتردد السايل كالسايل او اقدم اليه اي الى غير السايل ما يلوح الى البشارة له اي لغير السايل بالخبر فيستشرف غير السايل لاي الخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه وينظر اليه ويبسط كفه فوق الحاجب كالمنظار من الشمس استشراف الطالب المتردد لكن لا يخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدع لي يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشوبانه فقد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد

صورة الحكم في ذهنه وهنا ابحاث شريفة شحنا بها في الشرح وقد ينزل المخاطب العالم بها اي بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفايدة بمنزلة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه يجعل والجاهل سواء كما تقول للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثيرة في الكلام منه وقد ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق وليس كما تردد انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اي اذ كان قصد المخبر اخ افاده المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يعلم عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا متردد ا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه شنافيان يستتبعان تحققي نفس المتبع للمفعول عن الذكر اي الحكم والتردد فيهم مؤكدات الحكم لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب متردد ا فيه اي في الحكم طالبا له بان جعل ذهنه طرفا للحكم ومتحيرا في ان الحكم بينهما او وقوع النسبة اولا وقوعها حسن التقوية اي تقوية الحكم بمؤكد لينزيل ذلك المؤكد تردده و بتمكن الحكم لكم المذكور في دلايل الانجار انه انما يحسن التاكيد اذا كان المخاطب ظن في خلاف ذلك الحكم وان كان المخاطب منكرا للحكم وجب تاكيده اي تؤكد الحكم بحسب الانكار اي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب

ازدياد

بان يكون احد الطرفين كحقيقة والآخر كانا لحوانبت شباب العدل الزمان فحما
المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واجرى الارض الربيع في كسه وجه الاخضار
في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او
ما في معناه فيكون معروفا كل موضوع وكل موضوع مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو
اي الامجاز العقلي القوان كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى لم يكن
يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم القوان على كثير مجرد الاهتمام كقوله
واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهي فعل الله
تعالى الى الايات لكونها سببا وتذكيرا نبأ هم نسب التفريح الذي هو فعل
الجيش الى فرعون لانه سبب امر بتفريغ عنهما لبا سهما نسب تزيين اللباس عن
آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب
الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما تنصب على انه مفعول
لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا
نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهول
والاهوان فيه لان التشيب مما يتسارع عن نفاق الشدائد والجد او من طوله
وان الاطفال تبلغون فيه او ان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اي
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى المكان وهو لله حقيقة
وغير محتض بالخبر عطف على قوله كثيرا اي وهو غير محتض بالخبر وانما قال ذلك لان

تسمية

تسمية بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال الاسناد الخبري يوهم اختصاصه
بالخبر بل يجري في الانشاء ايضا ما يأتي في ضرب خان البناء فعل العلة وما مان
امر وكذا قولك ليثبت الربيع عاشنا وليقم نمازك وليجبك جنك وما شابه
ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب حقيقة صدور الفعل او الترك
عنه وكذا قولك ليثبت النهر جاري وقوله تعالى اصلوتك تأمرك والاصل له الى المجاز
العقلي مر قريبا صار قرينة عن ارادة ظاهره لان المتبادر عند اشعار القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر في قوله الى الختم افناه قيل الله وقد معنوية كما استحالة قيام المسند
بالمذكور اي المسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من حيث العقل بان يكون
بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يكون قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعقله حي الاكفر لك محمد جاوت بل اليك لظهور استحالة قيام الحجة بالحجية
او عادة اي من حيث العادة كهزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالامير
وجوده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب
وهزم غيره مثل قرب وبعد وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام
عن الموحى مثل اشاب الصغير البيت فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز لانقال هذا داخل في الاستحالة
لانا نقول لانم ذلك كيف وقد ذهب البه كثير من ذوي العقول واجتمعا في
ابطال الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون

احوال المسند اليه

اى الاحوال العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه

على المسند لما سياتى اما جدير فقدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان

به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره هنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك

تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر

فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس هذه المثابة لكثرة ما يترك عن

اصله فلما حاز زعم العبث بناء على الظهور لدلالة القرينة عليه وان كان فى الحقيقة هو

ركن من الكلام او يخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد

عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظهور وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى

لافتقار اللفظ اليه وانما قال يخيل لان العدول حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول

عليه بالقرائن لقولك لمن قال كيف انت قلت عليل اذ العقل انما عليل للاحتراز عن التخييل

المذكور بين او اختيار تنبيه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختيار مقدار

تنبيه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او الهام صفوته الى صون المسند اليه عن

لسانك تعظيما له او علمه اى الهام صون لسانك عنه تخبره له او تانى الانكار اى

تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتاتى لك

ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او نقيضه والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث

معين عن ذلك لكن ذكره لما مر من احد هما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا

لاضير المثال وهو خالق لما يشاء فعال لما يريد اى الله والثانى التوطية والتمهيد

لقوله

فاعل بزر

ماخوا ايم كه ناشس بزبان نيم بريم

فى قوله نعم يا مان ابى لا حرا لما مان لان المراد به حرا العملة انفسهم

واللائم بطل لان النذار له والعتاب معه ويستلزم ان يتوقف جوابك

الربيع البقل شفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك حما يكون فاعل

الحقيقة هو الله على السمع هو الشارع لان اسماء الله توقيفية واللازم بطل لان

مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع عند العاقلين بان اسماء الله توقيفية

وبغيرهم سمع من الشارع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فثبت ان ملزومها بالاستعارة

بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى

الاعتراضات على ان مذهبه فى الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه

ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة

فظهور ان ليس المراد بالمثبتة فى قولنا فالب المثبتة مثبت بطلان

هو السبع حقيقة والسكاكى صرح بذلك فى كتابه والمصرح يطلع عليه

ولانه اى ما ذهب اليه السكاكى ينتقض بخو زاره ضايم وليس قايم وما

اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل المخيل كاشتماله على ذكر طرفى التشبيه

وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب انه انما يمنع

مانعا اذا كان ذكر ما عاد ويقضى عن التشبيه بدليل انه تحول فوله قد ذرت آرزه

على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات بما سوى عنه وذكر انا تركه اولى

احوال

للمتكلم نحو انا فزت او الخطاب نحو انت ضربت او الغيبة لتقدم ذكره
اما لفظا حقيقيا او تقديرا واما معنى بدلالة لفظ عليه او قرينة حال واما حكما
واصل الخطاب ان يجمع لمعين واحدا كان او اكثر الان وضع المعارف
على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد
يترك الخطاب مع معين الى غيره اى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على
سبيل البدل نحو لو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد
به احد او لو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تعظيم حال اى تناهت حاله
في الظهور للاهل المخبر الحيث يمتنع غفاء ما فاذا كان كذلك فلا يخص
به بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه
الرؤية فهو مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها
اى برؤية حاله مخاطب او بحاله مرئية مخاطب على حذف المضاف
وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بما يراد به علما وهو وضع لشيء ما
مشخصا به لاحضاره اى المسند اليه بعينه اي بشخصه يكون
متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه كرجل عالم
جاءني في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز بقيد جاءني زيد
وهو راكب باسم مختص به تعالى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار
هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم
الاشارة

او ادعاء نحو يا مالك الملوك اى السلطان او لكونه كضيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما شابه
ذلك كقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخبار عن غير السامع حزنا على الحاضرين مثل
جاءوكا تباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رتبة من غير رام او على ترك نظائره
مثل الرفع على المدح او الذم او التحسر واما ذكره اى ذكر المسند اليه فلكونه اى
الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل اى الاعتماد
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه
قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيم لكون
اسمه مما يدل على التعظيم مثل امير المؤمنين على حاضرا او امانة اى امانة
المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الامانة مثل السارق اللئيم حاضرا او التبرك
بذكره مثل قال النبي صلى الله عليه وسلم قابل هذا القول او استلذاذه مثل الحبيب حاضر
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى في مقام يكون اصغاء السامع
مطلوبا للمتكلم لعظمة وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاختيار على قوله تعالى حكاية
عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى
او الاشعار في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار
واما تعريفه اى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف في المسند
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير فبالاضافة الى المقام

Marginal notes and commentary in Arabic surround the main text.

ماذكره لكان قولنا نعم كذا هذا الجبل مشيرا الى الكافر او قولنا ابو جهل نعم كذا
كناية عن الجهل الجنسي وطريق به احد وما يدل عليه فساد ذلك لانه مثل صاحب المفتاح
وغيره في هذه الكناية بقولهم تبت يدا ابي لهب ولا شك ان المراد به الشخص
المسمى بابي لهب لا كافر اخر او ابهام استغلاقه اي وجود ان العلم لزيد مثلا نحو قوله
ثالثة يا بنيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر والتبرك اي بالجملة اليهم
نحو الله الهادي ومحمد الشفيع ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسهيل او غيره
مما يناسب اعتباره في العلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي
امس جعل عالم لم يتوضح للا يكون المتكلم او كليهما علم بغير الصلة كقولك الذين
بلاد الشرق لا اعرفهم ولا تعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام او استحقاق التصريح
بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام وتقرير المسند وتقييد
تقرير المسند اليه نحو وزيد وقد اتى ابو يوسف والمراد وقوع المجاءة عزيزا او ذليلا ونحو
وذهب وقال ان المعنى فاقعة عن نفسه وفعلت فعل الخاضع لصاحبه عن الشيء
الذي لا بد ان يخرج من يده ويختال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة
عن التحيل لموافقته ما قام والمسند اليه سوى قوله التي هو في شأنها عن نفسه معلق
بزوال وقته فالوصف المسوق له الكلام نحو ابو يوسف وظهارة ذليلا والمذكور احكم
عليه من امرته العزيز او زيد الامة او كائن في شأنها وتمكن من نيل المراد عنها

وهذا العدد ص في الكتابة وقبل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاءني
زيد او به لازمه اي جواد الشخص المسمى بحاتم ويقال رايت ابا لهب ابي
جهنم او فيه نظر لانه يكون استعارة لا كناية عما يجيء وقولهم المراد
ان قرينة القبيل

ماذكره

المسند اليه المضاف وغيرها اضيف اليه المسند اليه وهذا مع قوله او
غيرهما او لتضمنها لحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو
ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لا عنا كما عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او
لانه يمنع عن التقصد مانع مثل تعديم البعض على البعض نحو علماء البلد
جاهر فون الا غر فلك من الاعتبارات واما تنكيره اى تنكير المسند اليه
فللافراد اى للقصد الى فرد ما يصدق عليه اسم الجنس نحو جاءنى رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه نحو على ابصارهم
غشاوة اى نوع من الاغطية وهو التعامى من ايات الله وفى المفتاح انما
للتعظيم اى غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله لترجاحب الى جانب
عظيم من كل امر سنية اى بعيشة وليس اى عيش طالبا لعرف جاحب
اى جانب حقير وكيف بالتعظيم او التنكير لقولهم ان له لابلا وان له لغنما او
التقليل نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فتأس بهم
التعظيم حسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتنكيث باعتبار الكيفيات
والمقادير تحقيقا كان الامر او تقديريا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل
وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتنكير
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فتأس بهم

بدل على الوحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه
بقوله ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال
لاجل كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة وامتناع وصف بنعت
الجمع للحافظ على التشاكل اللفظى ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمنع كل فرد لا المجموع الافراد ولهذا امتنع وصف بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم
البيض وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ
من المعارف لانها احصر طرق الاحضار فى ذهن السامع نحو هذا اى
اى المثنوى وهذا احصر من الذى اهواه ونحو ذلك فى الاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والمجيب على الرحيل
مع الركب اليمانين مصعدا اى متعهدا وذاهبا فى الارض وتمامه
جنيت وجثمانى بمكة موثق الجنيب المجنوب المتتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر
على عدم الجنيب او لتضمنها اى لتضمن الاضافة تعظيما ان للمضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى تعظيم المضاف اليه عبدى حضر
تعظيما لك بان لك عبدا وفى تعظيم المضاف عند الخليفة ركب
تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة وكقولك بابا عبد السلطان عنده وهو غير
فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه
عبد السلطان عندى تعظيما للمتكلم

للايضاح كاجئ الصفة كذلك واما الابدال منه اى من المسند اليه

فلزيادة التقرير اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة البيان

اى الزيادة التى هى التقرير وهذا هو عادة افتنان صاحب المفتاح

حيث ان التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير مع هذا فلايخ عن

نكتة وهى الايماء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة يحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض

منه نفس التقرير والتحقيق كجاءنى اخوك زيد فى بدل الكل يحصل التقرير

بالتكرير وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وسلب زيد تقريرا

فى بدل الاشتمال وبيان التقرير هناك ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا

كانه مذكور اما فى البعض فظ واما فى الاشتمال فلان مفهومه ان يشتمل

المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث

يكون متبوعا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند

ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون

المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع كما فى انجمنى زيد او احد

اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذ الاضرب جاريه ولهذا صح

بان يخرج جانى زيد اخوه وبدل غلط لابدل الاشتمال كما زعم بعض

النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لايخ عن الايضاح

اعنى بر

فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله اى جعله مستقرا

محققا ثابتا بحيث لايظن به غيره كقولك جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع

من لفظ المسند اليه او جعله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم كما اذا عرفت او

المحكوم عليه كما اذا سمعت فى حاجتك وجدى او لا يغرى وغيره نظرا لانه ليس كلا من

من تاكيد المسند اليه فى شئ وتاكيد المسند اليه لايكون

لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا او دفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز كما

قطع اللص الامير او نفاه او عينه لئلا يتوهم ان القاطع بعض غلمانه او

لدفع توهم السهو كجاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجاءنى غير زيد وانما ذكر على

سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول كجاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا

يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع

من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد واما بيانه اى

تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به كقولك هذا

خالد ولايلزم ان يكون الثانى اوضح جوازان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد

يكون عطف البيان بغير اسم مختص كقوله والمؤمن العائذات الطير فان يمسحا

الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما مختصا بها وقد يجئ عطف

البيان لغير الايضاح كما فى قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس

ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان الكعبة جئ به للمدح لا

للايضاح

يقصد به الواحد فقط والذي يشوبه كلام الشيخ في ليل الاتجاز ان
لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي وافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم
يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ
انه متى حرف النفي نحو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة نحو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع و
ان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي وان كان مضمرا يكون
للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره و
لما هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا عن انه فاعل معنى فقط لا لفظا كما
انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا
لفظا وقد رعطف عليه جاز يعني ان افادة التخصيص مشروط بشرطين
احدهما جواز التقدير والاخران يعتبر ذلك اي يقدر انه كان في الاصل مؤخرا
والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقدم الا تقوي الحكم سواء
جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير
اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما مر

وما كان

وما كان معنى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيد للتخصيص لانا ذا اخر
فهو فاعل لفظا لامتناع استناد السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون مبتدا للخبر الظرف الذي هو فاعل لفظا وهذا امتنع قوله
واستثنى السكاكي المنكر لجعله من باب واسأل القرية الذين ظلموا اي اهل القرية
بالابدال من الضمير بعد قدر ان اصل رجل جاءني رجل ان رجلا جاءني فجاء رجل على
اي ما بدا لك من جاء او اي جاء وما فاعل فالف لا حتمال عدم الموصولية فانه يكون
بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله واسأل القرية الذين ظلموا الى الواو
فاعل والذين ظلموا بدل منه واما جعله من هذا الباب لئلا يفيد التخصيص
او لاسبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل عن انه
فاعل معنى ولو لانه تخصص لما صح وقوعه مبتدا بخلاف الموصوف فانه يكون وقوعه
مبتدا من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا البعد البعيد في المنكر دون الموصوف
فان قيل فليقدر انا الضمير منتظرا في رجلان او جاءني رجال الاستغناء الجار
قلنا ليس مراده ان المرفوع في قولنا ما في رجل بدل الفاعل فانه ما لا يقول به
عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان في مثل قولنا رجل جاءني يقدر ان الاصل
جاءني رجل على ان رجلا بدل الفاعل فمن مثل رجال جاءني يقدر ان الاصل جاءني رجال
فليتامل ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع نحو لنا رجل جاءني
على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرءة ولا رجلان دون قولهم وشر اهر ذا ناب

نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد سلب القيام عن كل واحد واحد افراد الانسان بخلاف
ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك
اي كون التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لكن يلزم من مع التاكيد وهو ان يكون
لفظ كل للتقرير المعنى الحاصل على التاسيس وعسى ان يكون لافادة معنى جديد
ومن ان التاسيس اولى لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح
التاكيد على التاسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام للانسان لا بنفي القيام
عنه لان حرف السلب وقع جزء من المحمول واما الاجمال فلانه لم يذكر فيها ما
يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم ينبغي ان يكون على ما صدق عليه الانسان
واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان غير انها تلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع
الافراد او بعضها واياما كان يصدق عليه نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي
القيام عن البعض صدق نقيضه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة
الجزئية المسلمة في الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة
الموضوع

وهو رجل وبهذا الاعتبار قال ويثوب ولم يقل وثوبه ونظيره وفي بعض النسخ وشبهه
بلفظ الاسم مجرورا عطفا على نفسه يعني ان قوله يثوب مشوبان فيه شبها من البقعى
وليس مثل التقوى ويحصى في زيد قام فالاول للتقوى الضمير والثاني لشبه بالمخالفة
الضمير والذا اي وشبهه بالمخالفة عن الضمير الحكم بانه اي خشن قايم مع الضمير
كذا مع فاعلية الظاهر ايضا جملة ولا عوامل قايم مع الضمير معاملتها اي معاملة
الجملة في البنائي شتر جز قايم رجلا قايم جز قايم وهما يسمى تعديه من المسند اليه الى
الذي يسمى تعديه على المسند كالالازم لفظ مثل اذا اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو شتك لا يجوز وغيرك لا يجود يعني انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض
الغير المخاطب بان يراد بالمشتوم والغير انسان آخر غيرك بل المراد نفي البخل عنك على الحقيقة
الكنايه لانه اذا نفي عن كان على صفة خير فقد دل بما تلزم نفيه عنه واثبات
المجرد له بتبعيته عن غيره مع اقتضاء المحل ان يقوم به وانما سمي التقديم في مثل هذه
الصورة كالالازم لكونه اي التقديم اعون على المراد بها اي بهذين التركيبين
لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم لافادة
التقوى اعون على ذلك وليس معنى قولهم انه لازم انه يتقدم وقد لا يتقدم
بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لما اريد الاستعمال الاعم التقديم
نص عليه في الباب الاول فجاز فيقدم المسند اليه المسور بكل على المسند
المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد

اعابنى الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا ما كان يلزمها
نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد فلا يجوز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
واذا كان انسان لم تجد من كل معناه نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فلو كان بعد دخول الكل ايضا معناه كذلك كان كل التاكيد المعنى الاول فيجب ان
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون تاسيس معنى او ترجيحى للتاسيس على التاكيد
واما فى صورة التاخير فلان قولنا لم تجد انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية النفى عن كل فرد فخولف النفى عن الانسان
لقيام ما كان هذا خلافا لما عندهم من ان المهملة فى قوة الجزئية بقوله
لورود موضوعها اى موضوع المهملة فى سياق النفى حال كونه نكرة غير مصدرة
بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم تجد انسان بدون كل معناه
نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل التاكيد المعنى الاول
فيجب ان يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيس معنى او ذلك
لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت
الاخر ضرورة والحاصل ان التقدم بعض كل السلب العموم ونفى الشمول والتاخر العموم
السلب وشمول النفى فعند دخول كل يجب ان يعكس هذا السكون للتاسيس
الراجح دون تاكيد المرجوح وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى يفى الموجبة
المهملة المعدولة المحمول انسان لم تجد وعن كل فرد فى الصورة الثانية يعنى

السالبة

السالبة المهملة المحمول لم تجد انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل هو
لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد والمفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها الى ال
كل لان انسان لما صار مضافا اليها الله فلم يبق مسندا اليه فيكون اى على بعد بيان
يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل
تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك
لان هذا المعنى انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر بعد كل على المعنى الذى جرى
عليه قبل كل فان كل للتاكيد ولا يخفى انا لا نسلم ان هذا انما يصح على تقدير
ان يراد به التاكيد الاصطلاحى اما لو اريد بذلك ان يكون كل افاده مع ما افاده
حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وح يتوجه انشاء الله بقوله ولان الصورة
الثانية يعنى السالبة المهملة المحمول لم تجد انسان اذا افاده النفى عن كل فرد فقد
افاد ت النفى عن الجملة فاجعلت كل على التنازلى على افاد ت النفى عن جملة
الافراد حتى يكون معنى لم تجد كل انسان نفى الحكم القيام عن الجملة لا عن كل فرد
لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه فح فلا جعلنا
لم تجد كل انسان لعموم السلب فلم تجد انسان لم يلزم ترجح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيد بن على الاخر وما يقال ان
دلالة لم تجد انسان على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم تجد كل انسان
عليه بطريق المطابقة فلا يلزم كون تاكيدا فيه نظرا لو اشترط فى التاكيد اتحاد
الدلالتين

وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت
كل في المثبت فاعلا للفعل او الوصف المذكورين الكلام او افاد تعلقه اي تعلق الفعل
او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المثبت مفعولا للفعل او الوصف وذلك بسبل
الخطاب وشهادة الذوق والاستقراء والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي هذا سبل
قوله نعم والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين
والا اي وان لم تكرر داخلة في خبر النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع مقوله
للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا
قول النبي صلى والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين
احدهما ان جواب ام اما بتعيين احدهما او الامرين او نفيهما جميعا فخطاب المستمع لا
ينتظم بينهما لانعارف بان الكلام بين احدهما والثاني فاورد انه لما قال النبي عليه
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان ثبوت
للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اي على عموم النفي عن كل
فرد قوله كما قوله ان الله قد اصبحت ام الخيار تدعى عليّ ذنبا كله لم اصنع يرفع كله
على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولا فادة النفي هذا المعنى عدل
عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنع وما ماجرة

قوله على هذا المعنى
بالالتزام لان النسيان
لم يقم بدليل بالمطابقة على
ثبوت عدم القيام لبعض
الافراد ولم ينف القيام عن الكل
البعض المستلزم للنفي عن جميع الافراد
فتكليم دلالة التزام على النفي
عن الكل لا على الثبوت
لبعض

لم يكن كل انسان لم تقم على اقدر كونه لنفي الحكم عن الجملة ناكد لان دلالة انسان
لم يقم على هذا المعنى بالالتزام ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولك لم يقم انسان
سالبة كلية لا مهملة كما ذكر هذا القايل لانه قد بين فيما ان الحكم مسلوب
عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد ان يكون مبينا ولا محالة يتناسى بدل على
ان الحكم فيما على كلية افراد الموضوع ولا ينفي بالسور سوى هذا وح يندفع
ما قيل سما مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل
داخلة في خبر النفي بان اخرت عن اداته الى النفي سواء كانت معمولة لاداة النفي
او لا سواء كان الخبر فعلا كما مثلنا او كان مبتدءا كقولك الرجال لم يقوموا
او غير فعل كقولك ما كل متمنى امرء ما حاصلا او معمولة للفعل المنفي الظاهر انه
عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في خبر النفي شامل لذلك وكذا اليوم
عطفها على اخرت بمعنى اوجعلت معمولة لان التاخير عن اداة النفي شامل له
اللهم الا ان يخصص التاخير بما اذا لم يدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما هو شان
المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما او غير ذلك
نحو جاءني القوم كلهم تاكيد الفاعل او جاءني كل القوم في الفاعل وقد تم التاكيد
على الفاعل لان كلا اصالة او لم ياخذ كل الدراهم في المفعول المتاخر او كل
الدراهم لم اخذ في المفعول المتقدم وكذا لم اخذ الدراهم كلها او الدراهم
كلها لم اخذ في جميع هذه الصور توجه النفي الى التعميم خاصة لا الى اصل الفعل

وافاد

في باب نعم لان السامع عالم بسبع المفسر لم يجعلان فيه ضيرا فلا يحق فيه التشويق ولا انتظار

وقد يجعل وضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذي

وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه اي بتميز المسند اليه اختصاصه

بحكم بديع كقوله لكم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول يجب ان يحمل على العقل مثلا

فيه اغيبت الى عيشة وانجرته او اعيبت عليه وصعبت هذا ابنك

معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا بهذا الذي ترك الاوغام جابرة وغير التعليم

هذا له لكم فقوله فقوله لا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل مجدودا

الجاهل مرزوقا وكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية

بتميزه ليدري السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب

وهو جعل الاوغام جابرة والعالم التحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت

للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع

كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء

على كمال بلادة اي بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته

بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او دعا وكمال ظهوره اي ظهور المسند اليه

وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر او دعا وكمال الظهور من غير هذا

الباب اي باب المسند اليه تعالت الى ظهرت العلة والمرض كي اتجمي اي كي

اي تاخير المسند اليه فلا اقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي

ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغيرها كلها في المقامات الآتية المذكورة كلها على مقتضى الظاهر

من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه

فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد ومكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا

المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه

وهذا الضمير عايد الى المستقبل من الزمان المفهوم من الفعل والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعجب

واما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في هذين القولين اي قول من يجعل

المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من يجعله مبتدا وزيد خبره فتحمل عليه

عنده ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو معدم تقديرا ويكون النزاع افراد

الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة

وقولهم هو ابو من زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر

لعدم التقدم واعلم ان الاستغال على ان ضمير الشان اغا يوثث اذا كان في

الكلام مؤنث غير فضلة نحو قوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر

موضع المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يتعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء

على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير مع انتظاره

اي انتظار السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه ما فيتمكن بعد وروده فضل تمكن

لان الحصول بعد الطلب اغر من الحاصل بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن

فتحقق الالتفات بتغير واحد وكل الالتفات عندهم التفات عنده مرعيز ملك كان
نطاول ليلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومعالى المجد الذى فطرنى و
اليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد مالكم لا تعبدون لكن
لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق
فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات
من التكلم الى الغيبة انا كل الكوثر فصل لربك والنحر ومقتضى الظاهر لنا ومثال الالتفات
من الخطاب الى التكلم قوله انا عطيناك ای ذهب بك قلب فى الحسان طروب
ومقتضى الظاهر ان يقال ذهبت بقلبى ان ارطبا فى طلب الحسان ونشاطانى مراودتها
تصغير بعد للعرب اى حين ولى الشباب وكان ينبغى عمر طرف مضاف الى الجملة
الفعلية اعنى قوله جانى اى قرب منيب بكلفى ليتأتى فيه الالتفات من الخطاب فى
بك الى التكلم ومقتضى الظاهر بكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب ومفعوله الثانى
والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على انه مسند
الى ليلى والمفعول الثانى محذوف اى تشدايد فرا قها او على انه خطاب للقلب فيكون
الالتفات اما من الغيبة الى الخطاب وقد تخطا اى تجاوز وليكما اى قريبا وعادتك
عوايدينا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاودة
كان الصوارف والخطوب صارت تعاوده وتعاوده ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت
عوايد وعوايق كانت تحول بيننا الا ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب
الى الغيبة قوله حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم والتفات بكم ومثال
الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى الذى ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه ومقتضى الظاهر ساقه اى ساق الله ذلك السحاب واجراه الى البلد
ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين
اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه وجهه اى وجه حسن الالتفات ان الكلام
اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام احسن وطريه اى تجدد او
احدانا من طرب الشوب لنشاط السامع وكان اكثر اتيانا للالتفات
اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا احسن وجه الالتفات
على الاطلاق وقد يختص موافقه بطايف غير هذا الوجه العام كما فى سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عز قلبه حاضر فجدد ذلك العبد من نفسه
محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك
الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يوصل الامر الى خاتمتها اى خاتمة
تلك الصفات بوصف مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك
الامر كله يوم الجزاء لانه اضيف مالك يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى
على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والعامل المنصوب محذوف دلالة على التعميم
وقد قال الحاج ابو على الحسن بن على كوت الحاج فى يوجب ذلك المحرك تتابعه
فى القوة الاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب

بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والبائى تخصيصه متعلق
بالخطاب بقال خاطبته بالدعا اذا دعوته لمواجهة وغاية الخضوع هو معنى
المتبع العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص
مستفاد من تقديم المفعول المختص فالطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات
هى ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اضطر فى الواقعة يجب ان يكون قرانه على وجه
يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى اختلاف مقتضى الظاهر وردعدة اقسام
منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال وهو خلاف المقتضى اى مقتضى الظ
تلقى المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقب
المخاطب والبائى بغير للتعدية وفى جعل كلامه تلك سببية اى انما تقاه بغير
ما يترقبه بسبب انه حمل كلامه اى الكلام على خلاف مراده اى مراد المخاطب
وانما حمل كلامه على خلاف مراده بنبيها للمخاطب على انه اى ذلك الغير سوا كان
بالقصد والارادة كقول المتنبى للحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم
يعنى القيد هذا معقول قول الحجاج منزلا الامير محلا على الادهم والمتنبى هذا
معقول قول المتنبى فابرز وعيد الحجاج فى موضع الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بان حمل الادهم فى كلامه على القيد الذى غلب سواده حتى فى البياض
وضم اليه الاشهب الذى غلب عليه بياضه مراد الحجاج انما هو القيد فتنبه
على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاوان يقصده الامير اى هو كان منزلا الامير

فى السلطان اى الغلبة وبسطة اليد اى الكرم والمال والنعمة فجد بريان
يضعد اى يهبط من اصعده اذا ان يجعله اى يلقيه من صعده او السابع عطف
على المخاطب اى تلقى السايل بغير ما يتطلب بل بسوال منزلا غيره اى غير
ذلك السوال منزلا السايل على انه اى ذلك الغير اولى بحاله او المهم كقوله تعالى يسالونك
عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب فى اختلاف القمر فى
زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امور هم من المزارع والمتاجر
والديون وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والايلق
بحالهم ان يسالوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقايق علم
الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل العفو
من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن
بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السوال
عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها ومنه اى من خلاف مقتضى الظ
التعبير عن المعلق المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه كقوله يوم ينفخ فى الصور
فيصعق من فى السموات ومن فى الارض الا من شاء الله ثم ينفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون
وكقوله ونفخ فى الصور فجمعناهم جمعا وعكسه التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله وان الدين لواقع ومكان يقع ونحوه التعبير بلفظ اسم
المفعول كقوله ذلك يوم مجموع له الناس ومكان يجمع وههنا بحث وهو ان
كلام

الصادر عن المخاطب

وقد قال الحجاج لراى للمتنبى حال الكمن

الحجاج

تجاوزت عن العفو

الحجاج

واعزب

الحجاج

اما قلت

لاحملنك

فحذف للعلم مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد
يفهم اليها قرائن تدل على ان نوع حضوصية كلفظ الخروج المشهور ان المراد فاذا
زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان مرحلا وان في السفر
جمع اذ مضمونه مهملا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الا الى الاخرة ارتحالا
وانكم قوم قد تغلوا في المفي لا رجوع لهم فرحى على اثرهم عن قريب
فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين
اعني العقل لفيق المقام اعني المحافظة على الشرط ولاتباع الاستعمال الاطراد
الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال
هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي
فقوله انتم ليس بمبتدا لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف
فالاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل اضطرارا لعدم العيب لوجود المفسر
ثم ابدل الضمير المنفصل ضمير متصل على ما هو القانون عند حذف العامل فاسند
المحذوف الى ما انفصل وهما سبق اسم او جملة وقوله تعالى قصير جميل فحمل الاول
حذف المسند والمسند اليه اي قصير صبر جميل اجمل او فامر صبر جميل فحذف الحذف كثير
للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه تكون
نصا في احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم المعنى كوقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق او لئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي
خلقهن الله

اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند لحق ما فرغ من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل المحذوف
قوله انجاء وعند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قل من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة او مقدر عطف على جوابه محقق نحو قول ضرار
ابن منقذ يرثي يزيد بن مثنى لبيك يزيد ضارع لخصومة الخ وقيل مرثيه نحو
اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة لانه كان ملحا وللذلة وعونا للضعفاء
نمامة ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة
من الاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة جمع على غير القياس كطوالع
جمع طالعة وهما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي من اجل اذهاب الدوائح اياه
مالا او بكى المقدار اي يبكي لاجل اذهاب المكاره يزيد ويطلع على التقدير من يعني الماضي
عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهايل وفضله اي رحمان نحو لبيك يزيد ضارع
مبنيا للمفعول على خلاف ربيع مبنيا للفاعل ما حبا اليزيد وارفعا
لضارع بنكر لا سناد ما بان اجمل اولا اجمالا ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظاهر واما
الاجمال فلانه لما قيل لبيك علم ان هناك باكيا سند اليه هذا البكاء لان المسند الى
المفعول لا بد منه فاعل فحذف وقيم المفعول مقامه ولا شك ان التكرار اوكد واوفى
واما ان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فلوقوع يزيد غير فضلة لكونه مسندا اليه

صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم الخواصف جبال التى تخو جبل كريم وصفا
فعليا والوصف بجبال ما هو سببى كخو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى فى
علم المعانى المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا وفى زيد قام ابوه مسندا سببيا
وفسرهما بما لايخ عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكثر المصلين بيان المسند السببى
بالمثال وقال المراد بالسببى نحو زيد ابوه قائم منطلق وكذا زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدا بحيث لايكون مسندا اليه
فى تلك الجملة فخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وكذا قول هو الله احد
لان تعليق على المبتدا ليس بحيث يجاب بنحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد اليه
ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت غلمانه فى
داره وزيد ضربته وكذا ذلك فى الجمل التى وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى
والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن تقدمه ولما
كون اى المسند فعلا متعلقا اى تقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اى فى
وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى انت فيه والمستقبل وهو الزمان
الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو او اجزاء منه او اجزاء الماضى
واو ايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفى وذلك
لان الفعل دال بهيئته بصيغته على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى قرينة
تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم

لا منفولا كان خلافه ويكون موقوف الفاعل كحصول الغنية غير مترقبة لان اول الكلام
غير مطمع فى ذكر اى ذكر الفاعل فلا بد للفعل من متى يسند هو اليه والعائد ذكر اى
ذكر المسند اليه فلما مر فى ذكر المسند اليه من كون الكلام هو الاصل مع عدم المقتضى
للعدول ومن الاحتياط الخ بيان للام
بنهاية السامع كخو محمد بنبى وابوه مر بنكم وغير ذلك اولا جل ان يتمكن
بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اى جعل المسند
غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة نفى الحكم اذ لو كان سببيا كخو زيد قام ابوه
او مفيد للتقوى كخو زيد قام هو حملا طعاما والمخو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى
بل هو ترتيب حكم زيد قائم فى ذلك وقولنا مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم
افادة نفس التركيب نفى الحكم فخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرر كخو عرفت
عرفت اوبحرف التاكيد كخو ان زيدا عارف او بقولنا ان نفى الحكم فى الاصطلاح
هو تاكيده بالطريق المخصوص كخو زيد قائم فان قلت المسند اليه قد يكون غير سببى
ولا مفيد للتقوى ومع هذا يكون مفرد اكقولنا انا سعيت فى حاجتك وجد
فانى وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس المقصد فى هذه
الصور التقوى لكن لا نسلم انه لا فائدة التقوى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب
للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند قد يكون لاجل هذا المعنى وهذا المعنى
ولا يلزم من تحقق الافراد فى صورة تحقق هذا المعنى فى جميع الصور والمقام اصطلاحات

التخصص الامتناع من الزنا

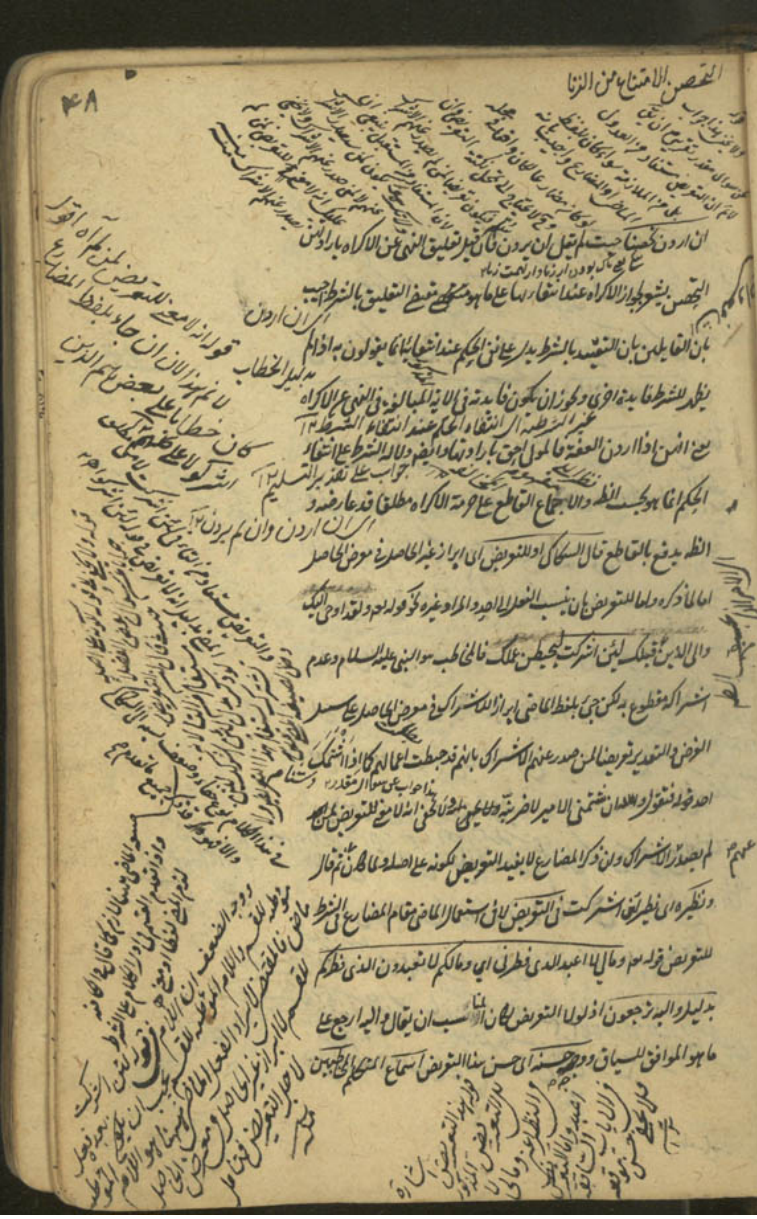

على الفاعلان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي هو شأنه ان شاء
فكانه استحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا
يفعل ذلك الا في امر يتهمم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما
قال الله تعالى تثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة في صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والاحوال
المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فلاراده عدم الحصر والعهد
الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو
للمتقين على ان الخبر مبتدا محذوف او خبر ذلك او للتحقير كقولك
واما تخصيصه اي المسند بالاضافة كقولك غلام رجل او الوصف نحو
رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من زيادة الخصوص وجب
اتمتة الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال والمفعول من المقيدات
وجعل الاضافة والوصف من المخصصات اعتبار مجرد اصطلاح وفضل
لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع والشيوع للفعل لانه انما يدل
على مجرد والمفعول والحال تقيده والوصف حي في الاسم الذي فيه
الشيوع فخصصه وقيده نظر واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق في ترك مسند المسند البالغ من ترتيبه الفائدة

واما تعريفه فلفائدة السامع حكما على امر معلوم لها حدى طرق التعريف نحو
انه يجب عند تعريف المسند اليه او لبس في كلامه مسند اليه نكرة
ومسند معرف في الجملة الخبرية ما هو مثلا اي حكما على امر معلوم ما مر مثله في كونه
معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء تجانس الطرفان نحو الراكب
سوا المنطلق او اختلفا فان نحو زيد هو المنطلق او لازم حكما عطف عليه حكما
كذلك اي على امر معلوم باحد تلك الطرق وفي هذا تنبيه على ان كون المسند
والجزء معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة للسامع حين
الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا وكون الحكم عليه الى العلم بنفس المسند
والجزء لا يستلزم العلم بانتساب احدهما الى الآخر فجوز ان يكون زيد اخوك وعمرو المنطلق حال
كون المنطلق معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس نظرا لفظ الكتاب ان
نحو زيد اخوك لما يتبق لم يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن عرف كونه
زيدا بعينه سوا عرف ان له اخا او لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض
المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والام
بين غلام زيد وغلام لزيد فرق لكن احدهما معرفة والا فربما لكن
كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كما يقال جاءني الرجل وهو خلاف
وضع الاضافة فاني الكتاب ناظرا الى اصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه
وعكسهما اي وحكى عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو

واما الوجه

يعني اذا قلت رايت السوداء عرف السامع ان لها الغلبة ولا يعرف
ان غلبتها الرماء فلهذا الخ تقديم ما هو معروف عنده ولا يصح تقديم الرماء

والضابطة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات الشرف وعرف السامع
اتصافه باحديهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به
فهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تعدم اللفظ الدال
عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان كذلك يحمل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بنسبة للذات او انتفائه يجب ان تاخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه وارد
ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرفه على العين
واردت ان تعينه عنده قلت كريد ولا يصح زيد اخوك ونظير ذلك في النحو
قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والثاني
لان السامع يعرف لها الغاب

لان تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا كزيد الامير اذا لم يكن
امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس
كعمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصور ما عنها
عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ كالامير زيد و
الشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك

نحو هو

فنطار يوست كاوراكه برازر سرخ كنند وبه بخشند ١٢

هو الرجل الكريم وهو السابر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف
قنطارا جميع ذلك معلوم بالاستقراء وقتيع تراكيب البلغاء وقوله قد بعد
بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في نحو قد يقوم زيد اذا قصد
بكاء بكر الخ وقد يفيد كما في نحو قد يقوم زيد اذا قصد به رد انكار
الطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني الكلام الوقوف على ما هو
الوقوف على الكلام المعجب التقرر وان امكن ذلك بحسب لفظ و
الشامل القاصر نحو زيد المنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم
او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت
لدلالتها على امر نسبي لان معنى الابتداء المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب
والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا راي الامام الرازي
وذهب الشيخ الى ان المعرف صاحب هذا الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة
على الذات ومسندا اليها هو الاسم تجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه
اي المسند جملة فللتقوي كزيد قام او لكونه سببيا كزيد ابوه قائم كما
من ان ابوة يقوم لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي
في مثل زيد قام على ذكرهما صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ عرفه
المبتدأ

الاكتفاء التوطئة التقديم
بوشيدن كام زبادن بيش رفتن

وهو

لانه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فيتعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا للضمير فالعقد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قام
هو فذلك الضمير للابتداء ثانيا فيكتسب الحكم قوة فيفعل هذا الخصص التقوي عاما
مسندا الى الضمير المستتر ويخرج عنه نحو زيد ضربته وجب ان يجعل سببيا واما على
ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان الاسم لا يؤتى به مبتدأ الا ليخبر عنه
الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشوقت قلب السامع اليك
تريد الاخبار عنه فهذا توطئة وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام ذهب
في قلبه وهل الا نوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك
والجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وكما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او التقوي
جز ضربت الشان وما يتعرض لتشبيه امره وكونه معلوما مما سبق واما صور
التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فتى داخلة في التقوي على
ما مر واسمتها وفعليتها وشرطيتها لما مر في ان كون المسند جملة
للسببية او التقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام او الثبوت وكونها
فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة على اخر وجوه كونها
شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها لاقتصار

الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في
العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وبحق الاول
بوضع الظرف صلة للموصول الحق الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من
مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذا الظرف مقدر بالفعل على الاصح
كان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الحالة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
القرر على الغير الاصح ولانه سادة واما تاخره اي المسند فلان ذكر المسند اليه
اسم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند
اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في غير الفصل لان معنى
قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية ولا يتجاوز ما الى القيسية نحو زيد
لا في غيره قول اي بخلاف حمور الجنة فانها غول اي بخلاف حمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على ما جر منه اعني الضمير المجرور الراجع الى
حمور الجنة قلت المعقول عدم القول مقصور على الاتصاف بحمور الجنة لا يتجاوز
الى الاتصاف بحمور الدنيا وان اعتبرت التي في جانب المسند فالمعلوم ان القول مقصور
على عدم الحصول في حمور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في حمور الدنيا فالمسند اليه
مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك القياس في قولنا لكم ونحن لكم وبين
ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من ان
المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلم ربي لا يتجاوز الى الاتصاف

بالكل فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم بعضهم ولهذا
اى ولان التقديم لفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى
لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه نفى الريب فى سائر الكتب
الله تعريضا على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله لانه
المعتبر فى مقابلة القرآن كما ان المعتبر فى مقابلة حصول الجنة هى حصول الدنيا بالاطلاق
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه
من اول الامر على انه اى المسند جزء لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما
قال من اول الامر لانه يعلم انه جزء لا نعت بالتامل فى الغير فالنظر الى انه لم يرد الكلام
جزء للمبتدا كقوله له همة لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
يقتل هم اراد التفاعل كوتشعثت بعرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه
بان يجعل فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع
النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من الملقى بلا تعب كقوله
تلك هذا هو المسند المتقدم والموصوف لقوله تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا
الدنيا فاعل تشرق والعايد الى الموصوف هو الضمير المجرور فى بهجتها اى بهجتها
ونضارتها اى نضير الدنيا منورة بهجة هذه الثلثة وبهائها والمسند الله المتاثر
هو قوله شمس الضحى وابو اسحق والقرينة كثير مما ذكر فى هذا الباب يعنى
باب المسند والذى قبله اى باب المسند اليه غير مختص بهما كالحذف والذكر وغيرهما

من التوقف

نعامه
له راحة لو ان معشار جودها
على البر كان البر بالبر مفعم

من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والتقييد والاطلاق وغير ذلك مما
سبق وانما قال كثيرا لان بعضها مختص بالباب كضمير الفصل المختص بما بين المسند
والمسند اليه ولكون المؤدى فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دايما المسند
قيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير الباب كالتعريف فانه لا يجرى
فى الحال والعموم والتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع
ما ذكر فى الباب غير مختص بهما لا يصح ان يجرى شئ من هذه المذكورات فى كل واحد
من الامور التى هى غير المسند والمسند اليه فضلا عن ان يجرى كل منها فى كل واحد
بكثير لعدم الاختصاص بالبابين بثبوته فى شئ مما تعابر بما فافهم والتفطن
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليك اعتباره فى غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه **احوال المتعلقات الفعل** كالمفعول والحال والتمييز وغيرها
قد اشير فى التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى فى متعلقات
الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض ذلك لاختصاصه بمزيد بحث
ومهد لذلك بمقدمة هى ان الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل من الوجوه التى
ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما
تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن حيث وقوعه منه واما بالمفعول
فمن حيث وقوعه عليه لما افاده وقوعه مطلقا اى بلا توجه الوصف من ذكره معه افاده ذلك
وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع او لو يريد

ما احوال بعض المفعولات وتقديم بعض المفعولات على بعض

وحاده الكيت يمون الاماميه الى مثارعته الاما يسيلا فاحاصل ايزاري شاو
ويسمع بعد اللازم اى الصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم
جعلها كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه
واخباره بادعاء الخلط الملازمة بين مطلق الرؤيه ورؤية ازاره ومحاسنه و
كذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلاله على ازاره واخباره بلغت
من الكثرة والاشتهار الى حيث يسمع خفار ما يبصر ما كل زار ويسمع ما كل
واع بل لا يبصر الراسى الا تلك الازار ولا يسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم وهو الرؤ
والسماع واراد اللازم على ما سوطريقة الكناية فى ترك المفعول والاعراض عنه اشعار
بان تفاصيل قد بلغت من الظهور الى حيث يكتفى منها بمجرد ان يكون مدلولا عليها
ودو بعرض حتى يعلم انه المقصود بالتفاصيل ولا يخ انه يفوت بهذا المعنى عند ذكر
المفعول اذ تقديره والا اى وان لم يكن العوض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل تقدير تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول يعنى انه مراد و
محذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيله بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام
كما فى فعل المشية والارادة وقد عما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه بينه
لكنه اما حذف ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا او لو شاء
لعديكم

لعديكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهدايتكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع
ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جى بجواب الشرط
صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشية به غريبا او نادرا
فانه لا يحذف حتى كما فى قوله ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فذكر ليقرر
فى نفس السامع ويمارس السامع به واما قوله ولم يمس منى الشوق غير تفكر فلو
شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى ما تركت متعلق فعل المشية بناء على قرينة تعلق به على ما ذهب اليه صدر الافاضل فى
مرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف
مفعول المشية ولم يتل لو شئت بكيت تفكرا الان تعلق المشية ببكاء
التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى لانه اراد ان يقول افنانى التخيل لم يمس منى
غير خواطر تخيل فى حتى لو شئت البكاء فريت اجفانى ومعرت عينى بسيل
منها ومع هذا بعده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد اتباع
المشبه عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الا التفكر البتة والبكاء الثانى
مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت
ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلايل الاعجاز وهما تشارخ

السودة الرابعة

بوقوعه اى الفعل عليه اى المفعول حتى كانه لا يرضى ان يوقعه على غيره وان كان كذلك
عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا
لك مثلا فحذف مثلا اولا وذكره ثانيا لان المناسب فلم نجده للاتيان بضميره
فيفوت الغرض اعنى اتباع عدم الوجدان عاصريح لفظ المثل ويجوز ان يكون
السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب المثل له قصدا
الى المبالغة في التاديب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا
يطلب الا ما يجوز وجوده وانما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد
كان منك ما لو تم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وبهذا التعميم و
ان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن بغيت الاختصار
ح اى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعو
الى دار السلام اى جميع عباده على المثال الاول بعيد العموم مبالغة والثاني
تحقيقا واما بمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فايدة اخرى من التعميم وغيره فهو
وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكره لما سبق ولا حاجة اليه وما يتخيل
ان المراد عند قيام قرينة والا فعلى ان الحذف بمجرد الاختصار ليس ببعيد
كان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار ونحو اصفيت اليه اذا مال وعليه اى على الحذف لمجرد الاختصار قوله
ارسل انظر اليك اما دانك وهنا كذلك وسوان الحذف للتعميم مع الاختصار
ان لم يكن فيه قرينة والا فعلى ان المقدر عام فلا يعم اصلا وان كانت فالتعميم
من عموم المقدر سواء كان حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار

الايام ذو مقدر كذا

لان الدعوة قبل البلوغ الى الناس كافة لكن
لا الطريق المستقيم الموصل اليها
لا صراط مستقيم

ان البيت ليس مما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام بل الحذف
فرض اخر وقيل يحمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تذكرت بكت تذكرا الى ام اسحق
في ما مضى الدمع نفرت بحيث اقدر على بكاء التذكر فتكون قد ذكرت فيه مفعول
المشيئة لنواته وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم اسق مما اشتهي هو تذكري
يابى هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة على بكاء التذكر لا يتوقف على
ان لا يسقى مما يشتهي فافهم والدمع توهم ارادة غير المراد وعطف على الما
للبيان ابتداء ومتعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اى دفعت عني من تحامل
حاوت بن تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت جرية ومميزا قوله من تحامل جور وبار كان
تحامل فالواو اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المفعول ومحل كم النصب على انها مفعول زدت وقيل المميز
محذوف اى كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن حذف
والزيادة جاذ كرناه سودة ايام اى اشد نهاره وصولتها حزن اى قطعون اللحم
الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما يوهم قبل ذكر ما بعده اى ما
بعد اللحم يعني الى العظم ان الحزن يفعل لا بنية الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف
دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره ثانيا اى ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن اتباع الفعل على صريح لفظ لا على الضمير العايد اليه اظهارا لكمال العناية

بوقوعه

لكن عمرو اما محو زيد اعرفته فانك ان قدر الفعل المحذوف المفسر للفعل المذكور
قبل المنصوب اى عرفت زيدا عرفته والتخصيص اى زيدا عرفت عرفته لان ... اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
... المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص بل قد يجيء
كما في بسم الله منحر زيدا عرفته يحتمل للحصر التخصيص محو التاكيد والرجوع في
التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة الدالة على انه للتخصيص يكون اوكد
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ واما في قوله واما محمود
فمذبنا هم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدما محمودا واما فمذبنا
محمود لانتزاعهم وجود فاصل بين اما والفعل المقدر واما محمود فمذبنا هم
فمذبنا هم متقدم المفعول فيكون هذا التقديم للتخصيص نظرا لانه يكون مع الجهل
بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو وهم سالك سابل ما فعلت بهما
يقول اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته فلسائل ولذلك اى ومثل زيدا
عرفت في افادة الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة الجر
اعتقد انك مررت ما انسان وانه غير مذكور وكذلك يوم الجمعة سرت في
المسجد صليت دنا وبيا ضربته وماشيا محت والتخصيص لازم للتقديم غالبا
اى لا ينفك عن تعدد المعمول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء و
حكم الذوقي وانما قال غالبا لان الذوق الكامل غير يحتمل فيه ان التقديم قد
يكون لمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ او سواهو كلام
السامع او ضرورة النحو والسجع ونحو ذلك قال الله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى ثم
صلوة تحرى سلسلة ورعيا سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين

واما للرعاية على الفاصلة نحو وله فلا تقهر والضحى والليل اذا يغشى ما ودعك ربك
وما قلى اى وما فارقك حصول الاختصار ايضا ظاهر واما الاستقبال فكذا في ذكر
المفعول لكونه عائشة ما رايت منه اى النبي ص ولا رايت مني ما يوجع الكراهة
واما للمكنة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تقيته
ضعفه او دعاء او نحو ذلك ونعدم معموله اى معمول الفعل ونحوه اى نحو المعمول
من الحال والجار والمجرور والظرف وما شبهه ذلك عليه اى على الفعل الذي
الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
واصاب في ذلك واعتقد انه عمرو بدل اخطاء في التعيين ونعول لتاكيد
اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون رد الخطاء في الاشتراك نحو
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او نقول لتاكيده زيدا
عرفت وجده وكذا في نحو زيدا اكرم وعمرا وان تكرم اخاه ونبيا وكان
الحسن ان يقول لافادة الاختصاص ولهذا اى ولان التقديم لرد
الخطاء في تعين المفعول مع الاصابة في وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال
ما زيدا ضربت ولا عمرا لان العدم يدل على وقوع الضرب على غير زيد
لجميع الا حصاص وقولك ولا عمرا بيان ذلك فيكون مفهوم
التقديم ضمنا مقتضا لا منطوقا لا غيره ثم لو كان التقديم لعرض اخر غير الحصر
جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره ولا ما زيدا ضربت ولكن
الكلمة لان من الكلام ليس على ان الخطاء واقع في الفعل بانه الغرض حتى
يرد ان الصواب بانه الاكرام وانما الخطاء في تعيين المفعول بانه الصواب

ولكن عمرا

فی نحو ضرب زید عمرو الا انه عمدة فی الکلام وهیهٔ ان یلی الفعل وانما قال فی نحو ضرب زید
عمرو الان فی نحو ضرب زید اغلامه معتضیا للعمدة وعن الاصل والمفعول
الاول فی نحو اعطیت زیدا درهما فان اصله التقدم لما فیه من معنی الفاعلیة
وسوانه عاطٍ ای اخذ للعطاء اولان ذکره ای ذکر البعض الذی تقدم اهم جعل
الایمیة ههنا قیما لکون الاصل التقدم وجعلها فی المسند الیه شاملا لما لم یقع
من الامور المقتضیه للتقدیم وهو الموافق لما فی المفتاح ولما ذکره الشیخ عبد القاهر
حیث قال اما الکلام فلکل واحد من المسند والمسند الیه والفعل
والمفعول والحال والظرف ما یقتضیه ترتیب المعانی فی النفس
والاهتمام لکن منهم من یفسر ما یقتضیه العنایه بشیء ومنهم من یقف ولم یفسر
الناس انه یمکن ان یقال قدم للعنایه ولکونه اهم من غیره من یدکر من این کانت
تلک العنایه وایکان اهم فراد المصنف بالاهمیة ههنا الاهمیة العارضة بحسب اعتناء
المتکلم والسامع بشانه والاهتمام بحال لعوض من الاعراض کقولک قتل الخارجی فلان
لان به الاهم فی تعلق القتل سوا الخارجی المقتول لسخاص الناس من شره اولان فی
التاخیر اخلالا بالبیان الممکنه کقولک رجل صور من من ال فرعون یکتم ایمانه
فانه لو اخر قوله من ال فرعون عن قوله یکتم ایمانه لتوهم انه من صفة یکتم ای یکتم
ایمانه من ال فرعون فلم یفهم انه ای ذلک الرجل منهم ای من ال فرعون وانما حصل هذا
ذکر رجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعنی قوله مومن من لکونه اشرف ثم الثانی
لئلا یتوهم خلاف المقصد اولان فی التاخیر اخلالا ما بالتناسب کرعایة الفاصلة
کقوله فاوجس فی نفسه خیفة موسی سعدیم الجار والمجرور والمعمول علی الفاعل
لان فواصل الآی علی الالف القصر فی اللغة ما لجس فی الاصل

کراما کا تبین وقال واما الیتیم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال وما طلمناهم
ولیکن کانوا انفسهم یظلمون الی غیر ذلک مما لایحسن فیه اعتبار التخصیص عند من له
موهبة باسالیب الکلام ولهذا ای ولان التخصیص لازم التقدم غالبا عاد فی اناک
نعبد واناک نستعین معناه نخصک بالعبادة والاستعانة یعنی نجعلک من بین
الموجودات مخصوصا بذلک ای لا نعبد ولا نستعین غیرک وفی الی الله تحشرون
معناه الیه تحشرون لا الی غیره ویفید التقدم فی الجمیع ای جمیع صور التخصیص والرد
مع التخصیص ای بعده اهتماما بالمقدم لانهم لقدموه الذی شانه اهم وهم بیانه
اعنی ولهذا یقدر المحذوف فی بسم الله مؤخرا ای بسم الله افعل کذا لیفید مع
الاختصاص الاهتمام لان المشرکین کانوا یبدؤون باسماء الهتهم فیقولون
باسم اللات باسم العزی فقصد الموحد تخصیص اسم الله بالابتدار للاهتمام و
الرد علیهم واورد اقرار بسم ربک یعنی لو کان التقدم یفید الاختصاص والاهتمام
لوجب ان یوخر الفعل ویقدم باسم ربک لان کلام الله تعالی احق برعایة ما یجب
رعایته واجیب بان الاهم فیه القرائة لانها اول سورة نزلت فکان الامر
بالقرائة اهم باعتبار هذا العارض وان ذکر اسم الله اهم فی نفسه لهذا اجاب
الکشاف وبانه ای باسم ربک متعلق باقرا الثانی ای سموا علی اقرا الذی
بعده ومعنی اقرا الاول اوجدوا القرائة من غیر اعتبار تعدیته الی مفعول کما
فی فلان یعطی ان یوجد الاعطاء من غیر اعتبار تعلقه الی المعطی کذا فی المفتاح وتقدم
بعض معمولاته ای معمولات الفعل علی بعض لان اصله ای اصل ذلک البعض
التقدم علی البعض الاخری ولا مانع للعدول عنه ای عن ذلک الاصل کان علی

بالقيام ولا يلزم بنقيضه وهو مع وانثاني اي قصر الصفة على الموصوف هو الحقيقي
كقولنا في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد
يقصد به الثاني بالنسبة لعدم المبالغة بعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان جميع من في الدار من عدا زيد في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا او عاما
واما في القصر الغير الحقيقي فلا يحمل على المذكور بمسرة العدم بل يكون المراد الحصول
في الدار مقصورا على زيد مع انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير المجتمع تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير المجتمع تخصيص صفة بامر دون
امر او مكانه بقوله دون اخي ميناه متى وزاعن صفة اخرى قال الخطيب بعد
اشتراكهما في صفتين والمتكلم مخصصه باحدهما او مجاوزا للاخرى ومع دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء ثم استعير للمقاوت في الاحوال والمراتب ثم
اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز من واحدة الى اخرى فيخلي حكم الحاكم والعامل ان يقول
ان اريد بقوله دون اخي ودون اخوه دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
او متعدد جمع عن ذلك بما اذا اعتمد الخاطب اشتراكي ما فوق الاثنين كقولنا
ما زيد الا كاتب لمن اعتقد كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد
لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد به الاعم من الواحد وغيره
فقد دخل في هذا التقرير المجتمع وكذا الكلام قولنا ما كان اخي وما كان اخر
كل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ دون انه ان كل واحد من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قد يكون بان الاول التخصيص بشيء

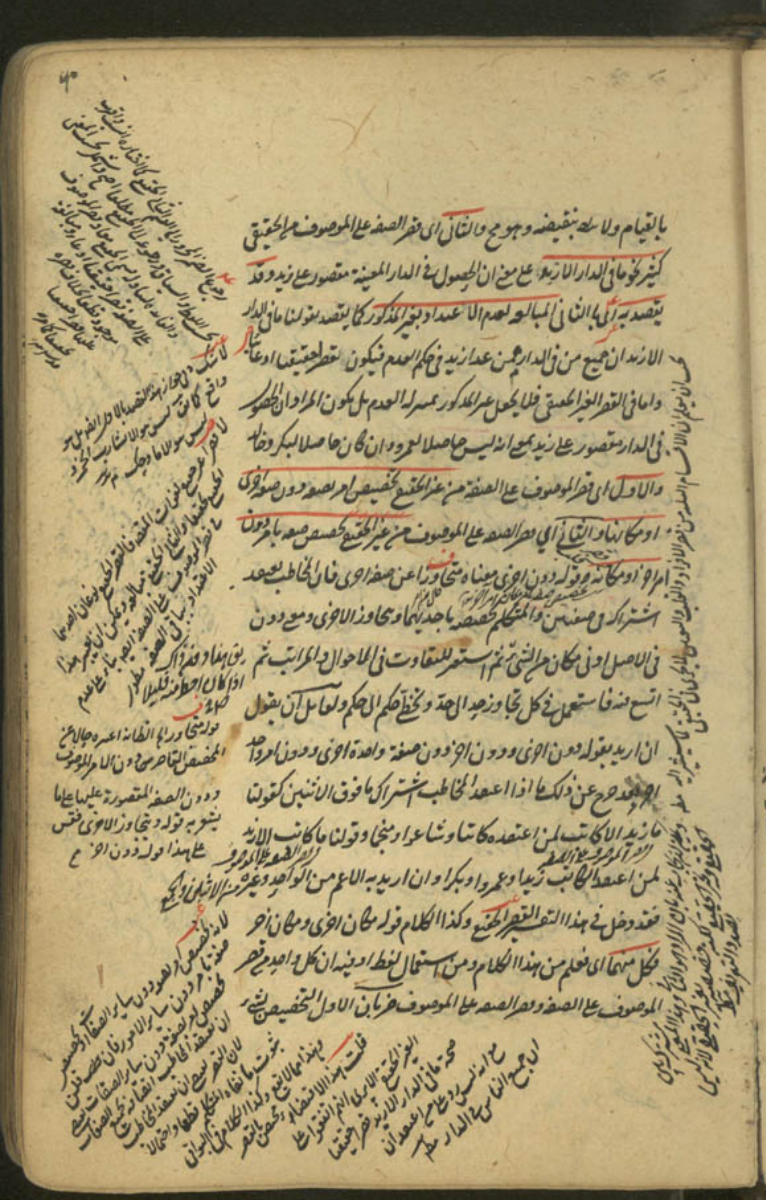

وقع

وقع تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وموضع وغير موضع لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة من نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو المجتمع
او بحسب الاضافة الى شيء او اشياء بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه
لا شيء اخر في الجملة وهو غير حقيقي مثل اضاف قولك ما زيد الا قائم معناه انه لا يتجاوز
في القعود ولا يعدوه انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانما اضيف الى المجتمع والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وكل منهما اي من
المجتمع وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف
عن تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر
قصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون
لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني مع العام
بالجر لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير التسمية وبينهما
من وجه لتصادقهما في نحو هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومرر بعلم
واما في قولك ما زيد الا يخوك وما في الباب الا مفتاح وما هذا الا زيد فليس قصر الموصوف
على الصفة بتقدير اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او مفتاحا او زيدا
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من المجتمع نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يخلو بوجه لتعذر الاحاطة بصفات الشيء
حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المتعينة
نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن تعدادها دورة اسماع ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف

بغيرها

دون شئ والثاني التخصيص بشئ مكان شئ والخاطب الاول هو كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وبيانه الاول التخصيص شئ دون
شئ بمن يعتقد الشركة اى شركة صفة في موصوف وواحد في قصر الموصوف على
الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالخاطب بقولنا
مازيد الا كاتب معتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد
معتقد اشراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة الخ
اعتقدها الخاطب والخاطب بالثاني اعني التخصيص بشئ مكان شئ هو كل
من القصرين من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالخاطب
بقولنا مازيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما
شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب
لتقلب حكم الخاطب او تساويا عنده عطف على قوله معتقد العكس على ما
يفصح عنه لفظ ان يفصح اى الخاطب بالثاني اما لو من تساوى عنده الامران
الخ الاتصاف بالصفة المذكورة وعدمه فالقصر الموصوف على الصفة والاتصاف الامر
المذكور وعدمه بالصفة قصر الصفة حتى يكون الخاطب بقولنا مازيد الا قائم
من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود دون غير عالم بالتعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد ان الشاعر زيد وعمرو من غيران يعلمه بالتعيين ويسمى هذا القصر
قصر التعيين ما هو غير معين عند الخاطب فالحاصل ان التخصيص بشئ دون
شئ قصر افراد او التخصيص بسبب مكان شئ ان اعتقد الخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا ان قصر التعيين

تخصيص شئ بشئ مكان اولا يخفى ان فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر
فان قولنا مازيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشركا من قصر
الافراد والقصر الذي سماه اقصر قصر عين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر
قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم سماع الوصفين ليصح عطف
الخاطب اضمنا على الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا مازيد شاعر
كونه كاتبا او نجارا لا كونه نجارا اى غير شاعر لان الانجام وجود ان الاصل غير
شاعر سماع الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا لحكم سامعهما اى
شمول الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا مازيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا
او نحو ذلك مما ينافي القيام ولهذا حسن صاحب المفتاح في امثال هذا الشرط
بيان قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على عاصرح
به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر
على ما ذكره المصنف لان هذا شرط التعيين اذ المراد بالثاني اعتقاد الخاطب
لانا نقول اما الاجمال فلا دليل للغط عليه مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا مازيد الا شاعر
لمن عرف اعتقده كاتبا عن شاعر واما الثاني فلان الثاني لكنه اعتقاد الخاطب
فيكون هذا الاشتراط ضائعا وايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط
قصر القلب سماع الوصفين وعلل المصنف اشتراط سماع الوصفين بقوله ليكون
انتفاء الصفة بانتفاء غيرها وفيه نظر من في الشرح وقصر العين اعلم ان

الوصفان فيه متنافيان اولا لكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر
التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره
فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصر اي قصر الموصوف
على الصفة افراد زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل عند الين
اولها الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس
وقلبا زيد قايم لا قاعد وما زيد قايما بل قاعدا فان قلت اذا لحق ساقي الوصفين
في قصر القلب فانبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما الفايدة في
نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفايدة فيه التنبيه على رد
الخطاء فيما فهم المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قايم وان كان يفيد
دل على نفي القعود لكنه لا يدل على ان المخاطب اعتقد ذلك او شك فيه
وفي قصر ما اي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا يجب المغايرة بين
شاعر لا عمرو وما عمرو على شاعر بل زيد وكذا ما شاعر عمرو بل زيد سقط الحد
لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان العمل ولما كان لم يكن في قصر الموصوف بل
مثال الافراد وصالحا للقلب لاشتراط عدم التناقي في الافراد وكون التناقي
في القلب على ما زعمه افرد للقلب مثالا سالما عن ان الوصفان كلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما وما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سايرالطرق ومنها النفي والاستثناء
كقولك في قصر افراد ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصر التعيين
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما يجيء

الباب الرابع في الطرق

انما موكب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصر افراد انما عمرو
كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصر افراد وقلبا انما قايم زيد وفي دلايل
الايجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب
دون الافراد واشار الى سبب افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما واللا
واشار بلفظ القضي الى انه ليس بعين ما واللا لان كانهما لفظان مترادفان
او فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما واللا يصلح فيه انما فتدبر ذلك في دلايل الايجاز
وما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه معنى ما واللا بينه بثلثة اوجه فقال
نقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان
في الاية ثلث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة وحرمها وحرم مبنيا
للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما كافة
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا عايد والموصول بلا عايد وعلى الثانية موصولة
ليكون الميتة جزاء اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان
الذي حرم الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر كما مر في تعريف المسند حيث
نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق لقيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما
متضمنا لمعنى ما واللا وان كان مع القراءة الاولى ولما حرم الله عليكم الا هذا
الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية واللام يكون مطابقة لها لافادتها
القصر قراءة الكاكي والمصنف قراءة النصب والرفع هو الواجب الاولى والاحتياط

الجر على المصدر او المفعولات على الفعل كونك في قصره اي قصر الموصوف
تميمي انما كان الانسب ذكر المثالين لان التميمة والقيسية ان تثانيا
لم يصلح هذا مثالا للقصر الافراد والا لم يقلع لقصر القلب وفي قصرها انا
كسفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق ح
الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر تختلف من وجوه فذكر الرابع اي
التقديم بالمعنى اي بمفهوم الكلام بمعونة انه اذا تامل الذوق السليم فيه فهم
القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع
الوضع لان الواضع وضعها لمعان بعيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت و
المنفي ثم قد يترك النص عليها لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض لا زيد فقط يعلم النحو وبكر وخالد فعلم فيهما اي في
هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير امان الاول فمعناه لا غير النحو اي لا تتصرف
ولا العروض وامان الثاني فمعناه لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف
اليه من غير وبنى على الضم تشبيها له بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا
في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ماسوا
ولا ماسواه ولا من عداه وما يشبه ذلك والاصل في الثلثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفي وسوط والمنع اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان المنع بلا العاطفة لا يجامع التابع اعني المنع والاستثناء فلا يصح مازيد
الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لان شرط المنفي

ولهذا لم يرخص للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المسيء رفعا ونصبا واما
على القراءة الثالث اعني رفع المسيء وحرم مبنيا للمفعول فمحمل ان يكون ما كافة
اي حاحرم عليكم الا المسيء وان يكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو المسيء
ويرجح هذا بقرار ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف
بقراءة الرفع بهذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة
مع ان الرجحان اختيار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات تاكيد بعده ونفي
ماسواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة على الموصوف نحو انما قائم زيد هو لاثبات قيام
ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولنحو انما زيد قائم هو لاثبات قيام
انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا ان يكون المعنى
ما يقوم الا انا فيقع من الضمير وعامله فصل يوضح هم استشهد على هذا الانفصال
ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق
انا الذابد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار اي العبد في الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمى قومه لئيم وعنف من حماه وقومه واني بما دافع
عن احسابهم انا او مثلي لما كان عرضة ان يحمل المدافع عنه فصل الضمير عن عامله
واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على
الضرورة لانه كان يصح ان كان ممن انما ادافع عن احسابهم انا على ان
يكون انا مبتدا او ليست ما موصولة وانا مجرورا اذ لا ضرورة في العدول عن
لفظ ما الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر

بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغير ما من ادوات النفي لانها
موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد
نفيته وهذا الشرط منقوض في النفي والاستدراك لانك اذا قلت ما زيد الا
قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد
ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة
شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله بغير ما
يعني من ادوات النفي عما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا
كان منفيا بنحو الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك كما سيجيء انها
لا تمنع هذا النفي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الا ترى نحو ما هذا
الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص اي بخلاف العاطفة
التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان
ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها وبهذا كان باب الرجل الكريم لا يوذي
غيره فان المفهوم منه انه لا يوذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او كريم
كما مع النفي بلا العاطفة الاخرين اي انما والتقديم فيقال وانما انا يمني
لا قيسي وهو يائي بني لان النفي فيهما آت في الاخرين غير مصرح به كما في
النفي والاستدراك فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغير ما من ادوات النفي
وبهذا كان قولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه مدلول على نفي المجيء عن زيد لكن
لا اخر بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون
لا نفيا لذلك الايجاب والتنبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء مرجعه

مرجعه ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لامرجعه ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها ما يفي الضمني كما في انما عمي لا قيسي ادلاله ودلالة بقولنا امتنع
زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو ولا ضمنا ولا اخرى قال السكاكي شرط في جملة
اي مجامعه النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف مختصا
بالموصوف ليحصل الفائدة ونحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يسمع ان
من لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع بخلاف انما
يقوم زيد لا عمرو واذا القيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ عبد القاهر ليس
مجامعه الثالث في الوصف المختص كما ليس في غيره وهذا اقرب الى
الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد
واصل المتاع اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستفهام
ان يكون ما استفهل له اي الحكم الذي استفهل فيه النفي والاستدراك مما يحكمه
المخاطب ونكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم المستفهل
هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه
بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بانكار لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان انما يكون طريقا شانه
ان لا يحكم المخاطب ولا ينكر حتى ان الكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما ذكر في المفتاح كقولك لصاحبك وقد رايت
شيخا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اعتقد صاحبك ذلك الشيخ
غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب

فيستعمل له اذ لذلك المعلوم النافي اي النفي دلالة السياق او اذا جاء كونه
قصرا فراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى الالهية
منع الملاك فالمخاطبون بهم الصحابة كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة
والبشرية عن الملاك لكنهم لما كانوا يعتقدون هلاكا واعظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الملاك فاستعمل النفي والاستفهام والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة وقعه عليهم بقائه
عليه السلام او قلبا عطف على قوله او ادا الخ ان انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون
وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين للبشرية لاعتقاد القائلين وهم الكفار ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرارهم المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة
المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا منافيا بين الرسالة والبشرية فقابلوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي متصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة لانا نكون اذا كان معنا نظنه سوال هو
ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم متصورين على البشرية حيث قالوا ان
نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشارة الى جوابه بقوله فقولهم
اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجازات الخصم وارخاء
العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليضر الخصم من العثار وهو المراد بقولنا انما نتفضل
فلكم حيث يراد بتكلمه اي اسكات الخصم والا فلا بتسليم انتفاء الرسالة كانهم

فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا حق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان
يمن الله علينا بالرسالة ولهذا اختصت البشرية لانفسهم واما انتم فبطريق
التقصر فلم يكون على وفق كلام الخصم ولكونه عطف على قوله كقولك هذا
مثال لاصل القياس اي الاصل في انما يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كذلك انما
هو لكونه لم يعلم ذلك وانت تريد ان ترتفعه عليه اي ان يجعل
مما يعلم ذلك ويقف مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا
المثال مثالا لما اذا كان المخاطب عالما بالحكم دون العلة وقد يترك المجهول مما لا يعلم
ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما يقولونه تقية حكاية عن اليهود وما حكين
مصلحين ادعوا ان كونهم مصلحين اوظاهر شانه ان لا يجادله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الانبياء المفسدون للرد عليهم مؤكدا اجاءتني من
ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتوسيط ضمير الفصل الموكد لذلك في تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما لا حظ له في انكار يعنيهم التاكيد بان ثم تعقيبه ما يدل على التوبيخ
والتقريع وهو قوله ولكن الله يمن الخ وتركيب لا تتبعون ومزيته انما على العطف انه يفيد
منها اي من انما الحكمان اي اثبات المذكور ونفي ما عداه معا كما في
العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي لكون زيد قائما عدا وبا
العكس لكون ما زيد قاعدا عامل قاعدا واحسن مواقعها انما البيوض تحت
انما تبذكر اولا لالباب فانه يوض بان الكفار منزلون جهلهم كالبهائم
فطمع النظر منهم كطمعه منها اي كطمع النظر في البهائم في التقرر كما وقع بين
المبتدا والخبر ص

الزلل لتخيين ولا ترتيب ولا تنسيق وحاضر المصرع لا تزني
وحاضر على ترتيب اللف والنشر والاصل
جاء بعض ذلك على الصحيح
بعض المذنب
ع ح

التندم والتحضيض
پشيمان كردن و برانگيختن

وتعميم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المقصودة بقوله
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا والظهور ان لفظ ليت مثلا مستعمل في التمني
لا القول لي ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة و
افعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ونحو ذلك فلا حاجة عندنا
هنا لتلك المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثر ما في الاصل اخبار تلت
لامع الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل مسع اجرائها
على معانيها الحقيقية وبتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه
اي الطلب كثيرة منها التمني وموطلب حصول الشئ على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي تقول ليت الشباب
لنا يعود ولا تقول لعلّ الشباب يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان لا يكون
لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا وقد يتمنى اهل الجهل
لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه ممتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني اهل والعدول عن ليت هو ارادة المتمنى
لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو كقولنا بلى
فنخدمني بالنصب على تقدير ان تخدمني فان النصب قرينة على ان لو
ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعد ما باضمار ان واما الترجي
بعد الكشباء الستة والمناسب هنا هو التمني قال السكاكي كان حروف
التندم والتحضيض وهي هلا والا والمنع نقلب الهاء همزة ولولا ولوما

التطفل طفيلي كردن

كقولك أقام زيد في الجملة الفعلية وأزيد قائم في الاسمية أو لطلب التصور أي
ادراك عز النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء أم عسل
عالما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور المسند الى الخ
وذلك إما في الزيد عالما بوقوع الدبس في واحد من الخابيه والزق
طالبا لعين ذلك ولهذا أي ولجعل الهمزة لطلب التصور لم يجئ في طلب تصور
الفاعل إزيد قام كما جئ هل زيد قام ولم يجئ في طلب تصور المفعول أزيدا
ضربت كما جئ هل عمرا ضربت وذلك لان التقدم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الخ اصل لا سند الظ في أعمرا ضربت لا
في أزيد قام فلسامل والمسور عنه بأي الهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت
زيدا أذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر عن الخ اطلب الواقع
على زيد وأردت باستفهام ان يعلم وجوده فيكون لطلب التصديق و
يحمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من الخ اطلب
زيد لكن لا يوصف انه ضرب او اكرام والفاعل في أنت ضربت أذا كان الشك
في الضارب والمضروب في أزيدا ضربت أذا كان الشك في المضروب وكذا
قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
كهل قام زيد وهل عمرو قاعد أذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت
القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا أي ولاختصاصها لطلب التصديق امتنع
هل زيد قائم أم عمرو لان وقوع المؤدى بها ههنا دليل على ان ام متصلة وهي
لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما تكون لطلب

لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو فصحيح ولا يمتنع كما سيجئ
ولهذا أيضا قبح هل زيدا ضربت لان التقدم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ولو سوغ وانما يمتنع لاحتمال ان يقيم زيدا
مقام المفعول بحذف ويكون التقدم للتخصيص لكن ذلك خلاف الظ ودون هل
زيد اضربته فانه لا يقبح لجواز تقدم المفعول بعد أي ضربت زيدا وجعل السكاكي
قبح هل رجل عرف لذلك أي لان التقدم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من
الضمير في عرف قدم للتخصيص ويلزمه أي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف
لان تقدم مظهر المعرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره هنا للزوم ثم لجواز ان
يصح لعلة اخرى وعلل غيره أي غير السكاكي قبحها أي قبح هل رجل عرف وهل
زيد عرف بان هل يعم فدخل الاصل واصله ايل وتركت الهمزة قبلها للكثرة
وفوعها في الاستفهام فاقيمت هل مقام الهمزة وقد تظفلت عليها في
الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد
قايم لان اذا لم يتقدم الفعل جزءا ذهلت عنه وتسيت بخلاف ما اذا
رأته في ما تذكرت العهود وحنت الا الالف لما الوف فلم ترض بافتراق
الاسم بينهما وهي أي هل تخصص المضارع بالاستقبال لحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا أي ان يكون الضرب واقعا في الحال على انهم
عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل

التصديق من أي وجه

التصديق كما ذكر فيما سبق وتخصيص المضارع بالاستقبال كان لما مر من
علم كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدءا وخبره اظهر وزمانيا حال من الكون
اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كما ان الفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف
الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بوضعه اما اقتضاء وتخصيص المضارع
بالاستقبال لتخصيصه بالفعل فقط واما انتضاء كونها لطلب التصديق لذلك
فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتحققان
في المعاني والماهيات التي هي مدلولات الافعال لا في الذوات التي هي مدلولات
الاسماء ولهذا اي لان لما مر خصوصا بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير او انتم
فاعل بفعل محذوف لان ابراز ما سيحذف في معرض الثابت ادل على كمال
العناية بحصوله من اتباعه على اصله في ان اهل تفعل شكرون على اصلها كلا
داخلة في الفعل لتحقق الاول وتقدير الثاني وفهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من انتم شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون
الحالة الاسمية لان اهل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع اهل
ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصوله فتأمل ولهذا اي ولان اهل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن اهل زيد منطلق الا من السامع لانه الذي يقتضيه الحال
على الثبوت وانما يستعمل في موضع الوجود وهي اي اهل فعلان بسيطة وهي
التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا اهل الحركة موجودة او لا موجودة
ومركبة وهي التي يطلب بها وجود الشيء لشيء اولا وجوده له كقولنا اهل الحركة
دائمة

الاشتمال صحيح منه

الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان سل يخصص المضارع بالاستقبال
فلا يصح الانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا ان يكون الضرب
واقعا في الحال يعلم كون هذا الامتناع جاريا في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على
ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء كان ذلك المضارع في حالة اولا جزم
كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك وكقوله تعالى اتعلمون الله ما لا تعلمون فان الواو
وقولك اتؤذي اباك واشتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع ثم
الجواب ما قيل لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب
فيها ان الفعل المستقبل لما كان يفيده بالحال واعماله توهم ان هذه قرينة ما
بينما مرة اقلم يقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وعلى ستة
ساضرب زيدا وسوء بين يدي الامر كيف وقد قال الله فسيعلمون حين هم
والاولى ان يقال نعم قد يجيء الفعل المستقبل للحال كما في قوله تعالى
عنى عما الغار بالسيف جالبا على قضاء الله ما لي جالبا واستغنى هذا الكثير
من ان يقضي ويعجب منه هذا انه طامع في ان يجيء بدل صدر الجملة الحالية
عن علم المتكلم للمتلقي من الحال والاستقبال بحسب الظرف على ما سنذكره
حتى لا يجوز ما تمشي زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجيء بدل الفعل العامل
في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح نحو هل يقوم زيد وسيقوم ولن
يقوم بالحال واورد هذا المقال دليلا على ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال
حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدر الجملة الحالية بعلم الاستقبال لا اختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق

كيف ويجب ما بعده ما فعل بخوفا توا حرفكم الى استفهم الى على اى حال تستهم ومن
اى شيق اردتم بعد ان يخبر اما لك به موضع الحث ولم يجئ الى زيد يعمو كيف به فعل الفعل
سوء اخرى يعني من اين لخوانى لكسب هذا الى من اين ملك هذا الرزق الذى
كل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين و
ان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا او يحتمل ان يكون معناه ايى اذا تزين
الاستفهام يكون مع من ظاهرة كما في قوله ءانى يحيى هذه الله بعد موتها
كقوله تعالى لملك هذا الى مرئى اى من اين على ما ذكره بعض المحققين ثم ان هذه
الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب
معونة القرائن كالاستبطاء بحو كم وطول عمرك والتعجب بحو الى الاراى العذيرة
لانه كان لا يعجب عن سليمان عليه السلام الا بأذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب
من اهمال نفسه في عدم ابصاره اياه ولما لم يمنع الاستفهام العالم قال
عن نفسه وقد صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره
فقال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لستره او غيبته ثم
لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول لا هو غايب كما سيأتي عن
صحة ما لاح له بدليل على ان الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال الخوفان
فذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب لم اراك تؤدب فلانا اذا اعلم الخاطب
ذلك وهو انك اذبت فلانا فيفهم من الوعيد والتخويف والحمل على السوال
والتقرير اى حمل المخاطب على الاقرار بما يوبخ به والجاية اليه بايلاء المقرر به الهمزة
اى بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما في قتلت
الاستفهام هنا ايلاء المسؤول عنه الهمزة نحو ءانت ضربت زيدا اى تورده بالفعل وانت
ضربت في تورده بالفاعل واريد اضربت في تورده بالمفعول وعلى هذا القياس
وقد تتبع السور بمعنى التحقيق والتثبيت مثل اضربت زيدا بمعنى اذكر لك هذه الله
والانكار كذلك اى باطلا المنكر الهمزة كالتعريف في قوله القتيل والمشرع
مضاجعهن والفاعل في قوله بعد بهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله بعد
اغير الله اتخذ وليا وما غير الهمزة بمعنى عنه ومنه اى ومن معنى الهمزة للا
ليس الله بكاف عبده اى الله كاف عبده لان الكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على
الاقرار بما دخله النفي وسواء كاف لا ما النفي وسواء الله بكاف فالتقرير لا
يحب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يوفق المخاطب من
ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يوقف عليه من هذا الحكم
لانه قد قال ذلك وقوله والانكار كذلك رد على ان صورة الانكار النفي
ان على النفي الهمزة وما كان له صورة اخرى لما على معنى النفي الهمزة اشار اليها
بقوله والانكار النفي صورة اخرى وهي نحو اريد اضربت ام عمرا والمعنى يرد
الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته
عن احدهما لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار ما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه
منكر وما يتبع انه للتقرير فمعناه التحقق والتثبيت ولا ينبغي ان يجعل نحو اتعلم
ربك

والتضرع فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك
قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوى
بل من الادنى ايضا ثم الاجر فال السكاكى هو الثبور لانه اعظم من الطلب
عند الا يضاف كما فى الاستهام والنداء ولبنا وراءهم عند الامر ليس
بعد الامر بخلافه الى تغير الاخر دون الجمع بينهما اى بين الامرين واراده الاخير
فان المولى اذا قال لعبده قم قال له ابتداء ان يقوم اصطبح حتى لا يتبادر
الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع وتم يرد الجمع بين القيام
والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن
القرائن ومنها اى ومن انواع الطلب التمنى وهو طلب الكف عن الفعل
استعلاء ولم يحرف واحد وهو لا المجازفة فى قولك لا تفعل وسوكا والامر فى
الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وقد يستعمل فى غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
كالتهديد كقولك لعبدك امتثل امرى وكالدعاء والالتماس وموطنه وهذه
الاربعة يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى تجوز تقدير الشرط بعدها
واراد الجزاء بعضها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك فى التمنى
ليت لى مالا انفقه اى ان ازرقه انفقه وفى الاستفهام ابن بيتك ازرك
اى ان تعرفنى ازرك وفى الامر اكرمنى اكرمك اى ان تكرمنى اكرمك
وفى النهى لا تشتمنى يكن خيرا لك اى ان لا تشتمنى يكن خيرا لك
وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كونه الطلب متضمنا للمتكلم

مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق او التعجز اما على
عن الاتى به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه
بسورة بخلاف اذا كان وصف للسورة فان العجز عنه هو السورة
الموصوفة باعتبار اتصافها بالوصف فان قلت فليكن التعجز باعتبار اسناده
الحاكى به قلت احتمال عقلا لا سبق الى الفهم ولا يوجد ما يعين
اعتبارات البلغاء واستحالا نهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام
طويل لا طايل تحته او التعجز لكونوا فردة خاسئين والا فانه لو كونوا
مجازة او حدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او مجازة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التعجز لحصر الفعل اعنى صيرورتهم قردة
وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصد قلة المبالاة بهم والتسوية كما صبروا او
لا لكنهم صبروا فى الاباية كان الخاطب فهم ان الفعل محظور عليه
فاذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل انفع له وارجح بالنسبة اليه فوضع ذلك وسوى بينهما
والتمنى كما الا ايها الليل الطويل الا تجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل
اذ ليس الغرض طلب الاتجلاء من الليل اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى
ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى وكاستطالة تلك
الليلة كانه لا طاعية له فى الجلا لها فلما ذا يجعل على التمنى والترجى
والدعاء اى الطلب على سبيل التضرع كقوله رب اغفر لى والالتماس
كقولك لمن يساويك ربة على الحاجة افعل بدون الاستعلاء والتضرع

الباب السابع
الفصل والوصل

لا يحسن تكذيبك تاتيني عذا مقام اغنى تحمله بالعطف وهو على الاتيان لانه يجوز ان
لم ياتك عذا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر تنبيه الاشارة
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني الاحوال الاسناد الخبري و
والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي
يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة في لطايف الكلام مثلا الكلام الانشائي
ايضا اما مؤكدا او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف اصله نور الى غير ذلك

الفصل الوصل وغيرهما من امور يقال بدا بدء الفصل لانه الاصل والوصل طارء عارض عليه

حاصله زيادة حرف ككلمة ان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم
والاعدام انما يوقف بعلمها تهما بدا لي التعريف بدء الوصل فقال الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا انت
جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا والاول اي
على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي
للاولى في حكمها اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او
صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليصير العطف على التقدير
المذكور كالمذكور فانه اذا قصد تشريكه لمفرد آخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اي كون عطف الثانية
على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة
كوجود يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر وهو التاليف
او يطلب ويسمع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف كوجود يكتب ويمنع او

الارسالة المرسالة حاولت الشيء يريده الرجل
لكرار الواقع لتكرر اذا اردته مر الرجل وهو الهلاك

ای الثانیة علی الاولی بان یعطف علیها من غیر اشتراط اخر آخر کو دخل زید فخرج عمرو او دخل فخرج عمر کذا اذا قصد التعقیب او المهلة وذلک لان ماسوی الواو من حروف العطف یشارک مع الاشتراک معانی مجملة منفصلة فی علم النحو فاذا عطفت الثانیة علی الاولی بحرف العاطف ظهرت الفایدة اعنی حصول معانی هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا یفهم الا مجرد الاشتراک وهذا الفا یظهر فیما لو حکم باعراب واو ما فی غیره فیه خفاء واشکال وهو السبب فی صعوبة باب الوصل والفصل حتی عجز بعضهم البلاغة عن معرفة الفصل والوصل والای وان لم یقصد ربط الثانیة بالاولی علی معنی عاطف سوی الواو فان کان للاولی حکم لم یقصد اعطاءه للثانیة فالفصل واجب لئلا یلزم من الوصل التشریک فی ذلک الحکم کما اذا اعلو الامر لم یعطف الاسفل بهم علی ما قالوا للثلاثة ترکه فی الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقدیم المفعول ونحوه من الظروف وغیرها مما یفید الاختصاص فیلزم ان یکون اسفل الدرک لهم مختصا بالحال حتی یلزم ان یشارکهم فی ذلک کذلک فان وصل اذا شرطیة لا ظرفیة قلنا اذا الشرطیة ان استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا یانی ما ذکرناه لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل وهو فالوا انا معکم بدلالة المعنی واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر علیه یفهم اختصاص الفعلین به کقولنا الیوم الخمر سرت وضربت زیدا بدلالة النحوی والذوق والاعطف علی اوله فان کان للاولی حکم ای وان لم یکن للاولی حکم لم یقصد اعطاءه للثانیة فذلک بان لا یجعل لها حکم زاید علی مفهوم

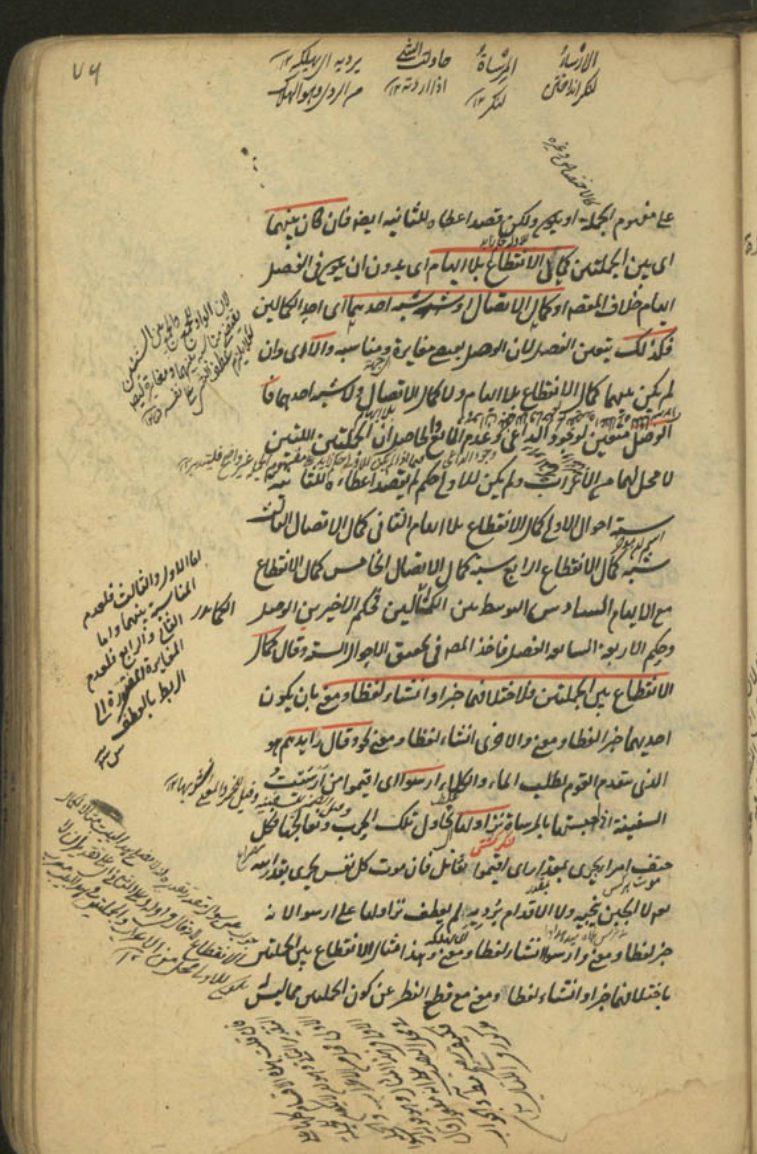

علی مفهوم الجملة او یجعل ولکن یقصد اعطاء الثانیة ایضا فان کان بینهما
ای بین الجملتین کما فی الانقطاع بلا ابهام ای بدون ان یجعل فی الفصل
ابهام خلاف المقصود کمال الاتصال او شبه احدهما ای احد الکمالین
فلذلک یتعین الفصل لان الوصل بهذه مغایرة ومناسبة والای وان
لم یکن بینهما کمال الانقطاع بلا ابهام ولا کمال الاتصال ولا شبه احدهما فان
الوصل متعین لوجود الداعی وعدم المانع فالمراد بالجملتین الجملتین
لا محل لهما من الاعراب ولم یکن للاولی حکم لم یقصد اعطاءه للثانیة
ستة احوال الاولی کمال الانقطاع بلا ابهام الثانی کمال الاتصال الثالث
شبه کمال الانقطاع الرابع شبه کمال الاتصال الخامس کمال الانقطاع
مع الابهام السادس الوسط من الکمالین فحکم الاخیرین الوصل
وحکم الاربعة السابقة الفصل فاخذ المصنف بتحقیق الاحوال الستة وقال کمال
الانقطاع بین الجملتین فلا اختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنی بان یکون
احدیهما خبرا لفظا ومعنی والاخری انشاء لفظا ومعنی نحو وقال رائدهم هو
الذی ستدم القوم لطلب الماء والکلاء ارسوا ای اقیموا من ارسیت
السفینة اذا حبستها بالمرساة تزاد لها فاعل تلک الجملة ونحو اجلس
حتف امرء یجری بمقدار ای اجلسوا فاعل فان موت کل نفس یجری بمقدار الله
نعم لا یجب تجریده ولا الاقدام برد به لم یعطف تراولها علی ارسوا لانه
خبر لفظا ومعنی وارسوا انشاء لفظا ومعنی وبهذا افتقر الانقطاع بین الجملتین
باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنی مع قطع النظر عن کون الجملتین مجالس

اي نادية المراد الذي هو التنبيه له لانه اي الشان علينا اي على نوعه امته
بالتفصيل من غير احالة على علم الخاطب بما بين حوزانه وزان وجهين في
الخ زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها
والثاني اعني الغير منزله بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه لان العلم
فلكن في الستر والجهر حلما فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لا اقامة اي الخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بنادينه لدلالة اي دلالة
لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من التنوين وكونها مطابقة باعتبار الوضع الذي حيث لولا لم تقم عندي ولا
تقصد لكونه على الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه اي وزان لا
تقيمن عندنا وزان جلسنا في الدار حسنا لان عدم الاقامة مطابق
للارتحال فلا يكون تاكيدا وغيرداخل فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعتد
ببدل الكل لانه انما يتم عند التاكيد بمغايره اللفظين وكون المقصد
هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لانها التي ليس لها محل من الاعراب
مع ما بينهما اي عدم الاقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون
بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل ذات محل من الاعراب
مثل ما مر في ازيدا ذاهب ام عمرو وانما قال في المثالين ان الثانية او في
لان الاولى واقعة مع ضرب من التصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة
الدلالة فصارت كغير الواقعة او لكون الثانية بيانا لما في الاولى لخفائها
اي الاولى نحو وسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد

الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قال يا ادم وزان عمرو في قولك اقسم
بالله ابو حفص عمرا منه فعلت ولا برحيث جعل الثاني بيانا ولا
يقتضي للاول فظهران ليس لفظ قال بيانا ولا لفظ وسوس حتى يكون
من باب بيان الفعل وفي الجملة بل المبين هو مجموع الجملة وانما كونها اي
الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف
على الاولى موهما العطف على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار اشمامه على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن رفعه بتغيير
قرينه لم يجعل مداره كمال الانقطاع وليس الفصل لذلك قطعا شبيها ونظير
سلمى اني ابقى لها بدلا اراها في الضلال تهيم فمن الحكمة من منكسية
ظن الخاطب المسند اليه في الاولى
محبوبا في الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغي
فيكون من مظنونات سلمى ويحصل في الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تحيرني او دية الضلال ولما كونها اي الثانية
كالمنفصلة بيانا على الاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى فنزل الاولى منزلة اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له
فينفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما ينفصل الجواب عن السؤال لما بينهما
من الاتصال قال السكاكي فنزل ذلك السؤال الذي تضمنه الاولى
ويدل عليه بالنحوي منزلة السؤال الواقع ويطلب الكلام الثاني وقوعه
جوابا له فينقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون

مع وفايدة تقدير الجزم جعله مع الانشاء امالنظافا لملايمة مع قول المعدون
واما مع فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يحرعنه
كما تقول ذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر او يقدر مرادا والامر مرجع
الطلب على ما سواظهر اى احسنوا بالوالدين احسانا فكونان انشائيتين
مع ان لفظ الاول اخبار ولفظ الثانية انشاء والجامع بينهما الى بين
الجملتين بحسب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا او باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند
الاول والمسند الثانية كوشتر زيد وبكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعور
الكتابة وتقارنهما في الخيال اصحابها ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع
بذا عند الجاد والمسند اليهما واما عند تغاير هما فلا بد عن تناسبهما كالاشتراك
بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى بين
زيد وعمرو كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون
احدهما مناسبا للاخر ولما بسياله على الاقل والاكثر
زيد كاتب وعمرو شاعر بدو نتاى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه
لا يصح وان اخذ المسند ان ولهذا حكموا بامتناع الواو في نحو غنيق وفاتي غنيق و
بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة
او لم يكن لعدم تناسب الشعور وطول القامة السكاكي ذكر انه يجب ان يكون
بين الجملتين جامعهما عند القوة المفكرة جامع جهة العقل وهو الجامع العقلي
او جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد

والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة
منفرة من الذئب وبالخيال القوة التي تجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من
طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شانها التفصيل والتركيب
بين الصور اما مأخوذة عن الحس المشترك او المعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وتنتزع بالصورة ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن فمعنى السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين
الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الجزء او في امر خارج
ضرورة ما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الاول المتصور وبما يكون مورد
انه لا يمكن في عطف الجملتين وجود الجامع بين موردين منع موردا نها
باعتراف السكاكي الضمير في قصد عبارة السكاكي وقال الجامع بين
الشيئين اما عقلي وهو امر يستبه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك
بان يلحق بينهما اتحاد في التصور او غيره مثل ان العقل يحكم بان المثلين
عند الشخص الخارج بوجه التعدد وبينهما فيصير ان محدثين وذلك
لان العقل المجرد الكلي المنتزع عن عوارض المشخصة الخارجية ويتبع
منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه
لا تجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له
من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وهنا يجيب وهو ان اتحاد

هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية واذا كان التماثل
جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو ناء على اخوة زيد وعمرو او
ميدا قريبا او فوق ذلك لانهما حينئذ يكونان متماثلين في الافراد الانسان والجواب
ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف لنوع اختصاص بهما على ما
سينفح ان شاء الله في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث
لا يمكن ان تعقل كل منهما الا بالقياس الى الاخر كما بين العلة
والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر بالاستقلال او بواسطة انضمام
الغير اليه فهو علة والاخر معلول والاكثر فان كل عدد يتصور عند
العدة فانه يتبدر عنده اثنان فصاعدا من الآحاد والاكثر منه اه وهي وهم
بسبب اختيال الوهم في اجتماعهما عند الفكرة بخلاف العقل فانه اذا تأمل
وتفهم لم يحكم بذلك وذلك بان يحكم بين تصوريهما شبه تماثل كالبياض
بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المتماثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما من نوع واحد ثم يجد احدهما عارضا بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد وهو اللون ولذلك
اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المتماثلين حسن الجمع بين الثلثة التي
في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمران
الوهم يتوهم ان الثلثة من نوع واحد وانما اختلفوا بالعوارض والعقل
يعرف انها امور متباينة او يحكم بين تصوريهما تضايفا وهو التقابل بين
امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض في المحسوسات

في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان
لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة عن قبول
النفس لذلك والاذعان له على ما هو شرط التصديق في المنطق عند
المحققين مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه وقد يقال
الكفر اختيار الشيء مع كراهة او ستر ما حقه ان يظهر فيكون وجوديا ايضا
اي المذكورات كالسواد والابيض والحلو والمر والكافر والمثال في ذلك قد مر
منها المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين او بشبه التضاد
كالسماء والارض في المحسوسات فانهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع
والاخر في غاية الانحطاط وبهذا ظهر شبه التضاد وليسا متضادين
لعدم تواردهما على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولانه قيل
السواد والابيض لان الوصفين المتضادين متباينان بالحقيقة
في مفهومي السماء والارض والاول والثاني ضمائر المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي لم يسبق على الغير والا يكون مسبوقا بالغير والثاني
هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار انتهائهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالسواد والابيض
لانه قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى
ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان
العدم معتبر في مفهوم الاول فلا يمكن وجوديا غاية اي انما جعل التضاد
وشبهه جامعا بينهما لان الوهم ينزلهما منزلة المتضايفين في انه لا يخطر

احد المتضادين او الشبيهين لكنها الاول لكن الثاني اقرب
خطورا بالبال مع العلم بالتضاد او التغاير المتضادة يعني ان ذلك منشأ
على الحكم الوهمي الا فاعل تعقل كل منهما ذهلا عن الاخر او حتى في هو
امر بسببه يصح الحال اضافة معاني المفكرة وذلك بان يكون بين تصورهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لا سباب موديه الى ذلك وبسبابة
الى اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيال
ترتيبا ووضوحا فانكم من صور الا الاشكال بينهما في خيال وبين في خيال اومعا لا
يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهو في خيال اخر معا لا يقع قط
فلصاحب علم المعاني تصدر اصباح لما موفه الجامع لان منظم اوالي النصير
والوصل وهي مبنى على الجامع لاسما الجامع الخيالي فان جمهور المعاني الا
والعادة بحسب انعقاد الاسباب في انتباه الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوت الحصر فظهر ان ليس الا مر لو با الجامع المعتبر
بالعقل وما يوهمه كما يدرك بالوهم وما بالخيال ما يدرك بالخيال لان التضاد
وشبهه لبساط المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس
من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد حق هذا غفل
كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض من ملائم المحسوسات ومن الوهميات
واجابوا بان الجامع كون كل منهما ضادا والملائم وهذا من قوى
لا يدركه الا الوهم وهيئة نظر لانه ممنوع وان اراد وان تضاد هذا السواد
وهذا البياض من قوى فتقابل هذا مع تقابل ذلك وتقابله موجود

ايضا من قوى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما فان اضيف
الى الكليات كانت كليات وان اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات
فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا فان الجامع
الخيالي سوى تقارن الصور في الخيال وظاهره لا يمكن جعله صورة مرتسمة لانه
ليس بصورة مرتسمة في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام المفتاح مشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار موجود من موجوداتها
وهو ينافي معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خرج زيد وخرج عمرو فاني صحيح
ولو التمس بين خروج زيد وخروج عمرو والف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا
ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة
العطف فمعرض لامر موضع اوقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين
والمسند اليهما جميعا والمصلا اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه
وما اراد اصلا غيره والا تى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله
اتحادهما في تصور ما اتحادهما في الصور موضع الخلاف فمن قوله الوهمي ان يكفي بين
تصور بهما شبه تماثل او تضاد او مدبر تضاد والخيالي ان يكفي
بين تصور بهما تقارن لان التضاد مثلا امر مؤنس السواد فلا يدرك
بين والبياض لا بين تصور بهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
الخيال اما مع بين صور فلا بد من تصور فلا بد من تصور وجد عيانا
ذكره السكاكي بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور موجودات الجملة
مع ان ظاهر عبارته يابى عن ذلك ويجب الجامع زيادة لحسن المعصلا وهنا

وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الا المعوت الاان المتصف الحال
كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة العمل فهي قيد للفعل وبيان
كيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت
به واذا كانت اى الحال مثل الخبر والنعت فحكمها انها مكملة ان بدون الواو
مؤكدة لذلك الحال واما ما ورد بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة
بالواو كقولك في باب كان واخواتها الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو
تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والاخبار بالحال لكن
خولف هذا الوصل اذا كانت الحال جملة فانها اى الجملة الواقعة حالا
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق
بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل
متوقفة على التعلق بكلام سابق تقصد تتمته ببيان ما يحتاج الجملة الواقعة
حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح
للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم يمس حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والجملة والنعت فالجملة التي تقع هي
حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالا عنه وجب فيها الواو
ليحصل الارتباط فلا يجوز جاء زيد ركب ريد قائم ومما ذكر ان كل جملة خلت
عن الضمير وجب فيها الواو واراد ان اى جملة يجوز وقوعها حالا اى جملة
فقال كل جملة خالية عن ضمير صاحبها اى الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا موقوعا او منكرا مخصصا بالنكرة محضة او مبتدأ

في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا احدا تعرض لها بشيء من تحسنات
الفصل بعدوجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب النعلين من
في المضي والمضارعة فاذا اريد مجرد الاخبار عن غير هذه تعرض للتجدد
في احدهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قام وعمرو
فاعد الامانع مثلان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فتقول زيد قائم
وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمرو
يقعد او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله مهما قالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون فاذا جاء اجلهم لا
يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله ولا يستقدمون عطف
على الشرطية قبلها لا على الجزاء اي قوله لا يستاخرون اذ لا معنى لقولك اذا جاء
اجلهم لا يستقدمون تدبر حيث موجعل الشيء فذلكة لما شبهه به ذكر
حيث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل
والوصل لكان المناسبة اصل الحال المستقلة اي الكثير الراجح منها كما قال الاصل
في الكلام ان يكون بغير واو واحترز بالمستقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون
الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها واما كان
الاصل في المستقلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتدا ان جاءني زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب
الا انه في الحال على سبيل التقييد وانما المقصد اثبات المجيء وحيث كان الحال
لتقييد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى ووصف له اي ولا نافي المعنى وصف

الصك ... ردن ... آر بهم ... تجوت ... رحاوزت ...

... صفة غير ثابتة فارن لما جعلت قيدا لم يكن كالموذة فيمتنع الواو فيه كما مر في الموذة اما الحصول الى اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت متنا فيدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقة ان قرار متعاقبة جزء او اجزاء الماضي والحال المستقبل والحال التي يحتمل بعيد ويجب ان يكون مقارنة لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا لافادة المضارعة المقارنة فالاول ان العامل يعمل امتناع الواو وفي المضارع المثبت بانه غلب في اسم الفاعل النطاق وبتقدير ... مع واما ما جاء مما يوهم كقول بعض العرب فمت وانك جهد وقوله فلما خشيت ... الظاهر ... وارهنهم مالكا ... المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدا ليكون الجملة اسمية اي وانا ... اصك وانا ارهنهم مالكا في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وانتم قد تعلمون وقيد الواو لرأي فمت وانك جهد شاذ والتقدير ان تؤذيت وانتم ... وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر اي الواو فيها للعطف لا للحال وليس المعنى ثم مت صابرا وجهد وجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي و ... الاصل فمت وصلكت وارهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع ... بحكاية الحال الماضية ومعنى ما كان ان يوضع ما كان في الزمان الواقعة في هذا الزمان صعوبة بلفظ المضارع وان كان الفعل المضارع منفيا فالاولان جاز ان الواو وتركه كقوله ابن ذكوان واستقيما ولا تتبعان بالتخفيف ...

... اوجزا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال هو ... غير صاحب الحال لان قولك جاء زيد يضحك جملة مبتدا وخبره فوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عن زيد فلا يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وعالم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان يكون تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناء ما يقول الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد وهو يضحك عمرو فانه لا يجوز ان يجعل وهو يضحك عمرو حالا عن زيد لما سيجيء ان حق الربط مثل هذا ان يقع بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقولنا كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف لا انشائية فانها لا يقع حالا البتة ... لامع الواو ولا بدونها والا عطف على قولنا ان خلت اي ان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية و الفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو كقوله ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال ان تكون مفردة لوقوعها موقع المفرد ... الجملة الاصل ... تدل على حصول صفة اي مع قائم بالغير لا بنفسه لان هيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة مع قائم بالغير غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة ... مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وسواء المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة

ماضيين ولفظ قد اذا قرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تجيء
عن الحال التي نحن بصدد ما كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح واما المنفي اي الماضي المنفي
في الماضي المنفي فلالة على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على
المقارنة فلان لما لم يستغرق اي لم يمتد النفي من حين الانتفاء الى زمان
التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم ولما استغراق مستمر على زمان التكلم مع ان
الاصل استمرار اي استمرار فذلك الاستمرار كما سبق حتى نظمه قرسه على الانتفاء
كان قولنا لم يضرب زيد امس لكنه يضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي وبان الاصل
فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما
يدل على الانقطاع بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد مع غير
ان يجب الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كان في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان
لكنه لا قطع بخلاف ما ذكر ولذلك لما لم تقصدوا ان يكون الاثبات والنفي
على طريق التقييض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دايما وتحقيقه اي
تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى السبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى السبب موجودا لانه وجود بعد وجود
وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج
الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء السبب الوجودي والاصل في الحوادث
العدم حتى يوجد عليها فالنفي الذي كان الاصل فيه الاستمرار حصل من اطلاق

اي تخفيف النون فيكون للنفي لا للنهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتقون
بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله وبحر وما لنا اي اي شيء ثبت
لنا لانه من باب نعم الرجال كونها عرمضين فالفعل المنفي حال بدون الواو
واما جازيه الاخران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا مجردا عن الحصول لكونه
منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا الجزم والواو وتركه ان كان النفي
ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا الى نكون اي لم نكن وقد بلغ الكبر وامرأتي
اوجاروكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما الماضي
معنى فالواو وهو المضارع المنفي بلم او لما فانهما قلبان مع المضارع الى الماضي
فاورد للنفي بلم شالين احدهما مع الواو والاخر بدونه واقتصر في المنفي بهما
على ما هو بالواو فلكونه لم يطلع على مثال ترك الواو فيه الا انه متفق القياس فقال
وقولهم ان كفل غلام ولم يمسسني بشر وقوله فاقبلوا سبحانه وتعالى وقوله ولما يدخل
لم يمسسهم سوء وقوله اجئتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم الحاما المثبت اي لما جواز الاخرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول
مع حصول صفة عن اثباته لكونه فعلا مثبتا ودون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقال ان
الحال ولعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كقوله تعالى
وقد بلغني الكبر او مقدرة كما قرء حصرت صدورهم لان قد لتوقع الماضي في الحال
والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التي نحن بصدد ما غير الحال التي
يتقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين

نارة عرفي لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعتب مؤدي حال كونه واقعا بتعليل من الباء

لنا سالما بردا اي تجعل وتنظر فقول برد اي تجعل حال ولو لم يفده مما قبله

سالما لم يحسن فيها ترك الواو **الباب الثامن الايجاز والاطناب**

واما دارة قال السكاكي في الحد الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي

من الامور النسبية التي يكون تعلقها بالنسبة الى المتقل شيء الخ فقل شيء الموجز

اما يكون موجزا بالنسبة الى كلام زيد منه وكذا المطنب اما يكون مطنبا بالنسبة

الى ما هو انقص منه لا بتشر الكلام منها الا تركب التحقيق والتعيين اي لا يمكن التنصص

على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز ذلك اطناب او رب كلام موجز يكون

مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وبالعكس والبناء على امر عرفي اي ولا بالبناء على

امر يعرفه اهل الوقوف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة

ولا غاية الغباوة اي كلامهم في نجوى عرفهم في تاديه المعاني عند المعاملات

والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يخرج من الاوساط في باب البلاغة لعدم

رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تاديه اصل المعنى بدلالة

وضعية والفاظ كيف كانت وبجوز ان يعبر بها عن حكم التحقيق فالايجاز

او اداء المقصد بافل من عبارة المتعارف والاطناب اداءه باكثر منها

قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه نارة الى ما سبق اي الى كون عبارة

المتعارف اكثر منه نارة اخرى الى كون المقام خليقا ببسط ما ذكر

اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف

الاوساط وهو غلط لانه يخ على من له قلب او القى السمع وهو شهيد

شهيد يخ انكما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اكثر من المتعارف كذلك

يوصف به لكونه اقل مما ينبغي المقام بحسب الظاهر لان اقل ما ينبغي

المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة بمقدار ولو تقررت الى اخره

العظم مني الاطناب بالنسبة الى المتعارف اعني متعارف

الايجاز بالنسبة لا مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان التفاوت

واما ما قال المصنف ينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فلا يجاز مقتضاه

ببيانها عموم وخصوص من وجه وقد نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر

تحقيق معناه انكر ما يتحقق معاني الامور النسبية وتوقف تعريفات

يليق بها كالابوة والاخوة وغيرها وما اجاب انه لم يرد بتعسر بيان معنى الايجاز والاطناب

لان ما ذكره بيان لمعنى ما قابل اراد بتعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر

ايجاز وذلك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان

يليق الايجاز هو الادراج في المتعارف او ما يليق بالمقام من كلام البسط

من الكلام المذكور ردا الى الجهالة اذ لا يوقف كمية متعارف الاوساط و

كيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يوقف ان كل مقام اي مقدار ينبغي من البسط

حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ هي قوالب المعاني والاوساط

الذين لا يقتدرون في تاديه المعنى على اختلاف العبارات والوقوف

لطايف الاعتبارات لهم عهود من الكلام يجري بينهم في المحاورات

والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف لطلب

ما فيه بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما

في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال
المكروه بخلاف الجازل حالة غايته اذا ستغن بالخلود وعرف احتياجه الى
المال وايقن فان بذله مع افضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال
وغايته اعتذاره ماذكره الامام ابن حبي وسوان في الخلود وتثقل الاحوال
فجمع عسر الميسر وعلى شدة الايثار ما تكسن النفوس وبسهل البؤس
فلا نظهر لبذل المال كثير فضل وعن المشوب غير المغدق تكوره واعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني في علم ما في غد عمى فلفظ قبله مشوب بعد
وبهذا الخلاف ما بين ابصرت بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي في مقام
تشعر التاكيد لفظا وان قدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو ولا
يحيق المكر السيء الا باهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدرك وان
خلت ان المتناى عنك واسع اي موضع البعد عنك في وسعه
شبهه في حال سخطه وهوله بالليل فيل في الابيه حذف المستثنى منه
وهو احد
وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما اعجاز الاساءة
وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لما ولفظي لا ينقر اليه نادية
اصل المادة لو صح به لكان اطنابا بل قصورا وبالجملة لائم ان لفظ الاساءة
والبيت ناقص عن اصل المراد والا لجاز هذا ان ايجاز القصر هو ما كان
بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك
لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا الى ان
لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس

فاغا للبيلغا بالعارفين بمقتضيات الاحوال ويعذر ما يمكن لهم فاجد عندهم
ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب ان يقال المشهور
من طرق التعبير عن المراد ثلاثة اصلية بلفظ مساوله لمن الاصل المراد او بلفظ
ناقص عنه وافٍ او بلفظ زايد عليه لفايدة فالمساوات ان يكون اللفظ
بمقدار اصل المراد والاجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون
زايد عليه لفايدة واحترز بوافٍ عن الاخلال وبمعان يكون اللفظ ناقصا عنه
ناقصا عن اصل المراد وبغير داف به كقوله والعيش خير في ظلال النوك اي
الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا ومتعوبا اي الناعم في ظلال العقل
لان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظ غير داف بذلك فكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز
بفايدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون
اللفظ الزايد متعينا كقوله وقدت الادم لراهبيه والى اي وقد
قولها كذبا وميما والكذب والمين واحد قوله قدت اي قطعت واسرا
الراهبان الوقحان في باطن الزراعين اني راهبيه وفي الى الجذيه راجع
الادم في قدت وقولها للزيارة والبيت في قصة قتل الزبارة بالكسر
الجذيه وهي معروفة واحترز ايضا بفايدة عن المشوب وموزيادة معينة لا
لفايدة الف للمح كالذي في قوله ولا افضل منها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر العتى لولا كعاب شيوب هي علم المنية
عرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر الشجاعة موت

ما جعلت التسمية مبدأ لكن القراءة بقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس
ومنها اسم مراد له بعض المحذوف الامر ان كقولهم للموسى بالرفاه البنين
فان مقارنة هذا الكلام لما عراس المخاطب دل على تعين المحذوف اى لتوست
او مقارنة المخاطب بالعراس وتلبسهم به دل على ذلك والرفاه هو
الالتيام والاتفاق والبناء للملابسة والاطناب اما بالايضاح بعد
الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان
خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبلت عليه النفوس
من ان الشيء اذا ادرك من مبهم ما بين كان او قع عندها او ليكمل لذة العلم به
اى بالمعنى لما الحق فان بلل الصوا والشيء بعد الشوق والطلب الذكرى
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما اى للطالب صدري
يفيد تفسره اى تفسر ذلك الشيء ومنها اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اى قولي من يجعل المخصوص خبر مبتدا اذ لو اريد الاختصار
اى ترك الاطناب كفى نعم زيد وفي هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق
على ما يشتمل المساواة ايضا وجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر
منها الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال مرجحة الاطناب
بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا ورد ابهام الجمع على المتنافس
الاحاز والاطناب في قيد الاجمال والتفصيل لا شك ان ابهام الجمع من المتنافس
المتنافيين من الامور المستغربة التي يستلذها النفس وانما قال ابهام الجمع
لان حقيقة الجمع المتناهين ان يصدق على ذات واحدة جهة واحدة وموضح

وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين
معنى لانه كلام يشترط في التذييل ان يقع بين كلامين لم يشترط ان لا يكون
بين كلامين فتامل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه بناء على التذييل سابغ انه
لم يشترط فيه ان يقع بين كلام هي او بين كلامين متصلين وما جاء اي من
الاعتراض الذي وقع بين الكلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع
هو بينه اكثر من جملة قوله فانوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين هذا اعتراض اكثر من جملة لانه كلام شيء عن جملتين
وقع بين كلامين اولها قوله فانوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله
نساؤكم حرث لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فانوهن من حيث امركم الله وهو مكان الحرث فان الغرض
الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امر وابه والتنفير عما عنه نهوا وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي
في الاعتراض غير ما ذكر كما سوى دفع الابهام يعني انه قد يكون لدفع ابهام خلاف
المقصد نحو الفاعلون بان النكتة فيه قد يكون لدفع الابهام اعني قوا فرقتين
جوز بعضهم وقوعه اي الاعتراض او جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك
بان لا يلي الجملة المعترضة اخرى اصلا فيكون الاعتراض في اواخر الكلام او يليها جملة
اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف
فالاعتراض عندهم اما ان يقع في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين
متصلتين او غير متصلتين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب

لنكتة سواء كانت دفع الابهام وغيره فتعمل الاعتراض بهذا المعنى اشمل
مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة لما مر من ان الاعراب والا لم يذكره المصنف
وبعض صور التكميل وهو ما يقع بجملة لما مر من الاعراب فان التكميل
قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد يكون ذات اعراب وقد
لا يكون لكنها ساس السهم لان الفضلة لا بد لها من الاعراب وقيد لانه لا يشترط
في السهم ان يقع جملة كما اشترط الاعتراض وهو غلط كما تق ان الانسان ساس
الحيوان لانه لم يشترط في النطق فاهم وبعضهم اي وقوع بعض القائلين بان
مان مكمله الاعتراض قد يكون دفع الابهام كونه اي الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او بغيرها لتكميله فاندفع شمل الاعتراض بهذا المعنى بعض صور
السهم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين
الكلامين المتصلين ولما بعد ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
واما بكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به فانه لو اقتصر اي ترك الاطناب فان الاختصار قد
يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر لم يذكر ويؤمنون به لان
ايمانهم لا ينكره اي لا يجهله من غيبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وتثبيتا
فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكره من الوجوه السابقة ظاهر بالتامل فيها
واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه

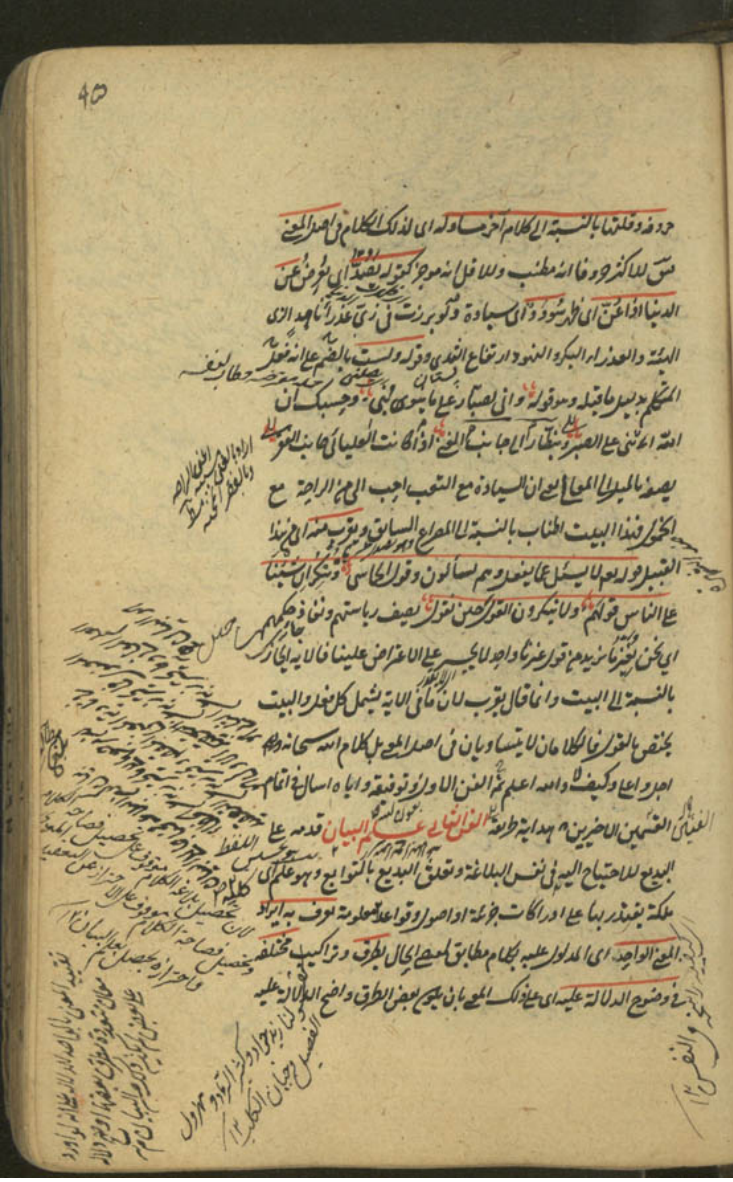

حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى
من غير ان يكون حروفه ائتلافه مطنبا وللاول انه موجز كقوله تعالى ولكم في القصاص حياة
الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد وان سيادة وكوبرزت في رتبة عذر انا مهد الرتبة
والعذار البكر والنهود ارتفاع الثدي وقوله ولست بالضم على انه فعل
المتكلم بدليل ما قبله وما بعده وقوله وان لصبار على ما بهم لبي وحسبك ان
الله اثنى على الصبر وبشر اهله بالفتح اذا كنت العليا في جانب العلو
يصف ما يلقاه المعالي من ان السيادة مع التعب احب الى من الراحة مع
الخمول فبذا البيت الطناب بالنسبة الى المصراع السابق ويترتب عليه اي بهذا
القبيل قوله يعلم ما يسئل عما ينعدم ومن يسألون وقول الحماسي وتبرأ ان ابننا
على الناس قولهم ولا تبكرون العير من نفوره يصف رياستهم ونفاذ حكمهم
اي نحن لتميزنا عن غيرنا نزيدهم نفورا واحدا لا يجبر على الاعراض علينا فالاية اطناب
بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل مغفور والبيت
يختص بالغفور فالكلام ان لا يتساويان في اصل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى
اجزل واعلى وكيف لا والله اعلم ثم الفن الاول توفيقه واياه اسال في اتمام
الفنين الاخيرين بهدايته طريقه الفن الثاني علم البيان قدمه على
البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع وهو علم
ملكة يقتدر بها على ايراد اكثر تراكيب المعنى الواحد اي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي على ذلك المعنى بان يجيء بعض الطرق واضح الدلالة عليه

فالجزء ان قصد تعريف الدلالات حتى بالغ رعاية القيود اغنى قصد التقسيم ولكن شعر بالتعريف لكن لا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه شهرة
فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث
ان جزء الموضوع له مط

على الثاني وخص الاولى من الدلالة الثلث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام للمعنى
الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه
ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا
اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما
فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انحاد دلالة اللفظ على تمام ما وضع له واذا
اطلق على الجرم والشعاع مطابقة تصدق عليها انحاد دلالة اللفظ على جزء الموضوع
لا تولزمه مع تباين تعريف كل من الدلالات الثلث بالاخرين فالجواب
ان قيد الجيثية ماخوذ في تعريف كل من الدلالات التي يختلف باعتبارها
حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه وضع له والتضمن
الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة
على لازم من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يترك كون هذا القيد اعتمادا واعلم
ان شهرة ذلك واضيائق الذهن اليه وشهرة الحاق الالتزام المذكور
الذهني اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل في التوابع واللوازم وليس المراد بالملزوم عدم
انفكاك تعقل احد طرفي الالتزام عن تعقل المسمى في الذهن اصلا اعني الملزوم
البين المعبر عنه المنطقيون والا لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولات التزامية كما ياتي الاختلاف بالوضوح في دلالة
الالتزام ايضا وتقييد الملزوم بالذهني اشارة الى انه لا يشترط الملزوم الخارجي

وبعضها اوضح والواضح غني بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد
الاختلاف بالوضوح ليخرج مورد ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ
والعبارة والمراد بالمعنى الواحد المستوفي للعرض اي كل معنى واحد يفرض
قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ابراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة
لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء
اراد ان يشرع في تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصد هنا فقال دلالة اللفظ
اي دلالة الوضعية وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم
به العلم بشيء اخر فالاول هو الشيء الدال والثاني هو المدلول ثم الدال ان
كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون الوضع مدخلا فيها اولا فالاول
هي المقصودة بالنظر هنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على
الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاولى ابي
الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى ويسمى
كل واحد من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ على
الجزء انما هي من جهة حكم العقل بان حصول الكل اذا الملزوم يستلزم حصول
الجزء اذ اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار

ان يكون م كالعمى فانه يدل على البصر اثرا لانه عدم البصر عما من شانه ان يبصر مع التنافي بينهما
الخارج ومن تابع في اشتراط اللزوم الذهني فكانه اراد باللزوم اللزوم
البين مع عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والا صار ان ليس المراد
بالملزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله ولو لاعتقاد الخ
بعرف او غيره اى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد الخاطب بسبب
عرف عام او خاص او غيره وقيد العرف الخاص كالشرع
او اصطلاح ارباب العلوم ونحو ذلك والايراد المذكور اى ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالة المطابقية لان
السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ
دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا اطلقنا لفظة شبه الكوكب
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة ما هو اوضح او اخفى لانه اذا افاد المعنى
منه كل لفظ مما ادوفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والا لم يتحقق
الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه انه علم
بوضع كل لفظ فتنتفي الحالة الثانية بقوله والا يصح سلبا جزئيا اى ان لم يكن عالما
بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويكفي ان يكون البعض منها والا
لما صح ان يكون عالما بوضع البعض الى ولقائل ان يقول لانم عدم التفاوت في
الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز ان يحضر في العقل مع بعض الالفاظ المخزونة

المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد
بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول مع كون الالفاظ
مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما لا يخفى على المنصف والجواب ان الوقوف
انما هو من حيث تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم في العقل
ضروري وبتالي الايراد المذكور بالعقلية من الدلالات بجواز ان يكون مراتب
اللزوم في الوضوح اى مراتب لزوم الافهام للكل في التضمن ومراتب لزوم
اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز ان يكون للشيء لوازم
متعددة بعضها اوضح البعض بحيث واسع انتقالا منه اليه لقلة الوسايط
فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لتلك اللوازم المختلفة الدلالة عليه
وضوحا وخفاء ولذا اكثروا ان يكون للملزوم ملزومات كثيرة لبعضها الوضوح
منه للبعض الاخفى فيمكن تادية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة
وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون جزء من شيء وجزء لجزء المعنى
من شيء اوضح دلالة على الشيء الذي ذلك المجموع جزء منه على ذلك المعنى او ضح من
دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم
اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة
البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم
قلت نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
كثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء
انه يجوز ان يخطر الشيء بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس ثم الفصل المراد

به لازم ما وضع له سواء كان من اللازم داخلا كما في التضمن او خارجا كما في الالتزام
ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادت ما وضع له فمن زوال امكانه
فعند الصد الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا
وللازم حيث انه كالتزام على الملزوم الا ان ارادة المعنى له جايزة في الكناية
ودون المجاز وقدم المجاز عليها اى على الكناية لان معناه اى المجاز جزء معناها
اى الكناية لانه من المجاز هو اللازم فقط ومع الكناية يجوز ان يكون اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم بحث المجاز على بحث الكناية
ليوافق الوضع وضعا وانما قال لجزء معنا مالظهور انه ليس جزء معنا ما حقيقة فان معنى الكناية
ليس هو اللازم والملزوم جميعا بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم ثم
منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كانت اصلها التشبيه
فتعين التعرض له اى للتشبيه ايضا قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة
المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوايد جمة لم يجعل
مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه فاخر المقصد من علم المعاني والبيان
في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية التشبيه اى هذا باب التشبيه
الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيه المطلق التشبيه اعم من ان
يكون على وجه الاستعارة او على وجه يصح عليه الاستعارة او يغرز ذلك فليس
بباب بالنظر لسندا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو اخص منه وقايس ان المعرفة
اذا اعيدت كانت عين الاولى فليس على اطلاقه بحسب ان معنى التشبيه
في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دلك فلانا على كذا اذا هديته له على مشاركة

على مشاركة امر لامر في معنى وهذا شامل لمثل قام زيد وعمرو وجاءني زيد وعمرو
والمراد بالتشبيه المصطلح عليه هنا اى في علم البيان ما لم يكن الى الدلالة على
مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يصح على وجه الاستعارة التحقيقية كقولك رايت
اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية كالاثبات المبنية على اظفار ما
هو لاحق المشبه به الذي يذكر في علم البديع نحو لخلت بزيد اسدا ولقيت منه اسدا
فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى ما لكن ليس هذا
ليسمى تشبيها اصطلاحا وانما تلك الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان
الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس
في شيء من الدلالة على مشاركة امر لامر على رأي المصداق اذ ليس بالاظفار هنا
معنا ما يجتمع على ما سيجيء فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية و
التجريد فخرج نحو لقيت منه اسدا بحذف اداة التشبيه ويخرج قولهم هم كلم
على بحذف الاداة والمشبه جميعا اى هم هم فان المحققين على انه تشبيه بليغ
لا استعارة لان الاستعارة انما يطلق حيث يطلق ذكر المستعار له
بالكلية ويحتمل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد المنقول عنه والمنقول اليه
لدلالة الحال او نحو ذلك والنظر هنا في اركانه اى البحث في
هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه المشبه والمشبه
ووجهه واداته وفي الوصف منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما ما عتبارانها مأخوذة في توقفه اعلى الدلالة على مشاركة امر لامر

من العدمات الصرفة ووجه اى وجه الشبه ما يشبه كالكون فيه اى المعنى الذى قصد
اشتراك الطرفين فيه وذلك كان زيدا والاسد شبها بشجاعة كالكون فى كثير من الذات
وغيرها كالجوارية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان اشباء منها يسمى وجه الشبه
وذلك الاشتراك يصح تحققا اوتخيلا والمراد بالتخيل ان لا يوجد ذلك المعنى
فى احد الطرفين من اول كلامها الا مع سبق التخييل والتمويل كما فى قولهم ان
النجوم بين يدى جاه مع وجه وجيه وهى الظلمة والعنبر السل وردى وجها ما والقمر
للكوم فان الملاح يتبسم ابتداع فان وجه الشبه فيه اى فى هذه التشبيه من المبنية
على التخييل اى الاصلة من حضور اشياء مشرقة ببعض فى جوانب شى مظلم اسود لكن
تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به اعنى السنن بين الناس اع الا على
طريق التخييل وذلك اى وجود ما فى المشبهة على طريق التخيل انه الغير لنا
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يحمل صاحبها على ان يمشى فى الظلمة فلا بد
سلك الطريق ولما بان ان يقال كلما وما شئت البدعة وهم كلما هو جهل بها
اى بالظلمة ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل
ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كالنور
مقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل
كالظلمة حتى يخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مآله بياض واشراق
ونحو انتكبه بالحنيفة البيضاء والاول على خلاف ذلك ويحمل ان البدعة
وكل ما هو جهل مآله سواد وظلام كتولك شاهدت سوادا وظلاما من جنس
فلان فصار بسبب تخيل ان الثانى مآله بياض واشراق والاول مآله
سواد

فدخرفه الاعمى الذى لا يكون للحس مدخل فيه اى ما سوى مدرك لبعد اى باعدى
الحواس المذكورة ولكنه يحدث لو ادرك لكان مدركا لبعد بهذا البعد سمع عن
العقل كما فى قوله التقيا فى المشرفة مضاجع ومسنونة زرق كانياب اغوال
اما التقيا فذلك الجزء الذى يوعدنى والحال ان مضاجع سيف منسوب
الى اشارتى اليمن وسهام مجدودة النصال صفة مخلوقة وانياب الاغوال
تمالا يدرك الحس لعدم تحقق ما به الادراك لم يدرك الا الحس البصر وهما
يجب ان يعلم فى هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة
وهى شانها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها والمراد بالخيال المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التى ادركت
بالحواس الظاهرة وبالوهمية اخرعنه المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان
الغول يهلك الناس كلهم كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصوره بالصورة
السبع واختراع ناب له كالسبع وما يدرك بالوجدان اى دفعا ايضا فى
العقل ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة وهى ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال من حيث هو كذلك والالم وهو ادراك و
نيل لما هو عند المدرك آفة ونقص من حيث هو كذلك والخلق ان ليس ادراك
هذا المعنى شيئا من الحواس الظاهرة وليس ايضا بهم العقليات العرفة بل هو
من الجزئيات المستندة الى الحواس بل هو من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والنوح والغضب والخوف وما شاكل
ذلك والالم وهما منشا اللذة والالم حسيات والالم الالم العنيان

واظلام شبه النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع كشبههما اى
اى الانبار مرتفقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة يقرب الزرع
الى السواد فبهذا التاويل يحصل مالبس ممنوعا ظهر اشتراك النجوم
بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا اضاءة بين شئ
ذى سواد ولا يخفى ان قوله لاح بينهن ابتداع من باب التشبيه اى سنن
لاحت بين الابتداع فعلم من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه الشبه فساد
جعله اى وجه الشبه فى قول القائل الخبز الحار كالملح فى الطعام كون الملح
مصليا والخبز مقصدا لان الشبه اعنى النجوم لا يشترك فى هذا المعنى لان
النجوم لا يحتمل العقلة والكثرة اذ لا يخفى ان المراد به منار رعاية قواعده وهى استعمال
احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت فى الكلام يكاد ان
صار صالحا لفهم المراد وان لم يوجد بقى فاسدا ولم ينتفع به بخلاف اللحن فانه لا
يحتمل العقلة والكثرة بان يجاوز الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر بل وجه
الشبه هو الاصلاح باحدهما والافساد بالاخر وهو اى وجه الشبه امر غير
خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين بان يكون تمام ماهيتهما او جزء منهما كما
فى تشبيه ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما فى هذا التمييز مثل
ذاك فى كونهما كتانا او ثوبا او من القطن او خارجا عن حقيقة الطرفين صفة
اى متى قام بهما ضرورة اشتراكهما فيه وذلك الصفة اما حقيقية اى هيئة متمكنة
فى الذات متقررة فيها اما حسية اى مدركة باحدى الحواس وهى الكيفيات المحسوسة
ثابتة
دهرى

الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة تحرك بتوسط العضلات
منصف الدائرة
المجوفتين اللتين تنقلبان فتقعران الى العينين من الالوان والاشكال
والاشكال هيئة احاطة نهاية بحد واحدة او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة
والمثلث والمربع وغيرذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات
كالخط والسطح والحركات والحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وفى جبر المقادير والحركات من الكيفيات تاتى وما يتصل بها اى المذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون
وكالظرف والبكارا اى هما من باعتبار الشكل والحركة او باسمع عطف على المخصوصين
قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك
بها الاصوات مع الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين والصوت يحصل
من التموج المعلول للقرع الذى هو اساس عنيف والقلع الذى هو تفرق عنيف
بشرط مناوبة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وخلف الصوت قوة ومنعا
بحسب قوة المقاومة ومنعها او بالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على
جرم اللسان مع الطعوم كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة وغيرذلك او بالشم
وهى قوة زايدة فى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى مع الروائح او بالمس
وهى قوة سارية فى البدن يدرك بها الملموسات مع الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وهذه الاربعة هى اوايل الملموسات والاوليان منها فعليتان والثانيان
انفعاليتان والخشونة وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء اخفض و نحو الملاسة
بعضها ارفع والملاسة وهى كيفية حاصلة عن استوى وضع الاجزاء واللينونة وهى
نسبتها البسايط العنصرية ومختصر المركبات منها بتوصل المزاج المتوسط على هذا الاوجه

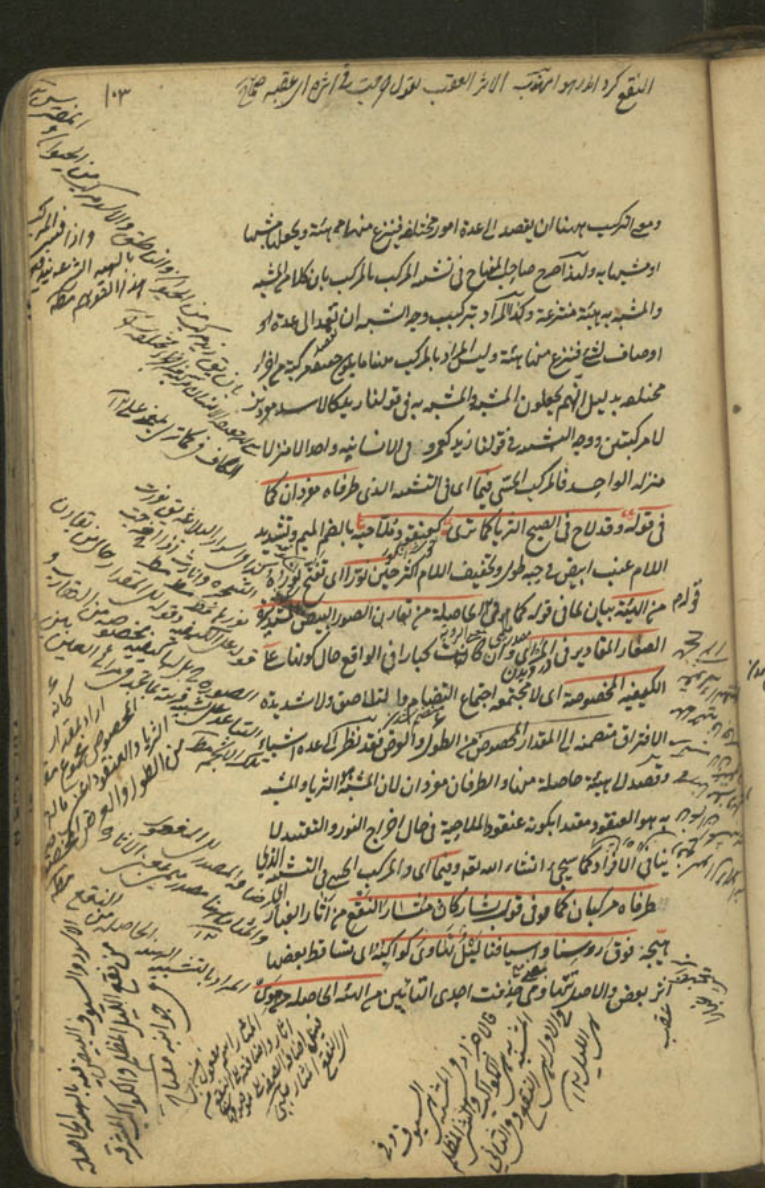

مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه اوعى
منتزع من علاقة امور لانه رؤى مع الحمار فعل مخصوص هو الحمل واذا كان كون
الحمل اوعية للعلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه و
اعلم انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد وقد ينتزع اخطار وجوب انتزاعه
من اكثر من ذلك المتعدد وكما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله
كما ابرقت قوما عطاشا فى الاسباس ارقت لى فلانة اذا حييت لبكى الحر
وتوقفت فالكلام مبنى على حذف وايصال الفعل اى ابرقت لقوم عطاش
جمع غطشان غمامة فلما راؤا ما امتنعت وجلت اى توقفت و
انكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
خطار لوجوب انتزاع من الجمع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى
تشبيه الحال المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش
ثم توقفها وانكشافها وبقائهم متحسرين بانفصال اى باعتبار انفصال الباقى
بهما مختلفان فوقع التشبيه بالوجه العقلى اذ الامر المركب فيه من اتصال
ابتداء وقطع بانتهاء موئس وبعد فى الجملة اختلاف التشبيهات المجتمعة كما تو تنازيد
كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور
على حدة وقد يحذف ذكر البعض ولم يتغير حال الباقى فى افادة معناه بخلاف
المركب فان المقام منه مختل باسقاط بعض الامور المتعددة المجتمعة كالطعم والرايحة فى تشبيه فاكهة باترجى والمتعدد الوجه كهذا النظير كما الخذر

الحذر واخفاء السفاد يزعم الذكر على الانثى فى تشبيه طاير بالغراب والمتعدد
المختلف الذى بعضه حسى وبعضه عقلى حسن الطلعة والذى موحى وبنانه
الشان اى شرفه واشتماره الذى موضع فى تشبيه انسان بالشمس
فى المتعدد ويقصد اشتراكهما فى كل من الامور المذكوره ولا يعتبر
الا انتزاع هيئة منتزعة منها تشترك هى فيها واعلم انه قد ينتزع الشبه اى التماثل
يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه والمراد بالتشابه اعنى
وجه الشبه من نفس التضاد ولا يشترط فى القصد من وفيه اى فى التضاد ولهم
كل منهما متضاد واللازم يتنزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تغليب
اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة نحو ملح الشاعر اذا اتى بشىء مليح قال
الامام المرزوقى فى قول الحماسى الثانى من ابى انس وعيد فسيل بغيظه
الضحاك جعلنى ان قايل هذه الابيات قد قصد بها الهزل والتمليح فى غاية
واما الاشارة الى قصده او منزاوشوفا على ما هو المليح بتقدم اللام على
الميم وسيجى ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت فى عبارة العلامة
الشيرازى وهى سهو او تعلم لوى سخرية واستهزاء وضع للجبان ما
اشبه بالاسد وللبخيل انه حاتم كلا من المثالين صالح للتمليح واصالة التكلم
وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة
دون استهزاء وسخرية به اجد فتليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام
نظرا الى ظاهر السط ان وجه التشبه فى قولنا للجبان هو اسد وللبخيل
هو حاتم هو التضاد والمشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين
المتضادين

الصعب فعمل فصار يصعب الرقيق ... ويطلق على المطر وعلى السحاب ليفيد حلى جملة كردن النبات اليابس والمنكسر همجة

وفيه نظر لانا اذا اقلنا الجبان كالاسد في التضاد واى في كون كل منهما مضادا للاخر لا يلزم هذا من التلميح والتهكم في شيء كما اذا اقلنا السواد كالبياض في اللونية او في التقابل ومعلوم انا اذا اوردنا التصحيح بوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد تمليحا او تهكما لم يتبادر لنا الا ان قولنا ان نقول ان الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء

واداته اى اداة التشبيه الكاف وكان وقد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قدم ومثل وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اى في الكاف ونحو ما كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او تقديرا نحو قوله تعالى او كصيب من السماء على تقدير او كمثل ذوي صيب وقد يليه اى نحو الكاف غيره اى غير المشبه به نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء الاية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان

تو آدمى ... از آدمى خلافى نيست ... [illegible]
الانام ... [illegible]

وان هذا احتمال الكاف غير المشبه به بناء على انه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به في الايضاح وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق وحسبت زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقق والتيقن وفي كون مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك والاظهر ان الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد والغرض منه اى من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه اى المشبه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح فاق الناس حتى صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه لا صريح او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان

يعمران المسئلة من ممكن الوجود

والصحيح تشبيهما به وهو الاشبه باعتبار الطرفين المشبه والمشبه به بارجاع
لانه اما مشتمل مزدوج وهو ما ذكر او المزدوج غير متعدد بان كشتمل احد طرفيه
او متعددان كونهما ممن لا يحصل من سعيه على طائل وهو كالراقم على الماء فالمشبه
هو السعي المتعدد ما لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المتعدد على
رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الصفر وعدده وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين او مختلفتان اى احدهما مقيد والاخر غير مقيد
كقولهم الشمس كالمرآة في كف الاشل فالمشبه به اعني المرآة مقيد بكونه في
كف الاشل بخلاف المشبه اعني الشمس وعكسه تشبيه المرآة في كف الاشل
بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به واما مشتمل مركب بان
يكون كل واحد من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا كالتي بين نسار كان منار النفع فوق
على ما سبق تحقيقه واما مشتمل مزدوج مركب كما في تشبيه التشتت وهو موجود
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة امور والفرق
بين المركب والمزدوج المعتد احوج شئ الى التامل يكثر اما نفع للناس
واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تنصيا نظريكما في الساس يقتبسا
بلغت انصاءه اى جدا في النظر والمنافع نظريكما تريا وجوه الارض
كيف تصور اى تصور لجذب التارين صور الله صورة حسنة فتصور
تريا نهارا مشمسا ذا شمس لا يسترعيم فدشابه اى خاطر نهر الرب
حضرتها بالذكر لانها انفر واشد خطرة ولانها اتم بالنظر فكانها هو

الزنجفر هو الاقسام ثم لان تشبيه المفرد بالمفرد على اربعة وتسعين المفرد بالمركب
وعكسه المركب بالمركب وتشبيه المركب بالمفرد كيف اتتان وتشبيه
المركب بالمركب فهذه تسع اقسام

وقف

وليس هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الوضع الخاص
هذا الذي ذكر من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد
الحاق الناقص بالكامل في وجه الشبه حتى كان في الوضع العابد الا المشبه اداعا كما
في الوضع العابد ثانيا المشبه بمرآة بين وجه الشبه فان اريد الجمع بين شيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زايدا
سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجدا فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليدخل كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به اطرادا
عن ان ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقولنا تشابه دمعي اذ جرى و
هذا متى من مثل ما في الناس عيني تسكب فوالله ما ادري ايانا الحمام
اسبلت جفنا على سبل الدمع والمطر اذا هطلا واسبلت السماء
والباء في قوله بما الخ للمعدية وليست بزايدة على قول بعضهم من عبرك
كنت اشرب مما اعتد التساوي بين الدمع والخمر وترك التشبيه الى التشابه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في احد الشيئين ان يجعلا احدهما مشبها
في وجه الشبه بحسب ما يعلم الا انه يجوز ان يجعلا احدهما مشبها
الاخر اشعارا بان الغرض وسبب من الاسباب مثلا زيادة
الاهتمام وكون الكلام فيه كقوله غرة الوشي بالصبح وعكسه اى تشبيه
الصبح بغرة الوشي اى ارد قلوبا منثورا في مظلم الكثرة منه اى هو ذلك المنثور غير
قصد الى المبالغة في وصف غرة الوشي بالضياء والانتشار وقرط
التشابه عكس ذلك اذا قصد ذلك لوجب جعل الغرة شبيهة

والصحيح

من التفصيل الاترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل
واقدم منه ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق او لكون وجه الشبه
قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن او عند حضور المشبه لوجب المناسبة
بين المشبه والمشبه به اذ لاح ان الشئ مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما
لا يناسبه كسهولة الجزة الصفوة بالكوز في المقدار والشكل فانه قد اعتبر في
وجه الشبه تفصيل ما راعى المقدار والشكل الا ان الكوز غالب الحضور عند حضور
الجزة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه مع
الذهن مطلقا يوجب التكرير اى المشبه به على الحس فان المكرر على الحس كصورة
القمر على المخيف اسهل حضورا له مما لا تكرر على الحس كصورة القمر نفسها
كالشمس اى كسهولة الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به بالغ المرآة غالب الحضور في الذهن او
مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وان كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر
على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب
الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية
يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى
المشبه به فيصير وجه الشبه كانه اجمالي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال
واما بعيد عطف على اما قريب مبتذل وهو خلاف قوله اى ما ينتقل
فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وعند قلق نظرا لعدم الظهور اى لخفاء وجه الشبه

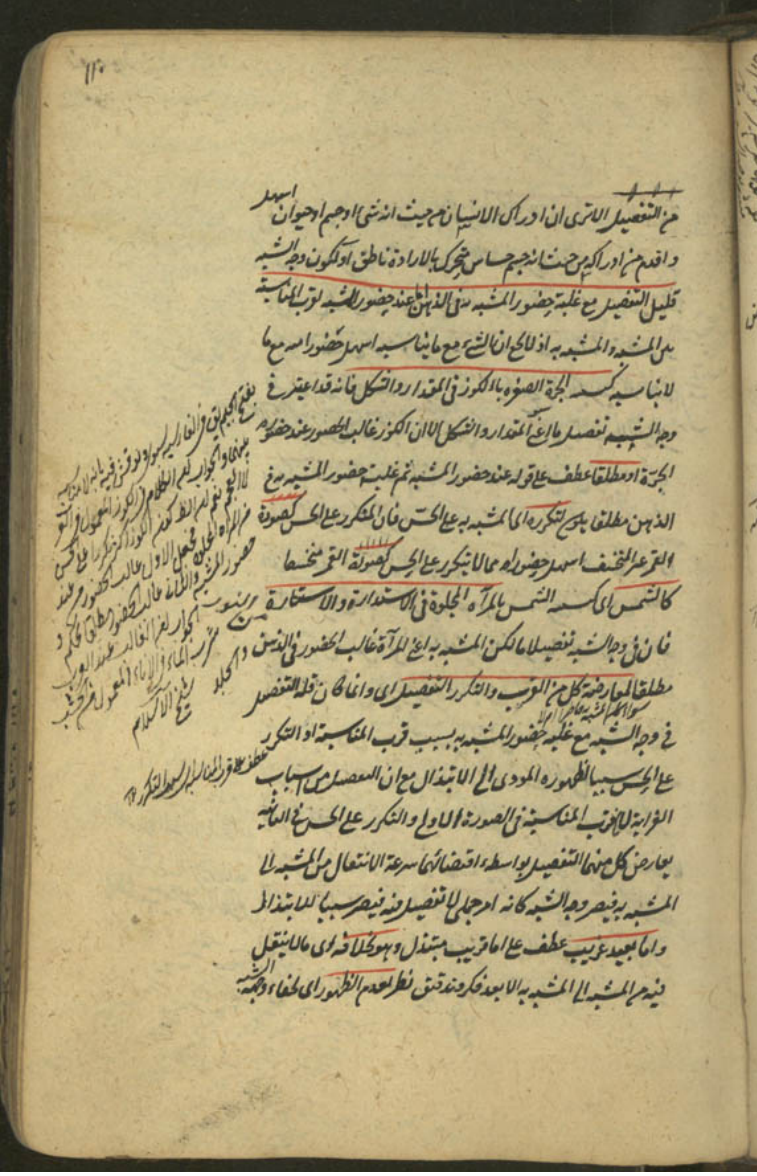

اعاد الوجه الشبه كرر اسد ومعاد كرر فيه وصف المشبه به وحده اى الوصف
المشترك بوجه الشبه كقولنا هم كالحلقة الموعة لا يدرى اين طرفاها ومنه ماذكر فيه
وصفها اى المشبه والمشبه به كليهما كقولي صدقت عنه اى اعرضت والباقي ظ
مواليه عني وعاوده ظني فلم يخب كانت ان جبته وآفاك اى اناك
فلا يعرض
كل شئ افضله وان ترجلت عنه في الطلب وصف المشبه اعني الممدوح
بان عطاياه فايضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف المشبه به اعني الغيث
بانه يصيبك جئته او رحلت عنه فالوصفان مشتركان بوجه الشبه اعني الاضافة
في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه واما منفصل عطف
عاما اما محل وهو ما ذكر فيه وجهه كقوله وثغرة نحر صفاء واذ ثغر كاللآلي وقد
ينساق بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبعه اى
يجيء وجه الشبه نائبا له لا رفا في الجملة كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في
الحلاوة فان الجامع فيه لا رفيها اى وجه الشبه في هذا التشبيه لا زم الحلاوة
وهو ميل الطبع لانه المشترك بين الكلام البليغ والعسل لا الحلاوة التي
هي خواص المطعومات وايضا نعم نالت للسمع باعتبار وجهه وسواء
اما قريب مبتدا وهو ما يتبادل فيه المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر
لظهور وجهه بادي الراي الى الى ظاهره اذ الجملة من بدا الامر بيدو اى
ظهر وان جعلته مهموزا من بدا فمعناه في اول الراي وظهور وجهه في بادي
الراي بكون تلك الامور اجمالية لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى الفهم

في بادي الرأي وذلك اعني عدم الظهور اما لكثرة التفصيل كقولك والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه منع التفصيل على ما قد سبق ولذا قال للتابع في نفس الرائي للمرآة الدايمة الاضطراب الابعدان يستانف تاملا او لقلة تكرره اي الشبه به على الحس كقولك والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه منع من التفصيل على ما قد سبق ولذا قال للتابع في نفس الرائي للمرآة الدايمة الاضطراب الابعدان يستانف تاملا فان الرجل ربما يقف على وجه دلالة له ان يرى مرآة في كف الاشل فالغرابة فيه اي في شبه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يمكن مذرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه قد يطلب بعد حضورهما ندرة التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما فاذا لم يحضر عند الطرفين والجامع المشترك الذي بينهما الما ع حضور هما ندرة التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بعضه ان يعتبر في اللوصف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في احد واحد او اثنين او امور ولذا قال وقع اي التفصيل على

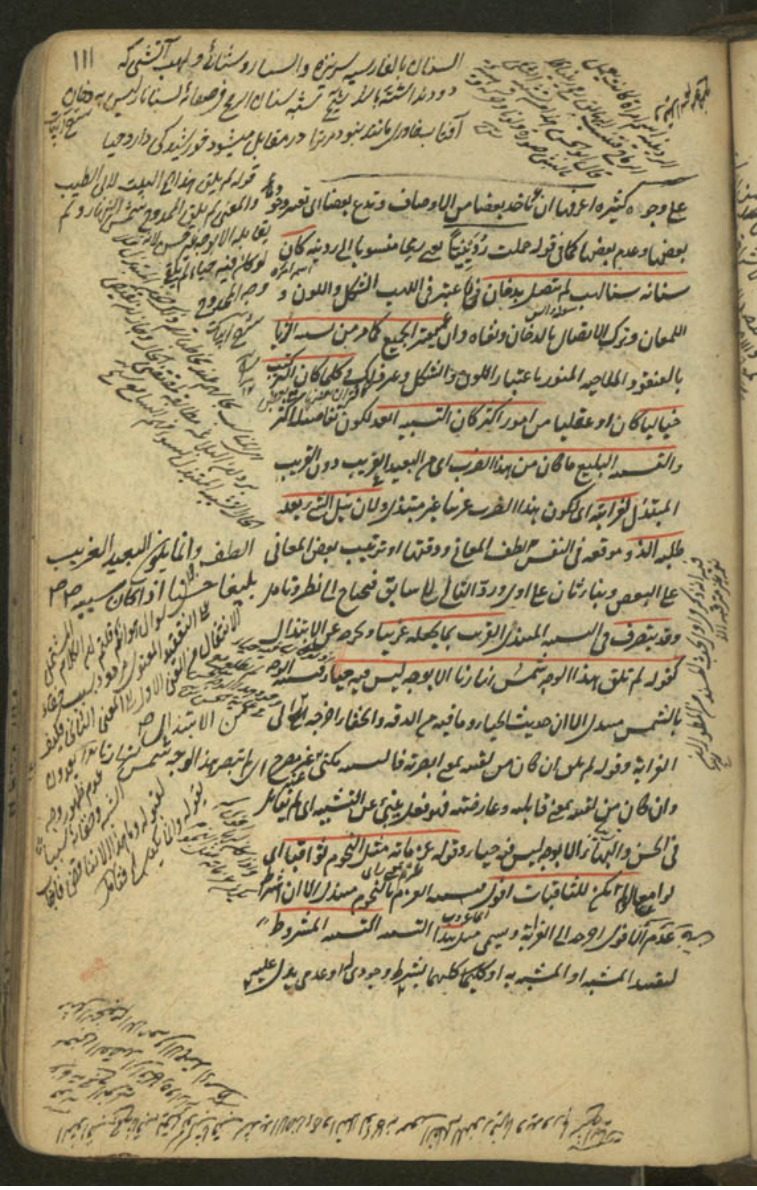

السنان بالفارسية سرنيزه والسنا روشناي وبهاب آتشي كه دودندانشه با لذع تشبيه سنان الرمح وصفاء السنا بالسيف بوهان آفتاب بغدار مانند نبود در مقابل ميشود خورشيد كي دارد حيا

قوله لم يتصل بدخان في شيء من اجزائه والمعنى لم يتصل بدخان الحطب الذي هو مادة الدخان وتم

على وجوه كثيرة اعلاها ان يأخذ بعض اوصاف ويدع بعضها اي تعمد وجوه

بعضها وعدم بعضها كما في قوله حلت زوينيكا يعني رعيا منسوبا الى اردبيل كان

سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان فيكا عبر في الادب الشكل واللون و

اللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه وان كان من سمة الزنا

بالعنفوان والملاحة المنور باعتبار اللون والشكل وعبر فيكما عبر في كليهما كان الكوكب

خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه اعد لكون تفاصيله اكثر

والتشبيه البليغ ما كان من هذا القرب اي من البعد القريب دون القريب

المبتذل لقوله اي لكون هذا القرب غريبا غير مبتذل ولان سبل الشيء بعده

طلبه الذوق موقعه في النفس كطلب المعاني ودقتها او ترتيب بعض المعاني

على البعض وبناء ثان على اول ورد الثاني الى ما سابق فصاح الناظر نادما

وقد يتصرف في السبب المبتذل القريب بما يجعله غريبا وكم عن الابتذال

كقوله لم تلق هذا الوجه شمس زمانها الا بوجه ليس فيه حياء

بالشمس مبتدأ الا ان حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء اوجب ايلاءها

الغرابة وقوله لم يلق ان كان من لقيه بمعنى ابصره فالسمة مكتفى بها عن

وان كان من لقيه بمعنى قابله وعارضته فهو فعل يقتضي عدل التشبيه اي لم يقابل

في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء وقوله عن ماله مثل النجوم قوافيا اي

لو اجمع الامكنة للشاعبات لقول مسمعه العزم ما لحق مسمار الا ان اشهر

وجه عدم الا فور اوجه الى الغرابة وسيجيء مبتدأ التشبيه المشروط

لتشبيه المشبه او المشبه به او كليهما كلها بشرط وجودي او عدمي يدل عليه

دون الكناية وهو سهو لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى معناها الاصلي
موضوعة فكذا المجاز ضرورة ان الاسد في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع
للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى معنى
الكناية اعني لازم المعنى الاصلي فساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة
القرينة لما تقرر مع قوله بنفسه اي من غير قرينة عن ارادة الموضوع له ومن
غير قرينة لفظية تعلق بهذا الخ من الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول اخذ
الموضوع له لتوقف الوضع فاسد وكذا خص القرينة في اللفظ لان المجاز قد
يكون قرينته معنوية كما لو سمع الكلام انه فوض على توقف المخاطب على
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا
فاسد على رأي المصنف لان الكناية لم يستعمل فيما وضع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد يعني ذهب بعضهم الى ان دلالة
الالفاظ على معانيها لا يحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
يقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى
ان هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كذلك لما توجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم وان يفهم كل احد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل
ولا يمتنع ان تحصل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى الى هو مجازي
دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا مسمع نقله من معنى الى معنى آخر

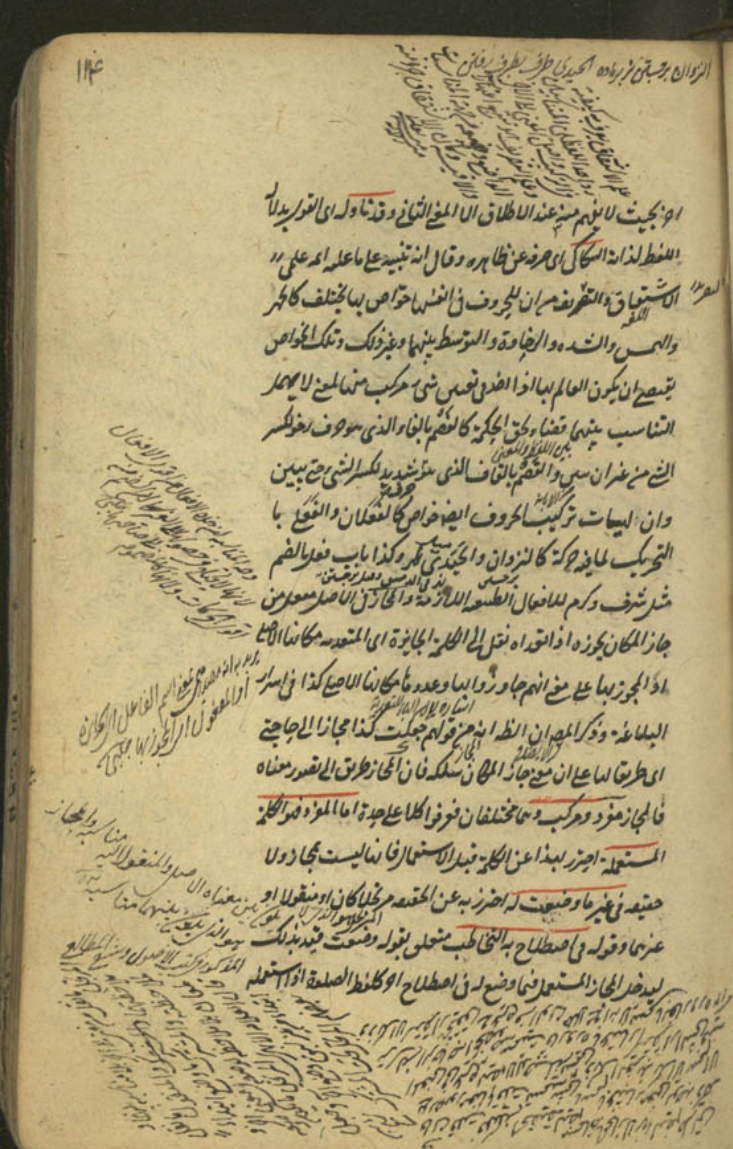

او نجيب لانهم منعوا عند الاطلاق الى المعنى الثاني وقد تناوله اي القول بدلالة
اللفظ لذاته الاشكال اي عرفه على ظاهره وقال انه تنبيه على ما علمه امم على
الاشتباق والتعريف ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص
تقتضي ان يكون العالم بها اذا اقتضى نفس شيء مركب منها معنى لا يحصل
التناسب بينهما اقتضاء يحق الحكمة كالضم بالواو الذي هو حرف رخو للكسر
الشيء من غير سيلان والضم بالقاف الذي هو شديد للكسر الشيء حتى يبين
وان البيانات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والتفعل بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والجيدي بكسر وكذا باب فعل بالضم
شر شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة والحاصل ان الاصل معتبر من
جاز المكان يجوزه اذا قطعه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي
اذ الجواز بها على معنى انهم جاوزوا بها وعدوها مكانها الاصلي كذا في اسرار
البلاغة وذكر المصنف الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي
اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق المقصود من معناه
فالمجاز مفرد ومركب وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة اما المفرد فهو الكلمة
المستعملة احتراز بقيد الكلمة عن الاستعمال فانها ليست مجازا ولا
حقيقة في غير ما وضعت له احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او
عنهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت فيفيد بذلك
ان خاص المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح او كالفظ الصلاة اذا استعمله

مجاز شرعي في الدعاء وفعل للنقل المخصوص اعني عاد دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة و ـه الحديث فانه حصه عرفيه خاصة اي فتيه نحوته
في اللفظ مجاز نحوي في الحديث و دابة لذي الاربع والانسان فانها
فيه عرفيه عامة في الاول مجاز شرعي عام في الثاني والمجاز مرسل ان
كانت العلاقة المصحح غير المشابهة بين المجاز بالمعنى الجميع والا
فاستعارة فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه ٥
الاصلي لعلاقة المشابهة كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي او كثيرا
ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني ١ على استعمال اسم المشبه به
في المشبه فعلى هذا المجاز بمعنى المصدر وبصح منه الاشتقاق فهما اي المشبه
والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار
لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من احد فالبس غيره والمرسل وهو ما كانت
العلاقة غير المشابهة كاليد الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت في
النعمة لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل
الى المنعم عليه كاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في
اليد وبها يكمل الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك والراوية التي هي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل عليه
الماء اذا استعمل في احد اي الحامل الذي يحمل منه الزاد
الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملا للماء بمنزلة العلة ١١
الحاوية ولما اشار بالمثال الى بعض انواع العلاقة اخذ في التصريح ببعض

اي في الحمام ٢

الخاطب بوف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له
في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب
اعني الشرع ويخرج من الحقيقة ما يكون له معنى اما اصطلاح اخر كلفظ الصلاة
المستعمل حسب الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة
فيما وضعت له لكن بحسب اصطلاح اخر وهو اللغوي لا بحسب اصطلاح التخاطب
وهو الشرع على وجه يصح اصطلاح اخر متعلق بالمستعمل مع قرينة عدم
ارادته اي ارادة الموضوع له فلا بد للمجاز من العلاقة لتخرج الاستعارة
على وجه يصح واما قيد بكونه على وجه يصح واشترط العلاقة ليخرج الغلط
من تعريف المجاز كقوله خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا استعمال
ليس على وجه يصح واما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته ليخرج الكناية
لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له وكل
منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص بتعين ناقله كالنحوي
والصرفي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه النسبة الى الحقيقة
بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع
فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع
الاستعارة غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كانت اللغة فالواضع
المجاز لغوي وان كان الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع
المخصوص والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع
والصلوة للعبادة المخصوصة والدعاء فانه حقيقة شرعية في العبادة مجاز

الاعم من انواع العلاقات فقال ومنه اى ومن المرسل تسمية الشئ باسم غيره
في هذه العبارة لف ونشر مشوش والمعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا
وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ كالعين
وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين وهو
يجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل ما يكون له من بين الاجزاء مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع
على الربيئة وعكسه اى ومنه عكس المذكور وهو تسمية الشئ باسم كله كما
الاصابع المستعملة في الانامل التي هي ابعاض من الاصابع في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في آذانهم وتسميته اى ومنه تسمية الشئ باسم
سببه كقولهم غيثا العيث اى النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشئ
باسم مسببه كما مطرت السماء نباتا اى غيثا يكون النبات مسببا
عنه اورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان
اكل الدم اى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل صوابه قيل تسمية المسبب
باسم السبب او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذي
كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الان كقولهم آتوا اليتامى
اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ
باسم ما يؤول اليه ذلك الشئ اليه في الزمان المستقبل كقولهم اراني اعصر خمرا اى
عصير العنب الذي يؤول الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله كقولهم ناديه اى اهل ناديه على
الجار فيه والنادي المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يجاور في ذلك الشئ
على

الشيخ كقولهم ابيضت وجوههم في رحمة الله اى الجنة التي تجاور
فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته كقولهم لعجد لي لسان صدق في الاخرين
اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر وما كان في الاخرين موقع فقال
صح به في الكتاب فاني قيل قد ذكرت في مقدمة هذا الفن ان منع المجاز
على الاتقال فمنع الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا
يفيد اللزوم قلنا ليس منع اللزوم هنا امتناع الانفكاك في الذهن
او الخارج بل ما يسبق وانصال ينتقل بسببه من احدهما الى الاخر في الجملة
وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل واحد من هذه العلاقات وارتباط
الاستعارة وهي مجاز يكون علاقته المشابهة اى قصد ان الاطلاق
بسبب المشابهة فاذا اطلق المشفع على شفع الانسان فان قصد بهما
تشبيههما بمشفوع الابرز في اللفظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق
المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف مع قصد الى المنشه
فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة
مجازا وقد يكون مرسلا والاستعارة قد يقيد بالتحقيقية لتميز عن التخييلية
الكف عنها التحق معناها اى ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون اللفظ قد نقل الى او معلوم يمكن ان ينفق عليه ويشار اليه اشارة
حسية او عقلية فالحسي كقوله لدى اسد شاكي السلاح اى تمام السلاح
متقذف اى مقذوف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم وهي به فصار له
جامة الخ وقيل فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو اوضح

تمامه لم يقعقع

الرابع

معنى الاسد المخصوص ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما
وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس
الاسد وجعله مما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اى ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب
في قوله ثم قامت تظللني اى توهم الظل على من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء تظللني
من الشمس فلولا انه ادعى لذلك الغلام عين الشمس الحقيقي وجعله شمسا على
الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان تظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهي عنه اى ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من غلالته
اى شعاره ليس تحت الثوب ولحف الدرع الظ قد زرت ازاره على القمر
زرت التحقيق عليه ازره اذا شددت ازاره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا
لما كان النهي عن التعجب معنى لان الكتمان انما يصح اليه السبيل بسبب الملابسة التي
هي المجتمع لا بعلاقة اللسان كالقوة في الحس لما بين ان القوة البيت ليس باستعارة
لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وازاره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على
هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في آسد فان توقف الاستعارة
صادق على ذلك ورد هذا الدليل بان الادعاء اى ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونه اى الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم
الضروري بان اسدا في قولنا رايت اسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع
له هذا السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به

المشبه به مبني على انه جعل افرادا والاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غابة الجراءة والثاني غير المتعارف وهو الذي ليس له تلك الجراءة لكن لها في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع
للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن
ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا اندفع ما قيل ان
الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة
السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين فللمبالغة
على مذهب السكاكي فضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا ينبغي عن المشبه
اصلا حتى كأن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب
على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على الناد وبالنظر في
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
كما مر ولا تاويل في الكذب ونصب اى ونصب القرينة على ارادة خلاف الظ
في الاستعارة لما عرفت ان لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
لخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل ينذل
جهده في ترويج ظاهره ولا يلزم الاستعارة على ما سبق من انها يصح ادخال
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن
ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك الجنسية
مع العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن نوع وصفه بواسطة اشتهاره
بوصف من الاوصاف كحاتم المتضمن للاتصاف بالجود وما ورد بالنجل وسحبان
بالفصاحة

بالفصاحة دباقل بالفهاهة فى لجوران لشعبه نجعل حاتم فى الجود وبناوار في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواءكان ذلك الرجل المعهود او غيره كما مر فى الاسد فهذا
التاويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون
اطلاقه على المعهود اعنى حاتم الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجواد استعارة
نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها يعنى ان الاستعارة لكونها مجازا لابد لها من قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له وقرينتها اما امر واحد كما فى قولك رايت اسدا يرمى
او اكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اى تكرهوا
العدل والايمانا فان فى ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله
وتعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته
على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة
مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم
ان قوله او اكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما كقوله وصاعقة
من نصله اى من نصل سيف الممدوح تنكفى بها من انكفا اى انقلب والباء للتعدية
والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على اروس الاقران خمس سحائب اى انامله
الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب اى يصبها على اكفائه فى الحرب
فيهلكهم بها لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين
انها من نصل سيفه ثم قال على اروس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد والذى
هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى
الاستعارة باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له قسمان لانه اما

احتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ ممكن نحو احييناه فى قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه
اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على
طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد وهذا
اولى من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ لان المستعار منه
هو الاحياء لا الحيوة وانما قال نحو احييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما اذ الميت لا
يوصف بالضال ولتسم الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ
وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على اما ممكن كا
ستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء
النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم
فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت اثاره
الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه ولتسم الاستعارة التى
لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ عنادية لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما
ومنها اى من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
فى ضده اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى
لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على
ما سبق فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت
البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده
بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رايت
اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع
التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن والاستعارة

باعتبار الجامع اى لمقصد اشتراك الطرفين فيه فسمان لانه اى الجامع اما واجب
فى مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه كقوله عم خير الناس رجل
تمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او وجد فى نفسه فى غيره حتى
يأتيه الموت قال الله جار ابو العينة الصيحة التى يفزع منها واصلها من
ماع يبيع اذا جبن والشعفة كراس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان
فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله تعالى او رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤس
بعض الجبال فى غنم له فتلبث كوعا ما ويكفى لبانى كرمعاشه وبعده الله حتى
يأتيه الموت الستعار الطيران للعدو والجامع واخذ فى مفهومهما فان الجامع
بين الجد والطيران سوقطع المسافة بسرعة وهو واخذ منهما اى فى العدو
والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو والظ ان الطيران سوقطع
المسافة بالجناح والسرعة لانه لا فى الاكثر لا واخذه فى مفهومه فالاولى
ان يمثل باستعارة التقطع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة
بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم
فى الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومها وهى فى التقطع
اشد والفرق بين هذا ومن اطلاق المرسن على الانف مع ان فى كل من
المرسن والتقطع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة سوان
خصوص الوصف الكائن فى التقطع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه معنا منظور
بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف

العظم اسم موضوع للجنس يقع على القليل والكثير وعليهما جميعا واذا صغرتها الحقتها الهاء فقلت عظيمة

تأمل وجه اذا الجامع ضوء والواو فى الجنين بمعنى مع بحاشية ١٢

اجنى الرجل اذا جمع ظهره وضمها بعمامته وقد جنى يديه

للاختلف بالشدة والضعف فكيف يكون هاهنا والجامع حتى ان يكون فى
المستعار منه اقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية
والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقة بل قد يكون امرا كما من امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع واخذا فى مفهوم الطرفين
مع كونه فى احدهما اشد واقوى الا ترى ان السواد مجموع من مفهوم
الاسود اعنى المركب من السواد والجسم مع اختلافه بالشدة والضعف واما
غير واخل عطف على اما واخر كما مر فى استعارة الاسد للرجل الشجاع و
الشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور ان الشجاعة عارض للاسد لا
واخذ فى مفهومه وكذا التهلل للشمس وايضا لا استعارة فيهما لخروجهما عن
الجامع وهو اما عامية وهى المبتذلة التى لا يظهر الجامع منها لكونها
اسدا يرمى وحاشية وهى الغريبة التى لا يطلع عليها الا الخاصة الذين
او قوة ذهنية ارتفع عن طبقة العامة والقرابة قد يكون فى نفس
بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما فى قوله فى وصف الفرس مابه موجب
رانه اذا نزع صاحبه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الا ان يجوعه
واذا اجتبى قربوسه اى قدم سرجه بعنانه الى اعراف الزائر الشكيم و
الشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس وارادة التى تنشب شبه بهتة وقع
العنان عليه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس كبهتة وقع الثوب
موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره استعارة الاجتماع
الاجتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره او وقع العنان

علك الشكيم حتى يخرج دمها

الاحتبى

واما معنى نجوا به الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه السلخ
وهو كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل وموضع القاطفة وهما جسمان والجامع ما يحصل من ترتب امر على آخر
اى حصوله عقيب حصوله دايما او غالبا كثيرا كما هنا فان ظهور البلج على الكشط وترتب
حصول ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل كذلك وترتب امر معنى وبيان
ذلك ان الظلمة هى الأصل والنور طارئ عليها يستر ما يضوره فاذا انزلت
الشمس فقد سلخ النهار عن الليل اى كشط وازيل كما يكشط عن الشاة الشعر
الطارئ عليه الساتر له فيحصل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار عنها فظهور
المسلوخ بعد سلخ اياه عنه نحو صبح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقيب
اذهاب الضوء عن مكان الليل سوا الأظلام واما على ما ذكر فى المفتاح
من ان المستعار لظهور النهار من ظلمة الليل فهنه اشكال لان الواقع بعده
انما هو الابصار دون الأظلام وجاوز بعضهم التوفيق بين الكلامين
بحمل كلام صاحب المفتاح على الغلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار او مان
المراد منه افقه من الظهور التميز او بان الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى
وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر ... فى قدر ابى ذويب وذلك شكاة ظاهر عنك
عارها اى زايل وذكر العلامة فى شرح المفتاح ان السلخ قد يكون بمعنى النزع مثل
سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج كسلخت الشاة عن الاهاب
فذهب صاحب المفتاح الى الثانى وصح قوله فاذا هم مظلمون بالغا ما لان
التراخى وعدم التخلف باختلاف الامور والعادات وزمان النهار

وان توسط بين افراح النهار من الليل وبين ظلام الظلام لكن لعظم
شان ظهور الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصر الى اخر اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه بتاجيهم عقيب افراح النهار
بلا من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجاة كما يقال افرح النهار
من الليل فاجاه وظهر الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء
الشمس عن النهار فاجاه الظلام لم يستقم ولم يحسن كما اذا قلنا كسر سكر
الكوز فاجاءه الانكسار وانما يختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت
شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي وبنيابة
الشان وهي عقلية والاعطف على قوله وان كانا حسين اي وان لم يكن
الوصفان حسيين فنهاي الطرفان اما عقليان كمن يقتاحزم رقدتنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم على ان يكون المرقد مصدرا وكون الاستعارة
اصلية او على انه يحتمل الامكان الا انه اعز السبعة في المصدر لان المقصد
بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات
لا نفس الذات واعتبار التبعية في المقصد الاسم اولى وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية والمستعار له الموت والجامع عدم
ظهور الفعل والجميع عقلي وقبل عدم ظهور الافعال في المستعار له اعني الموت
اقوى ومن شرط الجامع ان يكون في المستعار منه اقوى فالحق ان الجامع
هو البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر واقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد
وقرينة الاستعارة هو كون مناد الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن

الرحمن وصدق المرسلون واما مختلفان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي
والحسي هو المستعار منه وقد اشرنا الى ما يتعلق به من الاعراب
وموحشي والمستعار له البليغ والجامع البين وهما عقليان والجمع
بين الامرين بنيابة لا تخلي كما لا يخفى ومعنى الزجاجة واما عكس ذلك اي
مختلفان والحسي هو المستعار له كما في قولنا كم من جاهل عالما
فان المستعار له كثرة الماء وموحشي والمستعار منه التكبر والجامع الاضلال
المفهوم وهما عقليان وان الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي
اللفظ المستعار ان كان اسم جنس جامد اتنا وملا كان او الاعلام المشهورة بنوع
وصفية فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع
وقد اورد السعد للعرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم جنس مع ذا
تبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه اصل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك والحرف
وانما كانت تبعية لان الاستعارة بعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او بكونه فاقدا له للمشبه به من وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
المحاقيق اي الامور المحققة المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير مستقرة
بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات ودون الحرف
وهو ظاهر كذا ذكره وفيه بحث لان هذا الدليل بعينه مستقيم لا تنافر والاسم
الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية وهم ايضا من الحواد

بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والالة فيجب ان يكون
الاستعارة في اسم الزمان ونحوه اصلية بان تقدر السنة فيه لانه لاي معنى
وليس كذلك للقطع بانا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب
فيه فرسا شديدا وموعد فلان لعبره فان المعنى على تشبيه الفرس بالسيل والموت
بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق ان الاستعارة
في الافعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذات
تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصد الاهم المجدير
بان يعتبر فيه التشبيه والالذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات
دون ما يقوم بها من الصفات فالتشبه في الاول اي في الجوهر وما
يشتق منه يعني المصدر وفي الثاني اي الحروف لمتعلق معناه قال
صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يغيرها عما هي عليه تغيير
معانيها مثل قولنا من بغداد ابتداء الغاية وفي بغداد الظرفية وكذا
معناها الغرض فانه ليست معاني الحروف والا لما كانت قوابل لها
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار الوضع وانما هي متعلقة لمعانيها الى
اذا افادت هذه المعاني رفع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام
فقول المصنف تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في الدار ليس بصحيح
واذا كان السمع يعم المصدر ومتعلق معنى الحرف فيقدر التشبه في نطقت
الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي بمجرد دلالة اي اشبهها
ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن

الدهن ثم استعار للدلالة لفظ النطق ثم اشتق من النطق المستعار للمعنى
والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية ولم
اطلق النطق على الدلالة لا باعتبار الشبه بل باعتبار ان الدلالة لازمة
له لكون مجازا مرسلا وقد عرفت انه لا امتناع في ان يجمع اللفظ الواحد ما
السمه الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين و
لعدو الشبه في لام التعليل كما في قوله اي موسى الى قومه ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي لعدو السمه للعداوة والحزن الى آخره
بعد الالتقاط لعلية اي علة التقاط الغائية كالمجبة والتبني الى آخره
تترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعير في العداوة والحزن
ما يجري مجرى ان يستعار في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيما يتعلق
للاستعارة في المجرور بهذا الطريق ما حرر من كلام صاحب المفتاح الكشاف
وبنى على ان متعلق اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم
على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لان المتروك بالجب ان يجيء هو المشبه
سواء كان نفس الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق المشار اليه
العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية هنا انه
شبه ترتب العداوة والحزن على التقاط ترتب الغائية ثم استعمل
في تشبيه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب علة الالتقاط الغائية
عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية والوضعية وتبعيتها في اللام
كما مر في نطقت الحال وصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت عما

آن زلف مشکبار بران روی مشکبار کز کوته است کوته ازو ای عجب مدار شب در بهار میکند سوی کوته
چون نگار آن زلف چون شب آمد ان روز چون بهار

کما فی الاستعارة البناء علی النوع اولی بالجواز لانه قد طوی فیه ذکر المشبه اصلا
وجعل الکلام خلوا عنه ونقل الحدیث الی المشبه به وقد وقع فی بعض اشعارهم
المولدین النهی عن التشبیه بالتعجب مع التصریح بادوات التشبیه وحاصله لا تجدوا
من قصر وذوابیه فانا کاللیل ووجهه کالربیع واللیل فی الربیع
مایدل الی التقیید وهذا المعنی من الغوایة والملاحة بحیث لا یخفی واما المجاز
المرکب فهو اللفظ المستعمل فیما شبه بمعناه الاصلی بما یلیق الذی یدل
علیه ذلک اللفظ بالمطابقة لتشبیه التمثیل وسواء کان وجه الشبه منتزعا من متعدد
واصر زید بهذا عن الاستعارة فی المفرد للمبالغة فی التشبیه کما یلوح
فی امر انی اراک تقدم رجلا وتؤخر اخری فشبه صورة تردد فی ذلک الامر
بصورة تردد من قام لیذهب فتارة یرید الذهاب فیقدم رجلا وتارة
لا یرید فتؤخر اخری فاستعمل الصورة الاولی الکلام الدال بالمطابقة علی الصورة
الثانیة فوجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخری منتزع من عدة امور
کما تری وهذا المجاز المرکب یسمی التمثیل لکون وجهه منتزعا من متعدد

الی السماء من ظن المجاز ان لا حاجة الی السماء فی لفظ الجور زیادة مبالغة
فی المدح لما فیه من الاشارة الی ان هذا انما یظنه الجور واما العاقل فیعرف
ان لا حاجة له فی السماء لاضافته بسایر الکلمات وهذا المعنی خافی
علی بعضهم فتوهم ان فی البیت تقصیرا فی وصف علی حیث اثبت له
الظن الکامل الجهل بمعرفة الاشیاء وهی ای مثل البناء علی الفرد والباقی
علی علی الظن لتناسی التشبیه ما مر من التعجب فی قوله فاصت تطللنی
تعجب شمس تطللنی من الشمس والنهی عنه ای عن التعجب فی قوله لا تحقروا
من بلی غلالة قد زرت ازراره علی القمر اولم یقصد تناسی التشبیه و
الحاره کما کان للتعجب والنهی عنه علی ما سبق ثم اشار الی زیاده تقریر لهذا
الکلام فقال واذا جاز البناء علی النوع ای المشبه به مع الاعتراف بالاصل
ای المشبه وذلک لان الاصل فی التشبیه وان کان هو المشبه به من حیث انه
اقوی واعرف اللا ان المشبه هو الاصل من حیث ان الغرض یعود الیه والیه المقصد
فی الکلام بالنفی والاثبات کما فی قولهم له شمس وسکنها السماء فقوله
او من عتاه حمله علی النوار وهو الصبر الغواد عذر جمیلا فلن نستطیع
انت الیها ای الی الشمس الصعود ولن نستطیع الشمس الیک النزولا او
العامل فی الشمس الحدیث هو المصدر بعد ما ان جوزنا تقدم الظرف
علی المصدر والا فالمحذوف تقدیره الظن فی قوله هی الشمس تشبیه لا استعاره
فی النشاء اعتراف بالمشبه ومع ذلک فقد بنی الکلام علی المشبه به ای الشمس
وهو واضح فی قوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله فرفع محمده ای محمد الاصل کما

والفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها فانه اى اذا وقع الاحتراز
بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وسواء عاد ضمير
المضيف في حسن التشبيه بالحمل افراده فيهما متعارفا وغير متعارف وعرف السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بها
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فان ذلك النوع وكذلك
بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اى مستعملة في غير ما وضع بغير الموضع الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع آخر
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا بان يكون الكلمة قد استعملت
في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس وعاكان قوله
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع كون هذا اوضح واولى على المقصود اقامة للمعرف مقامه اخذا بما حاصل من كلام
السكاكي فقال في عبر ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة
مانعة عن ارادة اى ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واني السكاكي
بقيد التحقيق حيث قال موضوعة له بالتحقيق ليندفع في تعريف المجاز الاستعارة
التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا
بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يندفع في التعريف لانها ليست
مستعملة في غير ما وضعت له بالتاويل وقد عبارة المفتاح هذا فاسد لانه قال
وقولي بالتحقيق احترز ان لا يخرج الاستعارة فظهر ان الاحتراز انما هو عن خروج
الاستعارة لا عن عدم ورودها فيجب ان يكون لا زايدة او يحكم المعنى احترازا انما

لئلا يخرج الاستعارة وردّ ما ذكره السكاكي بان الوضع وما شبه مه كالموضوع مثلا
اذا اطلق للتناول الوضع بتعيين اللفظ مأذونا له في نوعه وقال وقولي بتعيين
احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على
الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فخ لا حاجة الى تقييد ذلك الوضع في تعريف الحقيقي
بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد ويمكن الجواب بان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي
ذكره يتناول الوضع بالتاويل بل اراده وانه قد عرض للفظ الشعر ان بين معنى المذكور
وبين الوضع بالتاويل بحكم الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليصح قوله عما ان
المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه اجمالا وهو الوضع
بالتاويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو ان ليس كل ما يتناوله الوضع
للوضع بالتاويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انها مستعملة في غير
ما وضعت له في الجملة اى غاية ما في الباب ان الوضع يتناوله
الوضع بالتحقيق والتاويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتاويل فقط حتى يخرج
الاستعارة البتة ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما
ذكره يؤدي مؤداه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليندفع به لفظ الصلوة اذا
استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج
منه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له
في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد
الحيثية مراعى في تعريف الامور التي يختلف باختلاف الاضافات والاعتبارات

هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا للمشبه والمشبه به مستعارا له وتسميها الى الاستعارة التصريحية والمكنى عنها بالمرشحة بالمجردة بالمطلقة وتقسيمها الى المصرح بها والمكنى عنها بالمرشحة بالمجردة بالمطلقة بان يقال الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية واغمالم تقسم اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يجري على القطع وقد ذكر قسما ثالثا منها وهو المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكر بعضهم وقسمها التحقيقية عادة بما يطلق عليه المشبه المتروك محققا حسا او عقلا وعدالتمثيل على سبيل الاستعارة منها اي من التحقيقية حيث يسمى بالاستعارة التمثيلية كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث يسمى بالاستعارة التمثيلية قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة وصف احد صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وردود ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد والصحيح عدم الاستعارة الى ما ذكر من اقسام المجاز المولدان منافي اللوازم بدليل منافي الملزومات والالزم اجتماع المتنافيين فرضا وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة والتصريحية التحقيقية لامن الاستعارة التي هي مجاز مولد وقسم المجاز المولد الى الاستعارة وغيرها لا يوجب كون كل استعارة مجازا مولدا كقولنا الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض فقد لا يصح على ان لفظ المفتاح صرح في ان المجاز الذي جعل قسما الى اقسام ليس هو المجاز في المولد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي والمطلق

ولا يخفى ان الحصر والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد فد يكون حقيقة وقد يكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له حيث انها موضوعة له لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما مر والمجاز للاجتناب سابقا اي من حيث انه جاوز وتجاوز عن الموضع مثل لفظ الصلاة المستعملة في عرف الشارع في الدعاء لان استعمالها في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بان قيد اصطلاح التخاطب مراد في توقف الحقيقة لكنه لم يذكر في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة في هذا الفن وبيان اللام في الوضع للتعدية اي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعترض ايضا على تعريف المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس في قولك هذا نزس خير الى الكتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يرد بالنزس معناه الحقيقي وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجح الى ما علاقته المشابهة اي الاستعارة وغيرها بانه ان قصد المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاقوى المشبه به كالطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كقولك في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اخص جنسه وكقولك انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص بالسبع المشبه به وهو الاظفار وليس المشبه به سوى الاظفار وليس هو المذكور

المطلق المجاز على العقلي كما ان المجاز

والتزيينة اضافتها الى المشبه والتخييلية عنده قد يكون بدون الاستعارة بالكناية
ولهذا اشتمل بخوافر الخيل الشبيهة بالسيف فرح بالشدة ليكون ذلك قرينة
في الاظفار فقط من غير تعرض استعارة بالكناية في المشبه وقال المصنف انه
بعيد جدا الا وجد له مثال وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اذ هو اخذ على غير
الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات الخ لا يخفى ان هذا دليل على انه ليس اليها
حاجة وقد يقال ان التعسف فيه موان لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يكفي في التسمية ادنى
مناسبة على انهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر صاحب الشفاء ان القوة المسماة
بالوهم وهي الرجاء اي الحكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا ويخالف
تفسير التخييلية بما ذكر تفسيرها لما اتى غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء كالشيء ركجعل
اليد للشمال او وجود الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد
استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد خلي فنقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال
يدا وليعضهم في هذا المقام كلامات واهية بيناها ودفعناها في الشرح فراجعه
ان قلت ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في هذه الاعتبارات ليس
بصدد التعليل ليتعرض عليه بان ما ذكره هو خلاف ما ذكره غيره
ويقيض ما ذكر السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل
ما ذكر السكاكي في التخييلية من اثبات صورة ومنيته اي في الترشيح لان في كل
من التخييلية والترشيح والاثبات بعض ما في المشبه به للمشبه فكما ان

للمشبه الخ اى المشبه ما يختص للسبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الفضلاء على الهندى الذى هو الاشتراء والجميع من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة و
مبنية مشبهة بالاقطاع وظفارا مكنية هنا ايضا نحو وهى تشبيه بالتجار واو تشبيها
الربح ليكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارة تبعية لان الفرق بينهما الامان
التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يختص المشبه به كالمنية مثلا فى التخيلية بلفظ المرض
المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو
المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع لهذا المعنى لان الموجب لاعتبار المعنى المراد
فى التخيلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الاخر حكم واجب
ان لا واجب الذى هو من خواص المشبه لما قرن فى التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا
عما هو متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به ملحق الى ذلك
لان المشبه به جعل كانه هو بهذا المعنى مجازا للوازمه وخواصه حيث ان المشبه به فى قولنا
رايت اسدا يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس المجاز عن الشجاع لما كان مفترسا
الاقران صورة واعتبارا مجازا فى الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رايت شجاعا يفترس
اقرانه فانه لا يحتاج الى ذلك ليصح اضافة للشجاع فليتامل فى الكلام دقة ما وعنى بالمكنى
عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يشبه الطرف المذكور من طرفى المشبه
والمشبه به يراد به المشبه به عما ان المراد بالمنية مثل الشبث المنية اظفارها والسبع بالسبعية
السبعية لما دار الامر ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى هى خواص السبع
اليهما اى الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية واريد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية
الكناية لا تنفك عن التخيلية بمعنى انه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية

التخيلية لان فى اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخيلية وردما ذكره من ان الاستعارة
المكنى عنها بان لفظ المشبه بها اى الاستعارة بالكناية لفظ المنية مثلا مستعمل فيما
وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه
فسرها بان يذكر احد طرفى المشبه ويريد به الطرف الاخر وهى كما ترى معنا مغلقة سوال
وجوابه لو اريد بالمشبه معناه الحقيقى كما فهم من اضافة الاظفار اليها اشار الى جوابه
بقوله واضافة فى الاظفار قرينة التشبيه المضمر فى النفس اى بشبه المنية بالسبع كما
هذا الاعتراض مع غيره اعتراضات المصنف على السكاكى وقد اجاب عنه بانه وان صرح بلفظ
المنية الا ان المراد به السبع او عبر عما اشار اليه فى المفتاح حيث عبر بالمخلب بدلا عن السبع
مراد فاله بان يدخل المخلب المنية فى جنس السبع للمبالغة فى المشبه فجعل افراد السبع تنقسم
متعارف وغير متعارف ثم تخيل ان الواضع كيف يضع فمنه ان يضع اسمين كلفظ المنية
والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين عنده فيكون لكل منهما معنى على حدة
السبعية للمسه مع التصريح بلفظ المسه وفيه نظر لان ما ذكر لا يصح كون المراد بالمنية
غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل فى تعريف الاستعارة بالمعنى بان المراد بها
الموت وبهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتاويل المذكور
لا يتبع ان يكون استعمالها فى الموت استعارة وبمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد
المشبه مراد فى تعريف الحقيقة اى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من
حيث انها موضوعة لها بالتحقيق ولا نسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل الظفار
المنية استعارة فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثلا فى قولنا شجر
منية فلان مثل من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل

وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا ان تحقيق كونه مجازا او مراد به الطرف الآخر
غير ظاهر بعد واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق
منها الى الاستعارة المكنى عنها لحمل قرينتها الى قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها الى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي دل السكاكي
على المسه واظفاره ما حيث جعل المسه استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها فيتعين
فيه قولنا لطقت الحال بكذا اجول القوم نطقت استعارة عن دلت مونة الحال والحال حمله
فيكون الحال استعارة بالكناية عن المحكم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في
قولهم لو تهم لهذه ميات لحمد الهدميات استعارة بالكناية من المقوم الشبيهة على
سبيل التهكم ونسبة القوى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اخترنا ذلك لما فيه من
الضبط وتقليل الاقسام وربما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في
نطقت الحال بكذا احمله بان يراد معناها المجتمع لم يكن التبعية استعارة لحمله لانها
اي التحمله مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها
المتبرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون حالا لا محل لمعناه
حتى لا يعتمل ما يكون مستعملا في غير ما وضعت له فالتحقيق فيكون مجازا واذا
لم يكن التبعية تخيلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخيلية مع انها لا يوجد بدونها
وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخيلية في مثل نطقت الحال على هذا القدر
وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخيلية باطل بالاتفاق وانما الخلاف في ان الخوار لرفع
التخيلية هل يستلزم المكنى عنها فعند السكاكي لا يستلزم كما في قولك لطقت اظفار المنية الشبيهة
بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا ينفك المكنى عنها عن التخيلية ان التخيلية

التخيلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف ثم يمكن ان تنازع في الاتفاق
على استلزام المكنى عنها للتخيلية لان كلام صاحب الكشاف مشوش فان ذلك قد صرح
في المفتاح ايضا في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكنى عنها قد يكون امرا وهميا كاظفار
المنية وقد يكون امرا محققا كالانبات في اثبت الربيع البقل والذي يدل على ذلك الحديث
الا ان هذا الايذاع الاعتراض عن السكاكي لانه صرح في المجاز العقلي بان خلقت في
نطقت الحال امر وهمي جعل قرينة للمكنى عنها وايضا فيلما جوز وجود المكنى عنها بدون
التخيلية كما في انبت الربيع البقل ووجود التخيلية بدونها كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
فلا حاجة لقول ان المكنى عنها لا ينفك عن التخيلية والا فان لم تعتبر التبعية التي جعلها
السكاكي قرينة للمكنى عنها حقيقة بل تقدر مجازا فيكون التبعية كنطقت استعارة مجردة
اذ مجاز علاقة المشابهة والاستعارة في الفعل لا يليق التبعية فلم يكن ما ذهب
اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطر الى الرد الى الاستعارة التبعية وقد يجاب بان كلا مجاز يكون
علاقة المشابهة لا يجب ان تكون الاستعارة كذلك بل يجوز ان يكون علاقة اقوى باعتبارها وقع الانتقال
كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال بانيا
العلاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان هذا الامر يكون في جميع الامثلة

ولو سلم فهو لا غراض اخر غير وجود المكنى عنها بدون التخيلية

فصل

في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة المصرحة والمبنية على سبيل
الاستعارة بر عاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بما فاده ما علق به من الغرض وهو ذلك وان لا يتم راجعة لفظا الى وبان لا يتم

شئ من المحققة والتمثيل رابحة التشبيه من جهة اللفظ لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التنبيه من الدلالة على ان المشبه به
اقوى في وجه الشبه ولذلك امر ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا ولا تقديرا
ان يجئ الشئ ابا به المشابهة بين الطرفين جليا بقرب او بواسطة عرف او اصطلاح
خاص للملا يصير الاستعارة الغازا او تعقيدا ان روعي شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
فان لم يراع ع فات الحسن بقال الذق كلامه اذا عنى مراده ومنه اللوذعي الحاذق الغاز شد
رطب وارطاب كالوقيذ في المحصنة رايت اسدا واريد انسان الخ وجه الشبه
الطرفين خفي وفي التنبيه رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس مع قوله
كابل مائة لا تجد فيها راحلة الراحل البعير الذي يرحله الناس جملا كان او ناقة يعني
ان المرضي المنتخب في غرة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل وبهذا
ظهر ان الشبه اعم محلا اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه من غير عكس
لجواز ان يكون وجه الشبه غير جلي فيصير الاصلح استعارة الغازا كما في المثالين المذكورين
قال قد سبق ان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها ان يكون
وجه الشبه بعيد اغير مبتذل فاشترط جلاءه في الاستعارة بنافي ذلك قلنا الجلاء
والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا وهو القريب
ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا ويتصل به اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه لم يحسن
الاستعارة وتحسن التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعدم والوجود
والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير تشبيه الشئ بنفسه
فاذا فهمت مسئلة فنور حصدرة قلبي لنور ولا تغور علما كالبحور واذا وقفت على شبهة

في شبهة تعول وقفت في ظلمة ولا تغور في شبهة كالظلمة والاستعارة امكن علما
كالمحققة في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن الممكنى عنها لانها لا يكون الا تابعة للممكنى عنها وليس لها في
نفسها تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها **فصل** في بيان معنى
الوضع الذي يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك او التشابه وقد يطلق المجاز على كلمة لتغير
حكم اعرابها اي حكمها الذي هو الاعراب على ان الاضافة للبيان اي تغير اعرابها من
نوع الى نوع او بحذف لفظ او زيادته لفظا او لاجل كقوله تعود ما ربك وقوله واسئل
القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شئ اي جار امر ربك لا مسئلة المجئ على الله يعم
واسئل اهل القرية للقطع بان المقصد ههنا سوال اهل القرية وان جعلت القرية
مجازا عن اهلها لم يكن من هذا القبيل وليس مثله شئ لان المقصد نفي ان يكون شئ
مثل الله تعالى ان يجئ سئ مثل مثله فالحكم الاصلي لربك والقرية هو اجر وقد تغير
في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلي في
مثله سوا النصب لانه خبر ليس وقد يعرب الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصف
الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناه الاصلي كذلك وصفت به باعتبار
نقلها من اعرابها الاصلي فظهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز
سوا نقل الاعراب وما ذكره المصنف اقرب والتقدير بزيادة الكاف في مثله ليس كمثله
احد بالظر ويحتمل ان لا يكون زيادة بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي ابلغ
لانه اذا نفي الشئ الذي يظن به المشابهة فنفي ما دونه بطريق الاولى لان الله تعالى موجود فاذا فرض فرض مثل مثله لزم فرض مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان
هو اعني الله مع مثل مثله فلم يصح فرض مثل مثله كما تقول ليس لاخي زيد اخ ليس لزيد

فيفيد للملزوم بنفي لازمه والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر كنيت بكذا
عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح هو لفظ اريد به لازم معناه مع جواز
ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع اي لازمه كلفظ طويل النجاد اراد به طول القامة مع
جواز ان يراد به حقيقة طويل النجاد ايضا فخرج الصالح للمجاز نحو رأيت اسدا يرمي
مع ارادة لازمه كالرماة طول النجاد ومع اراده طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة
المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقولنا من جهة اراد ان المعنى
جواز ارادة المعنى لتوافق ما ذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد ووجبان الكلب مهزول الفصيل وان
لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام اكثر من ان يحصى وهذا ما يجب
لا بد من التنبيه به وعنوان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من
حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز بخلافه لكن قد يمنع ذلك في الكناية
بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء انه
من باب الكناية كأنه قيل لم يمثل كما نحن اذا نفوه عن يمائله وعن يكون على
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بكفت ابرآيد ميدوزد بلوغة قولنا ليس كالله
شيء وقولنا ليس كمثله شيء رجلان معقولان على معنى واحد سواء في انه نفي عن ذاته
تعالى الفرق فيهما الا ما يعطيه الكناية مبالغة دلالتي هنا امتناع ارادة الحقيقة وهو
في الحالة عن مع هو عمائله وعلى اخص اوصافه وفوق السكاكي هنا الكناية والمجاز بان
الانتقال فيها اي في الكناية هو من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة
وفيه اي في المجاز الانتقال من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبات هو

المخذم بكسر الميم وفتح الذال المعجمة وسكون الخاء المعجمة السيف القاطع منه
الجعد بكسر الكاف وكسر النون

ومن الاسد الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم عالم يكن ملزوما ينفسه او بانضمام
قرينة اليه لم يصل بتيقل منه الى الملزوم من حيث انه لازم فجوز ان يكون
اعم ودلالة للعام على الخاص وح اي اذا كان اللازم ملزوما يمكن الانتقال
من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يحصل الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم
عالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما ذكر ان مراده ان اللزوم من خواص الكناية
دون المجاز او شرط لها ودون في الاول دليل عليه وفيه بحث بان ارادة اللازم
ما يمكن وجوده على سبيل الشمول كطول النجاد والتابع للطول القامة ولهذا جوز كون اللازم
احق كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من الملازمين ما هو تابع ويريد
رديف وبراديه متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر والباقي عليك
ان لسلم المراد بالملزوم هنا امتناع الانفكاك وهي اي الكناية ثلثة اقسام
الاول هو ما يكون باعتبار كون اللازم عبارة عن الكناية المطلوبة لا عن صفة ولا نسبة فيها
اي فمن الاول ما هي معنى واحد مثل ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص موصوف
معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذكر ذلك الموصوف كقولهم الضاربان
بكل ابيض مخذم والطاعنان مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان
بان يوصف صفة فيضم اليه لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف ليصير بذكرها
اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وسيجيء هذا
خاصة مركبة وبنية طباعي شرط مما تين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل
الانتقال وجعل السكاكي الاول منها اعني ما هي معنى واحد قريبة بمعونة المقام

الارصاد

مراعات النظير

المقابلة

فصدقه فيما اخبر عن قبح ما ارتكبه الجار والمجرور متعلق بقبح بين نهى الناهى واصاحتها اى الواشى

الواقعتين فى الشرط والجزاء فى ان رتب عليهما طاح شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة

ان المراد بصحة ان يجمع بين معنيين فى الشرط وبين معنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط

بين نهى الناهى وطاح الهوى وفى الجزاء بين اصاحتها اى الواشى وطاح البين وهو فاسد

اذ قابل المزاوجة فى مثل قولك اذا جاءنى زيد فسلم على جلسته وانعمت عليه وما

ذكرنا موافقا لما هو المعنى كلام السلف ومنه اى من المعنى العكس والتبديل بان

يقدم فى اول الكلام او وسط او آخرهم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء المؤخر اولا والعبارة

المحررة ما ذكره بعضهم وهو ان يقدم فى الكلام جزء ثم عكس فقدم ما اخرت ويؤخر

ما قدمت وظاهر عبارة المفصل وغيره ان هذا مما اختص به العادات اشراف العادات

وليس من العكس وتبع العكس على وجه من ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف

اليه ذلك الطرف كعادات السادات سادات العادات والعادات احد طرفى الكلام

والسادات مضاف اليه لذلك الطرف وقد وقع الطرف العكس بينهما فان قدم اولا

العادات على السادات ثم السادات على العادات وسمى اى من الوجوه ان يقع بين

متعلق معلقين فى جملتين فجرح الحى من الميت وجرح الميت من الحى فالحى اسم فاعل

متعلقا جرح وقد قدم اولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى وسمى اى من الوجوه ان

يقع بين لفظين فى طرفى جملتين كقولهم هل لهم طلقون لئن قدم اولا بين تابعهم

وثانيا بينهم على عكس وسمى التظفان وقع احدهما فى جانب المسند اليه والاخر فى جانب

المسند ومنه اى من المعنى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقضه

وابطاله لنكتة كقوله قفا نبك بالديار التى لم يعفها القدم اى لم يبتلها تطاول الزمان و

تعاقب الليالى

كلام الملوك ملوك الكلام

الترجيع واعادة الارواح

التقصيص جصه كردن

التحجيل سپيدى اندك

التحسين برافروختن

التجاوب الصدى

التزاب عطام الصدر

الترجيع اعادة الارواح

التقصيص جصه كردن

التحجيل سپيدى اندك

التحسين برافروختن

التجاوب الصدى

التزاب عطام الصدر

التورية ان يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة وهى ضربان الاول مجردة وهى التورية التى لا

يجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب كقول الحسن على القوس استوى اراد بالمعنى معناه

البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيئا مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستواء على الظهر

مرشحة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم القريب كقولهم السماء بنيناها بايد اراد بالايدى

معناه البعيد وهو القدرة وقد قرن بما يلائم معنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة

وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليدى وبهذا مبنى على ما اعتمد من اهل النظر من

المفسرين وان التحقيق ان هذا ليس من التورية فى شئ بل هو من باب

ان يتحمل اللفظ ذات حقيقة او مجاز وضمنية اى المعنى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له

معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضميره اى بالضمير اى بالعنصر العايد الى ذلك اللفظ معنى

الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بالاخر اى بضمير اى من معناه الاخر و

فى كليهما يجوز ان يكون المعنيان حقيقتين وان يكونا مجازين وان يكونا مختلفين فالاول

وهو ان يراد باللفظ احد المعنيين ويضمر معناه الاخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه

وان كانوا اغضابا وجمع غضبان واراد بالسماء الغيث وبضمير رعيناه النبت

وكلا المعنيين مجازى والثانى وهو ان يراد باحد ضميريه احد المعنيين وبضمير الاخر معنى الاخر

كقولك فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى وضلوعى اراد باحد ضمير الغضا الغضا الذى هو

اسم الشجر المعروف واراد بضمير الساكنيه الاحباب الذين كانوا سكنوا الغضا الذى هو الموضع

الذى فيه الشجر المعروف

اللف والنشر

على العسل؛ قول سلم: بعده من راقب الناس مات غماً اي حزناً وهو مفعول له او تمييز وفاز
باللذة الجسور اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكاً واخصر لفظاً وان كان الثاني
دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فذاك الثاني مذموم
كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل
وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه يعني تعلم الزمان منه السخا وسرى سخاوته الى
الزمان فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود لولا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجه هذا تأويل فاسد لان
سخاءً غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا
فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجه
اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين اصلاً كما توهم البعض والا لم يكن
مأخوذاً منه على تأويل ابن جني ايضاً لان ابا تمام علق البخل بمثل المرثي وابو الطيب بنفس
الممدوح هذا ولكن مصراع ابي تمام اجود سبكاً لان قول ابي الطيب لقد يكون بلفظ المضارع
لم يقع موقعه اذ المعنى على المضي فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه
قط لعلمه بانه سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه
وافناؤه باق بعد في تصرفه قلت هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع ابي تمام
اجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد
اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار اي تحير في التوصل الى
اهلاك النفوس مرتاد المنية اي الطالب الذي هي المنية على انها اضافة بيان لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت

وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبيلا الضمير في لها للمنية وهو حال من سبيلا والمنايا
فاعل وجدت وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل
بالنفوس الارواح وان اخذ المعنى وحده سمي هذا الاخذ الماماً من ألمّ اذا قصده واصله من ألمّ
بالمنزل اذا نزل به وسلخاً وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلداً و
ألبسه جلداً آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل
ما يسمى اغارة ومسخاً لان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو ضمير الشان الصنع اي الاحسان
والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي ان يبطؤ
فللريث في بعض المواضع انفع والاحسن ان يكون هو عائداً الى حاضر في الذهن وهو
مبتدأ خبره الصنع والجملة الشرطية ابتداء كلام وهذا كقول ابي العلاء هو الهجر حتى ما يلم
خيال وبعض صدود الزائرين وصال وهذا النوع من الاعراب لطيف لا يكاد
يتنبه له الا الاذهان الراضية من ائمة الاعراب وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك
عني اي تأخير عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه واما
ما فيه ماء فيكون بطيئاً لثقيل المشي فكذا حال العطاء ففي بيت ابي الطيب زيادة
بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون
الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق اي لمع في الندي اي المجلس كلامه
المصقول اي المنقح خلت اي حسبت لسانه من عضبه اي سيفه القاطع وقول ابي الطيب
كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا جمع خرص بالضم و
الكسر وهو السنان يعني ان السنتهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه اسنتهم عند

كتاب النقائض

الاقتباس فربما اهمل ما عالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم في الامثلة و
الثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي الذي
اخطارت في مدحك ما اخطارت ثاني منعي لهذا الرجل حاجاتي بواد غير ذي زرع
هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم
معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي الى جناب الخير والنفع
ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله فما كان اي دفع
ما خفت ان يكون انا الى الله وانا اليه راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بتمامه كان او مع فوقه او مصراعا او ما
دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغا
ويبدأ بتمييز عن الاخذ والسرقة كقول ابي تمام الحرمي يحكي بخلا فقال لي الغلام الذي
هو يعرفه ابو تمام للبيع على اني ساشتد عند بيع اضاعوني واي فتى اضاعوا المقرع
الثاني للوزن تمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم لام التوقيت والكريهة من اسماء
الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج
البلد اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور ولم تزل العرب تعير من هذا حتى جاء قول
واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تندم وتحظيه لهم وتضمين المقرع بدون
التنبيه لشهرته كقول الشاعر فلما اطلعت رجلاه رأسي وهي تحت النقض روضته
آس اغبرة السماري البحر توقفا واني وقوفك ساعة من بأسي المقرع الاخير لابي خام
واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل اي شعر الشاعر الاول بنكتة لا يوجد فيه
كالتورية اي الايهام والتشبيه في قوله اذا الوحي ابدى اظهر لي ما اراه اي ثمرة عقيقتها وثغرها

وثغرها مذكرت ما بين العذيب وبارق ومذكرتي من الاوطار من قبلها ومعا
مجرعوا لينا والمحنى السوابق انتصب مجرعوا على انه مفعول ثان لتذكرني وفاعله ضمير
يعود الى الوحي وقوله مذكرت ما بين العذيب وبارق مجرعوا لينا والمحنى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف لتذكرني
او للمجرة والمجرى اتساعا في تعدية الظرف على عامله المصدر او صابين مفعول
تذكرت وجر بدل منه والمعنى انهم كانوا نازلا بين كلوى الرمل
المضعين كانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فالمسابقة الثانية اراد بالعذيب نصف العذب يعني شعر الحبيب وبارق
ثغر ما التشبيه بالبرق وبما بينهما ربعها وحذا توهمه ربه وشبه بمجرة فقد ما
بتمامه بجامع الرقم وتتابع وقوعه بجريان الخيل السوابق ولا يخفى ان التضمين التغزل بالحبيب
لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء التعلب اقول
لمعشر غلظوا واغضوا من شيخ ارشده وانكوه هو ابن جلا وطلاع الثنايا مع قطع
العمامة توفوه بالبيت الشجيين وثنيل وهو لقانا ابن جلا على طريقة التكلم لغيره والطرفة
الغيبة لسدل في المصدور ما سمي لضمس السنة فاز داع على السنة اسعاده وضمس
المقرع في دورنا اعداكما اودع سوء سمنا قليلا من شعر الغير وزوى كأنه رفاحرف
سوء من سوء العمر اما العقد فهو ان ينظم عشرة اشياء فصاعدا كان اوصافا او سلما او غير ذلك
لا على طريق الاقتباس بل ان كان النثر واما اوصافا معقودة اما كمون او اعراضا
اكبرا او اصغرا الى اخره ان كان الوان او احداث وان كان عمر الوان والحدث فنظمه
عقده كيف ما كان اولا وصف عقد الاقتباس كقوله ما مال مزاولة لطفه وجيفا اود بجر

الحمد لله وحده

الاقتباس فربما اخذ ما لم يتقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم في الامثلة و
الثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي المكن
اخطارت في مدحك ما اخطارت فمنى لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم
معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي الى جناب لا خير فيه
ولا نفع ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله فدكان اي وقع
ماخفت ان يكون انا لله وانا اليه راجعون في القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او اقل او مصراعا او
دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغا
وابعد بعضهم عن الاخذ والسرقة كقوله اي قول الحرمي يحكي بخاطبي ما قال الغلام الذي
سرق منه ابو الوليد للبيع على اني ساشتد عند بيع اضاعوني وأي فتى اضاعوا المصراع
الثاني للموحي قاله ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في اليوم لام الثغر وثبت والكريهة من اسماء
الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج
البلد اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم تزل اعوا حتى احج ما كانوا الى
واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تندم وتحظيه لهم وتضمين المصراع بدون
التنبيه لشهرته كقول الشاعر ولما اطلعت رجناه جور الشفق الغض وقد
آبي اغيدا رة النسا ري الجور توقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام
واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل اي كشوف الشاعر الاول بنكتة لا يوجد قبله
كالتورية في الابيات والتشبيه في قوله اذا الوسم اخضر الدوح ما ما اي ثمرة شقيقا وثغرا

وثغرا ما اذكرت ما بين العذيب وبارق واذكرني من الاوطار من قد تاوها
مجرعوا لينا ومجرى السوابق انتصب مجرعوا على انه مفعول ثان لاذكرني وفاعله ضمير
يعود الى الوسم وقوله اذكرت ما بين العذيب وبارق مجرعوا كنيا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف لاذكرني
او للمجرة والمجرى اتساعا في تعدية الظرف على عامله المصدر او صابين مفعول
تذكرت وجر بلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين كلتا هذين الموضعين فكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فاستعمل الثاني اراد بالعذيب نصيفر العذب يعني شعر الحبيب وبارق
ثغرا ما التشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وعذابها وسقاها وشبه بمجرة قدما
بتمايل الرمح وتمايع وقعه بجريان الخيل السوابق ولا يخفى ان التضمين الغير العبير
لما قصد تضمينه ليدخل مع الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب اقول
لمعشر غلظوا واغضوا من الشيخ الرشيد واكرموه سوابن جلا وطلاع الثنايا مع قمع
العمامة توفوه البيت للشيخ بن وثيل الهوا كانا ابن جلا على طريقه الكلم فغيروا لاطرته
الينه ليدخل في المعنى ورماسي تضمن البيت فاز اد على البيت بسعادة نصف
المصراع فاد وها ابدا عاكاه ادوع سوء سنا قليلا من ثغور الغير وزنوا كاسه رقاحرف
سوء من سوء العرا واما العقد سوان نظم نثرا كان او حسا او سلا او غير ذلك
لا على طريق الاقتباس بل ان كان النثر واما او حسا فعقده اما كمون اداء عسرا
اكبرا او الاسراع الى اداء سوان اواحدث وان كان غير سوان والحدث فنظر
عقده كيف ما كان اولا وحل عقد الاساس كقوله ما مال مزاوله نظمه وجيفه اوده بحر

۱۶۲ ورق

صاحب این کتاب محمد